



**AgEcon** SEARCH  
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

*The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library*

**This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.**

**Help ensure our sustainability.**

Give to AgEcon Search

AgEcon Search  
<http://ageconsearch.umn.edu>  
[aesearch@umn.edu](mailto:aesearch@umn.edu)

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

# نحو تطوير النظام التسويقي للحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والسمكية في جمهورية مصر العربية.

دكتور/ أحمد سليم	دكتور/ إبراهيم سليمان	دكتور/ محمد فهم شرف
وكيل وزارة الهيئة العامة للثروة السمكية - وزارة الزراعة	استاذ الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة الزقازيق	مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- وزارة الزراعة

## الموجز والتوصيات.

إن دراسة أسواق وتسويق المنتجات الحيوانية في مصر يهدف إلى تحقيق المفهوم الاقتصادي للأمن الغذائي (تحقيق أفضل كفاءة للعائد على رأس المال المستثمر) أخذاً في الاعتبار المفهوم السياسي (تحقيق الاكتفاء الذاتي) للبروتين الحيواني بأسعار تتناسب مع منوال توزيع الدخل للأسر المعيشية في مصر). وعلى ذلك فقد شملت هذه الدراسة تقييم الأداء الحالي لأسواق تلك المنتجات والسياسات ذات العلاقة وصولاً لاقتراح بدائل التنمية وبرامج تنفيذية بها عبر التعرف على المعوقات. وقد تناولت الدراسة المنتجات الحيوانية في عدة أبواب منفصلة شملت كل من بداري اللحم والبيض واللحوم الحمراء والحيوانات الحية والأسماك، واختتم كل باب باقتراح بدائل تطوير أسواق تلك المنتجات ورفع كفاءة التسويق أخذاً في الاعتبار مفاهيم الأمن الغذائي المطروحة عاليه. وختمت الدراسة بباب خامس يتناول مدى توافر الميزة النسبية لمصر لإنتاج المنتجات الحيوانية من مصادره المختلفة لوحدة البروتين الحيواني.

## بداري اللحم:

تبين من تحليل هيكل سوق بداري اللحوم أن القطاع الخاص يقوم بإنتاج أكثر من ٨٠% من بداري اللحم، ٧٥% من العلف، ٦٦% من كتاكت التسمين ٣٣% من المجازر الآلية. كما اتضح أن الدولة علاوة على مشاركتها في الإنتاج المباشر بالنسبة الكاملة لدور القطاع الخاص فهي تتدخل في ميكانيكية السوق من خلال مجموعة من السياسات تتمثل في مساهمة القطاع العام في العرض بنسبة ٨% وتوريد الذرة لتصنيع الأعلاف بسعر مدعم، ومنح تسهيلات ائتمانية لتشجيع الاستثمار في هذه الصناعة وطرح الدواجن المجمدة المستوردة

وإنتاج القطاع العام بأسعار تقل عن سعر السوق، والتحكم في عدد وسعة وحدات مراحل الصناعة من خلال منح تراخيص الإنشاء، وهناك زيادة مستمرة في أسعار المنتج النهائي نتيجة زيادة الطلب بمعدلات أكبر من الإنتاج وعدم كفاية المنتج النهائي نتيجة زيادة الطلب بمعدلات أكبر من الإنتاج وعدم كفاية الواردات لسد العجز بين الإنتاج والطلب الفعال وارتفاع أسعار البدائل بمعدلات أكبر من أسعار بداري اللحم، وارتفاع تكاليف الإنتاج لانخفاض الكفاءة الإنتاجية وارتفاع الهوامش التسويقية للمراحل الوسيطة مقارنة بمرحلة الإنتاج، واستعرضت الدراسة أسباب هذه الظواهر السلبية من خلال تحليل المعوقات المعترضة لهذه الصناعة، ووضعت الدراسة مكونات برنامج لتنمية هذه الصناعة مبنى على إستراتيجية محددة وهي الإبقاء على القطاع الخاص ليلعب الدور الرئيسي في هذه الصناعة، وتعديل السياسات الحكومية المؤثرة في هذا القطاع، وضرورة إيجاد الشكل التنظيمي والمؤسسي الذي يمكنه من العمل على رفع الكفاءة التسويقية وتحسين أداء السوق لهذه الصناعة على أن يؤدي البرنامج إلى زيادة معنوية سريعة في متوسط استهلاك الفرد لتخفيف عبء الطلب على اللحوم الحمراء. وعلى ذلك تتحدد مكونات البرنامج المقترح لوضع الكفاءة التسويقية وتطوير أداء السوق في الآتي:

(١) التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في كل مراحل الصناعة بما في ذلك التوسعات المدرجة في ميزانية القطاع العام والتراخيص التي تمنح للقطاع الخاص في السنوات القليلة القادمة.

(٢) إنشاء البنية الأساسية التسويقية المناسبة للعمل على استقرار الأسعار وكسر احتكار التجار.

(٣) إيجاد الشكل المؤسسي والتنظيمي للسوق الذي يتيح التناسق بين حلقات الصناعة بما يؤدي إلى رفع الكفاءة التسويقية، وخفض الهوامش التسويقية ورفع الكفاءة الإنتاجية ويحقق استقرار وتوازن العرض مع الطلب على مدار العام.

(٤) تعديل بعض السياسات السعرية والتسويقية والتمويلية الحالية بما يحقق كفاءة أداء السوق.

(٥) رفع الكفاءة الإنتاجية لمراحل السوق المختلفة من مستلزمات الإنتاج إلى المنتج النهائي من خلال المكونات الأربع السابقة علاوة على المكونين الآتيين :

١. وضع سياسة تدريبية للكوادر الفنية ورفع كفاءة الإدارة وتوفير أساليب الإنتاج المتطورة.

٢. تشجيع زيادة السعة الإنتاجية للوحدات وتكاملها افقياً من خلال الإطار المؤسسي المقترح.

واقترحت الدراسة لتحقيق ذلك الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية لجميع مراحل الصناعة بنهاية الخطة الخمسية الثانية ( ١٩٨٧ - ١٩٩٢ ). ويبلغ الإنتاج النهائي في عام ١٩٩٢ حوالي ٥٤٠ ألف طن من بداري اللحم وبنسبة اكتفاء ذاتي ٩٦% وتوقعات استهلاك للفرد حوالي ٩,٢ كيلو جرام في عام ١٩٩٢. وتبلغ

الاستثمارات المطلوبة لهذا البرنامج حوالي ٥٧٩ مليون جنيهها ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق بدون النظر في تعديل السياسات الحالية المعاونة لضمان نجاح التنمية وتشمل ما يأتي (علماء بان تفصيل تعديلات اى من هذه السياسات يتضمنه متن الدراسة):

(١) إيجاد الإطار المؤسسي والهيكلية التنظيمي الملائم لهذه الصناعة بمعنى قيام تكامل رأسي وافقي لهذه الصناعة.

(٢) بالنسبة لسياسة الأعلاف يحتاج تنفيذ البرنامج المقترح لتوفير حوالي ٢,٧ مليون طن ذرة، ولذلك من الطبيعي ألا تعتمد هذه الصناعة على الاستيراد خاصة لو أجيبت احتياجات باقي أنواع الإنتاج الحيواني، ولهذا فلا بد من الإسراع ببرامج زيادة إنتاج الذرة وفول الصويا محليا من خلال تعميم الأصناف الجديدة عالية الإنتاج كما لا بد من الإسراع بتنفيذ القرار الوزاري الخاص بالرقابة على الأعلاف ونوعيتها من خلال توفير الوسائل اللازمة لذلك، مع تقليل الفاقد في الاستخدام من خلال تعميم استخدام الأساليب الحديثة في سواء العلف (الغذائيات الأوتوماتيكية) ورفع كفاءة الإدارة والعمالة من خلال العمل على وجود السعات الإنتاجية الكبيرة، كما أن تعديل السياسات السعرية سوف يساعد على رفع الدعم عن العلف دون الإضرار بحوافز المنتجين أو حدوث طفرات في الأسعار بالنسبة للمستهلك.

(٣) تعجيل السياسة السعرية الحالية تدريجيا مع مراحل تنفيذ البرنامج لإزالة الاختلالات السعرية القائمة من خلال :

(أ) إزالة الدعم عن مستلزمات الإنتاج تدريجيا.

(ب) توجيه الدعم للمنتج النهائي على أن تستفيد منه الفئات المستحقة فقط.

(ج) تشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنية الأساسية التسويقية مما يساعد على استقرار الأسعار وخفض تكاليف الإنتاج لأنه يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية.

(د) إلغاء الأسعار الجبرية الحالية التي لا تشجع المنتجين على التوريد للمجازر الآلية وتعرضهم لاحتكار التجار وعدم إقبال المستثمرين على إنشاء المجازر الآلية.

(٤) وجود سياسة لتدريب الكوادر الفنية وتوكل للجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والعمل.

وللبرنامج عدة آثار ايجابية هامة تؤدي إلى رفع الكفاءة التسويقية واستقرار الأسعار على مدار السنة وتحسين أداء السوق وإحداث تنمية فعالة لهذه الصناعة علاوة على اثر البرنامج على نسبة الاكتفاء الذاتي، وإذا حدث إلغاء تدريجي للدعم لأسعار مستلزمات الإنتاج مع تشجيع سياسة التمويل الذاتي وتقديم قروض من وفورات قيمة الدعم لإنشاء البنية الأساسية التسويقية في إطار تكامل رأسي واقفي، وأقتصر دور الدولة على دعم المنتج النهائي للمستهلك (بداري اللحم المذبوحة المعبأة)، وإلغاء التسعيرة الجبرية سوف يخلق حوافز كافية للاستثمار الخاص لاستكمال الطاقات المعطلة وبوضع قيمة العائد على الاستثمار في هذه الصناعة كما يتوقع وفرا في العلف المستهلك قدره ٢٧٠ ألف طن سنويا في عام ١٩٩٢، ويقدر الخفض في تكاليف الإنتاج للطن بحوالي ٢١,٥% (ترجع إلى انخفاض تكاليف شراء الكتكو٤% وانخفاض نصيب الطن من البدارى من التكاليف الثابتة بنسبة ٣,٥% وانخفاض تكاليف التغذية بنسبة ١٤%).

### **البيض :**

شملت الدراسة قطاع البيض من ناحية الإنتاج (تطوره وهيكله) والاستهلاك وتوقعاته المستقبلية، والقنوات التسويقية، الهوامش التسويقية والانتشار السعري، والمعوقات التسويقية للمدخلات والمخرجات، والسياسة العلفية والتقلبات الموسمية للطلب، والكفاءة الإنتاجية ونقص المعلومات التسويقية ثم استخلصت الدراسة مقترحات لتطوير النظام التسويقي لصناعة البيض. هذا علماً بأن صناعة إنتاج البيض تتشابه مع صناعة بداري اللحم بالنسبة لعدم الاستغلال الكامل حالياً للسعات الإنتاجية القائمة بما يرفع من تكاليف الإنتاج والنمو السريع لحجم الصناعة في الثمانينات مع عدم مقابلة ذلك بسياسات تنظيمية أو هيكل متناسق، وعدم توافر التكامل الراسي لحلقات السوق لتحقيق الكفاءة التسويقية المثلى، وغلبة دور القطاع الخاص في جميع مراحل الصناعة ولكن تختلف صناعة البيض عن بداري اللحم في أن صناعة البيض تتميز بكبر السعة الإنتاجية للوحدات المنتجة (الحجم الشائع ١٥ مليون بيضة سنويا) كما أنه يصعب مقابلة موسمية الطلب على البيض بتناسق في العرض مما يخلق تقلبات موسمية في الأسعار يعرض المنتج لمزيد من المخاطرة، وتعانى صناعة البيض حالياً من زيادة العرض زيادة كبيرة مما خفض من الهامش الربحي للمنتج مع ارتفاع تكاليف الإنتاج.

### **وتتمثل مقترحات التطوير لهذه الصناعة فيما ياتى :**

يبلغ حجم الإنتاج التجاري الحالي حوالي ٣٥٣٠ مليون بيضة تحتاج إلى حوالي ٧٠٦ ألف طن علف، والبرنامج يهدف إلى التشغيل الكامل لعنابر البياض لإنتاج ٥٦٠٠ مليون بيضة مما يجعل احتياجات الأعلاف نحو ١,١ مليون طن علف تحتاج لحوالي ٧٤٠ ألف طن ذرة صفراء وإذا أضيف لاحتياجات صناعة البيض احتياجات صناعة بداري اللحم فالتشغيل الكامل لعنابر التسمين والبياض معا تحتاج إلى حوالي ٣,٨٤ مليون طن من أعلاف الدواجن، تلك الكمية تحتاج إلى نحو ٢,٥ مليون طن من أعلاف الدواجن، تلك الكمية تحتاج

إلى نحو ٢,٥ مليون طن من الذرة ونحو ٧٣٠ ألف طن من كسب فول الصويا، ٤٠٠ ألف طن من المركزات، والسعات المتاحة لمصانع العلف في حالة التشغيل الكامل تستوعب هذا الحجم الضخم من انتاج الأعلاف ولكن المشكلة هي في ضخامة حجم الواردات المطلوبة من الذرة وخاصة عندما يضاف إليها واردات الذرة المطلوبة للإنتاج الحيواني والاستهلاك البشري، وهذا الوضع يدعو إلى ضرورة العمل على زيادة انتاج الذرة محليا من خلال خطة سريعة يمكن تحقيقها في مدى قصير لبلوغ أكبر درجة من الاكتفاء الذاتي ويخشى إذا لم يتحقق ذلك أن يتأثر الميزان التجاري وميزان المدفوعات إلى جانب استمرار الاعتماد على السوق الخارجي وما يترتب عليه من التأثير بتقلباته السعرية واستنزاف رصيد العملات الأجنبية.

وهكذا يتبين أن توافر مكونات علف الدواجن هي المحدد الرئيسي للعلاقات السعرية ومن ثم حجم المعروض من إنتاج كل من بداري اللحم والبيض ولاكتمال السعات الإنتاجية الحالية فالبرنامج المقترح يحتاج إلى حوالي ٤٠٠ ألف دجاج أمهات تبلغ تكاليفها الاستثمارية حوالي ٢٠ مليون جنيها، علما بأن معامل التفريخ الحالية يمكنها استيعاب تفريخ البيض المخصب لإنتاج كتاكيت دجاج البيض.

### ويدعم هذا البرنامج تعديل السياسات الحالية بهدف تحقيق الأهداف الآتية:-

في ظل نظام تعاقدى متعدد الأطراف لجميع حلقات الصناعة يمكن إيجاد سعر تعاقدى مستقر على مدار السنة، وهذا يتم في إطار تكاملي راسي بدءا من مستلزمات الإنتاج وحتى تسويق البيض للمستهلك، مما يقلل عنصر المخاطرة ويعمل على تخفيض الهوامش التسويقية وصناعة البيض اقرب لذلك نظرا لكبير حجم السعات الإنتاجية عنها في بداري اللحم، وهذا النظام التعاقدى متعدد الأطراف يمكن أن يضم تعاونيات تسويقية إقليمية (موزعة جغرافيا) على مستوى المنتجين تتعاقد مع حلقة رئيسية في الصناعة مثل منتجي العلف وبدورهم يتعاقدون مع منتجي كتاكيت دجاج البيض واللحاحات والأمصال على أن يتولد عن ذلك سلاسل التسويق على مستوى التجزئة هذا أيضا يخلق تكنولوجيا متطورة للبيض في إطار التكامل الراسي ويرفع الكفاءة الإنتاجية بما يخفض تكاليف الإنتاج، ويوفر المعلومات السوقية لجميع حلقات الصناعة علما بأن إلغاء التسعيرة الجبرية مع إلغاء الدعم التدريجي لمستلزمات الإنتاج سوف يوجد حوافز كافية للاستثمار الخاص لتمويل متطلبات استكمال الطاقات الإنتاجية الحالية وهذا مع العمل على التوسع في نشر مشروع بطاريات الدجاج البياض (٣٠٠ دجاجة) المطبق حاليا ضمن مشروع المزارع الصغير في محافظة الشرقية.

### اللحوم الحمراء والماشية الحية:-

شملت دراسة اللحوم الحمراء انتاج اللحوم الحمراء من حيث تطوير الإنتاج وأنماطه والأعلاف ثم تناولت الطلب على اللحوم الحمراء وتحليل الكفاءة التسويقية لمراحل السوق المختلفة، وبينت العلاقة بين أسعار اللحوم

وأسعار المنتجات الثانوية من إسقاط صالحة للأكل وجلود وانتقلت بعد ذلك لتحليل السياسة الاستيرادية للحوم الحمراء من حيث تعميم الأداء وسلوك المستهلك كما تناولت الدراسة البنية الأساسية التسويقية.

أما بالنسبة لتسويق الماشية الحية فقد تناولت العرض والطلب لعجول التسمين البقرية ومحددات اتجاهات الأسعار للعجول البقرية وأسواق الماشية الحية والوسطاء التسويقيين.

وخلصت الدراسة إلى مقترحات حلول لتطوير النظام التسويقي للحوم الحمراء والماشية الحية لا ينفج النهج التقليدي الذي يقدم حلولاً جزئية إما في مجال البنية الأساسية التسويقية أو السياسة السعرية أو خدمة تسويقية معينة أو ربما لا يتعدى اقتراح تعديلات في سياسة الاستيراد ولكن نهجت الدراسة وضع إستراتيجية عامة تؤدي إلى إحداث تغييرات هيكلية في سوق اللحوم الحمراء على أن يكون لتلك الإستراتيجية برنامج زمني محدد وتركز على خلق هيكل تنظيمي مؤسسي بديل تدريجياً ومن خلال يمكن إحداث تطوير للبنية الأساسية التسويقية وإيجاد الفاعلية المنشودة للتعديلات المرجوة في السياسة السعرية كما تمس هذه الإستراتيجية تعديلات في علاقات عرض اللحوم بدءاً من القاعدة الإنتاجية لدى المزارع الصغير.

ويعرض الإطار التنفيذي المقترح تحليلاً تفصيلياً لبرنامج متكامل الأجزاء يتلخص في اثني عشر مكوناً هي :

(١) ترك عملية التسمين بالكامل للمربي الصغير وتشجيعه على ذلك بتغيير السياسات العلفية والأقراضية.

(٢) قيام جمعيات تعاونية تسويقية فعالة واختيارية للحيوانات الحية تشتمل صغار المزارعين بصفة أساسية.

(٣) تشجيع إنشاء شركات مساهمة لأسواق الماشية (قطاع خاص أو مشتركاً).

(٤) إعادة النظر في السياسة السعرية بالتححرر من التسعيرة الجبرية المقررة لأي مرحلة من مراحل السوق والعمل على استقرار الأسعار من خلال تنمية واستقرار العرض مع إزالة الدعم من مستلزمات الإنتاج تدريجياً (العلف) ودعم المنتج النهائي (اللحوم) للطبقات الفقيرة. (٥) الإطار المؤسسي المقترح سيعجل بقيام صناعة التدريج والتعبئة والتعليب للحوم ومنافذ توزيع التجزئة المناسبة وهي ذات جدوى اقتصادية واجتماعية.

(٦) تخطيط سوق اللحوم والماشية في إطار إستراتيجية واضحة لاقتصاديات المنتجات الحيوانية تحت الظروف المصرية في المدى الطويل تهدف نحو تحقيق مبدأ الميزة النسبية بين هذه البدائل في استخدام الموارد المحددة المتاحة وهنا لا بد من الاعتقاد بإعطاء أولوية لمزارع الألبان على حساب مزارع التسمين المتخصصة.

(٧) سد العجز في العرض المحلي بكميات مناسبة من لحوم مستورة جيدة النوعية غير المدعمة (تقدر تكلفتها نصف تكاليف اللحوم المحلية) مع ترك أسعار اللحوم المحلية حرة للقادرين من الفئات ذات القوة الشرائية

العالية، فالفئة المتوسطة الدخل لا تقبل على اللحوم المستوردة حالياً لرداءة نوعيتها (والدولة لا تقدر على استيراد نوعية أفضل مع تحمل دعم أكبر) ولا تقدر تلك الفئات على شراء اللحوم البلدية لحد الكفاية لارتفاع أسعارها وتحتاج لأسعار مناسبة لنوعية جديدة.

(٨) إحداث تغيير هيكلي في حجم وتركيب قطاع الماشية المصرية من خلال توجيهات السياسات الاقتصادية والزراعية بهدف تخفيض حجم القطعان وتحسين سلالاتها مع محاولة إقناع جهات تمويلية خارجية لتمويل برنامج قومي للتحسين الوراثي.

(٩) التوسع في الإنتاج الحيواني في الاراضى الجديدة.

(١٠) التوسع في إنتاج الأسماك والدواجن مع إزالة معوقات تنميتها وتحسين كفاءة تسويقها كما ورد في هذه الدراسة مما يخفف من عبء الطلب على اللحوم الحمراء.

### الأسماك :

تناولت دراسة قطاع الأسماك هيكل الإنتاج السمكي واستهلاك الأسماك وتوقعات الطلب عليه المستقبلية، ومعدلات زيادة الأسعار ونظم تسويق الأسماك بالإشارة لدور الدولة في ذلك، ثم انتقلت الدراسة إلى معوقات الإنتاج والتسويق لقطاع الأسماك وخلصت لعدة مقترحات للتطوير منها الخاص بتنمية الإنتاج ومنها الخاص برفع الكفاءة التسويقية فبالنسبة لتنمية الإنتاج تقترح الدراسة تأكيد دور الهيئة العامة للثروة السمكية في المحافظات واعتماد مشروعات الثروة السمكية ضمن مشروعات الأمن الغذائي وزيادة رأس مال صندوق دعم الصيادين إلى ٥ مليون جنيهاً، وتحسين الظروف الاجتماعية لمجتمع الصيادين، وتطوير الموانئ والأرصعة وورش الصيانة وزيادة نقط السروح وفتح المناطق المغلقة لدواعي الأمن مع مراقبة الصيادين والاهتمام بالتدريب وتطويره من خلال دعم مدارس الصيد وزيادة عددها ومنع تجفيف البحيرات خاصة الشمالية لأنها أهم مصدر لإنتاج السمك في مصر وتطوير البواغير لزيادة تيار دخول الزريعة وزيادة المخزون السمكي بالبحيرات وتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات بصورة جيدة في مجال الثروة السمكية إما في مجال التسويق فلا تتوافر حالياً أساليب التسويق اللازمة للمحافظة على الجودة ودرجة الطزاجة مع تسعير الأسماك ارتجالياً وحدوث خسائر على مستوى المنتج والهيئات التسويقية، كما لا تتوافر أساليب التجزئة والنقل المناسبة، هذا يحد من تنمية هذا القطاع بصورة كبيرة ولذلك فلا بد من توافر البنية الأساسية التسويقية والخبرات المدربة وإيجاد مراكز تجميع مجهزة في مناطق الإنتاج وتوفير كل المتطلبات اللازمة لهذه المراكز مع زيادة إنتاج الثلج وإنشاء مراكز تسويق وأساطيل نقل مجهزة للأسماك من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

### المنتجات الحيوانية والميزة النسبية :



استهدفت الدراسة إيجاد مؤشر يساعد عند تخطيط السياسات السعرية والتمويلية وتوجيه الموارد المخصصة للإنتاج الحيواني بحيث تعطى الأولوية لإنتاج السلع ذات الميزة النسبية الأعلى في مجموعة المنتجات الحيوانية المتعددة (لحوم حمراء - أسماك - البان - لحوم - دواجن) تحت نظم الإنتاج المختلفة، هذا يساعد على تخطيط العرض من بدائل إنتاج البروتين الحيواني وقد قدرت التكاليف لوحدة البروتين الحيواني الصافي لكل سلعة بديلة ومقارنه تكاليف إنتاج وحدة البروتين الحيواني بالأسعار الجارية وأسعار الظل لكل سلعة يعطى مقياسا واقعيا لمدى إمكانية تحقيق المفهوم الاقتصادي والاجتماعي للإنتاج الحيواني (تحقيق الميزة النسبية لتوظيف الموارد مع تحقيق الكفاية الغذائية من أرخص مصدر للبروتين الحيواني). وفيما يلي الأرقام القياسية لتكاليف إنتاج جرام بروتين حيواني من البدائل المختلفة في ظل السياسات السعرية والتمويلية القائمة وأيضا في حالة الحساب بالأسعار السوقية الحرة (التكاليف الاقتصادية).

الأرقام القياسية لتكاليف إنتاج جرام بروتين حيواني

نوع المنتج	بالأرقام الجارية الرقم القياسي الترتيبي	بالأرقام الجارية الرقم القياسي الترتيبي	بالأرقام الجارية الرقم القياسي الترتيبي
لبن جاموس من مزارع تقليدية	١	١٠٠	٢
لبن فريزيان من مزارع تجارية	٢	١٢٧	٣
أسماك من مزارع سكية تقليدية	٣	١٣١	١
لبن بترى سعلى من مزارع تقليدية	٤	١٣٠	٥
لحوم بدارى	٥	١٤٣	٤
لبن جاموس من مزارع تجارية	٦	٢٤٦	٦
لحوم حمراء كندوز - حالية	٧	٣١٤	٧

(حسبت تكاليف الإنتاج بالأسعار الحرة العالمية وبدون دعم لاسعار المدخلات او لسعر الفائدة مع حساب سعر الظل الحر وليس الرسمي)

ومن هذا يتضح انه في ظل السياسات السعرية الحالية تكون اللحوم الحمراء هي اغلي مصدر للبروتين الحيواني رغم أنها تستحوذ على اهتمام كل السياسات الحكومية في قطاع الإنتاج الحيواني ، إما إنتاج اللبن (معدل لنسبة الدهن والبروتين) والأسماك فهي أرخص مصادر البروتين الحيواني على الترتيب وفي حالة سيادة أسعار الظل يصبح إنتاج الأسماك في المرتبة الأولى يليه إنتاج اللبن من الجاموس (مزارع تقليدية المنتجة لحوالي ٧٠% من الإنتاج المحلي) ثم لبن الفريزيان في المرتبة الثالثة وتظل اللحوم الحمراء الكندوز (النمط الشائع للحوم الحمراء) هي اعلي مصادر البروتين الحيواني إنتاجا في مصر.

## الباب الأول

### بداري اللحم :

يبلغ عدد عنابر التسمين حوالي ١٩ ألف عنبر، تقدر استثماراتها بالأسعار الجارية بحوالي ٩٥٠ مليون جنيها هذا بالإضافة إلى استثمارات المجازر ومصانع الأعلاف والمفرخات ولذلك فلا بد من الاستغلال الكامل لهذه الطاقات حيث أن البلاد في أشد الحاجة لمصادر التمويل.

### ١- الإنتاج :

تضاعف إنتاج لحوم الدواجن خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ حيث زاد من حوالي ٦٨ ألف طن إلى حوالي ١٣٦ ألف طن ثم زاد الإنتاج في عام ١٩٨٥ ووصل إلى أكثر من مثلي حجمه في عام ١٩٨٠ حيث بلغ حوالي ٢٠٥ ألف طن منها ٢٠ ألف طن من إنتاج القطاع الريفي المنزلي وحوالي ٢٠ ألف طن من إنتاج الشركة العامة للدواجن وحوالي ٢٥٥ ألف طن من إنتاج القطاع الخاص العامل في مجال صناعة بداري اللحم، وهذا يدل على أن القطاع الخاص هو الذي يمثل النمط الاستثماري السائد في الإنتاج لهذه الصناعة، ويرجع ذلك لارتفاع سرعة دوران رأس المال في هذه الصناعة إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم الحمراء مما عمل على تضخم الطلب على اللحوم البيضاء، وعلاوة على العوامل التقليدية المؤثرة في زيادة الطلب.

وقد نتج عن السياسات السعرية والتمويلية السائدة نمو بعض قطاعات هذه الصناعة نموا سريعا على حساب نمو قطاعات أخرى وخاصة قطاع إنتاج البداري، علاوة على عدم وجود تناسق بين حلقات السوق مما جعل المنتج والمستهلك هما أكثر حلقات السوق تحملا لأثر تقلبات الأسعار والمخاطرة والتضخم في الأسعار، ورغم صدور قرار في عام ١٩٨٠ بإيقاف التصريح بإنشاء مزارع التسمين إلا أن عدد العنابر قد زاد من ١٤٠٢٧ عنبراً في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى حوالي ١٨٦٢٣ عنبراً في عام ١٩٨٥ مما يدل على أن تنظيم العلاقات السعرية في السوق وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو ذلك أهم بكثير من إصدار تشريعات وقرارات كما سيتضح فيما بعد.

وتوضح معدلات التشغيل الحالية للسعة السوقية للعرض من الإنتاج المحلي لصناعة بداري اللحم أن إجمالي هذه السعة يبلغ حوالي ٤٢٠ ألف طن إلا أن الإنتاج الفعلي لهذه الصناعة في عام ١٩٨٥ بلغ ٢٨٥ ألف طن، أي أن هناك طاقة إنتاجية معطلة تبلغ ١٣٥ ألف طن، أو ما يعادل أكثر من ربع السعة الإنتاجية بمعنى أن معدل الاستغلال الحالي لهذه الصناعة هو حوالي ٦٨% فقط، وتحليل مصادر الطاقة الإنتاجية المعطلة يتبين أن هناك عنابر أنشئت ولا تعمل بلغ عددها ٧٤٥ عنبر تبلغ طاقتها الإنتاجية ١٨٠٦ مليون من بداري اللحم أما العنابر العاملة فعلا فعددها ١٧٨٧٨ ومعدل تشغيلها السنوي في حدود ٣،٤ دورة بدلا من خمس دورات.

## ٢- الاستهلاك:

يتكون الاستهلاك من مجموعة الإنتاج المحلي مضافا إليه الواردات فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد من لحوم الدواجن في عام ١٩٨٥ حوالي ٧,٥ كيلو جرام بينما كان في عام ١٩٨٠ حوالي ٤,٧ كيلو جرام، ورغم زيادة معدلات استهلاك الفرد فمزال يعاني من ارتفاع الأسعار بمعدل بلغ حوالي ١٢% سنويا ورغم ارتفاع أسعار المستهلك والتي يشق منها مستوى الأسعار في مراحل السوق المختلفة فمزال المنتج يعاني من انخفاض هامشه الربحي، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية واستيعاب مراحل التسويق بين المنتج والمستهلك لنصيب كبير من سعر المستهلك.

وتعمل الدولة على استقرار أسعار المستهلك، وعدم ارتفاع تكاليف نفقات المعيشة من خلال إتباع عدة إجراءات منها استيراد لحوم الدواجن وبيعها في المجمعات الاستهلاكية بسعر مدعم ينخفض عن سعر التكلفة، كما يتم التعاقد مع المربين المحليين لتوريد حصصا من الإنتاج بسعر محدد نظير حصولهم مسبقا على مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعمة منخفضة كما تقوم الشركة العامة للدواجن بتوريد إنتاجها لأجهزة التوزيع الرسمية (وزارة التموين) لبيع للمستهلك بسعر محدد.

ولكن باستعراض هيكل العرض الخاص بلحوم الدواجن في عام ١٩٨٥ يتبين أن الكمية المتاحة للبيع بأسعار محددة ومنخفضة نسبيا هي كمية محدودة للغاية وتبلغ حوالي ٢٣% فقط من جملة المعروض محليا من لحوم الدواجن، حيث أن الواردات بلغت ١٥% من جملة الاستهلاك كما بلغ إنتاج الشركة العامة للدواجن حوالي ٨% منه، بينما حوالي ٧٧% من المعروض من لحوم الدواجن في عام ١٩٨٥ كان يباع بالأسعار الحرة دون الالتزام بالتسعيرة إما التعاقد مع القطاع الخاص فلم يبدأ إلا في ٢٣ من يونيو ١٩٨٦ ويتوقع أن يبلغ حوالي ٤٠ ألف طن فقط.

## - توقعات الاستهلاك :

تعتمد توقعات نمو الاستهلاك من اللحوم والدواجن مستقبلا على نمو كل من الدخل الحقيقي وعدد السكان بافتراض عدم تغيير أنماط المستهلكين وثبات الأسعار النسبية للسلع البديلة، واعتماداً على هذه الفروض تم التوقع بنمو الاستهلاك للحوم والدواجن في مصر حتى عام ٢٠٠٠ وباستخدام توقعات الخطة الخمسية (٧٨-١٩٩٢) فإن معدل النمو المتوقع في استهلاك الفرد من لحوم الدواجن يقدر بنحو ٣,٩% سنويا ومعدل النمو في الاستهلاك الكلي يبلغ ٦,٦%.

فإذا اعتبر الاستهلاك عام ٨٥ هي فترة الأساس فيمكن التنبؤ بمعدلات الاستهلاك من لحوم الدواجن حتى عام ٢٠٠٠، حيث يتوقع أن تبلغ ٩٣٦ ألف طن، أي متوسط استهلاك الفرد يتوقع أن يبلغ ١٣,١٤ كيلو جرام ،

وعلى ذلك يتبين ضخامة حجم الإنتاج المحلي المطلوب بلوغه حتى عام ٢٠٠٠، إذا ما أريد تغطية الطلب المتوقع من الإنتاج المحلي والاستغناء عن الواردات والمحافظة على استقرار الأسعار ومع رفع معدلات استهلاك الفرد من لحوم الدواجن إذ يتطلب ذلك بلوغ ثلاث أمثال الناتج الحالي، وربما زاد مستوى الإنتاج المطلوب عن ذلك لو اخذ في الاعتبار مسألة زيادة أسعار اللحوم الحمراء بمعدلات أعلى من لحوم الدواجن بما يؤدي لانتقال جزء كبير من الطلب على اللحوم الحمراء إلى الطلب على لحوم الدواجن.

#### ٤- الانتشار السعري:

يعتبر الانتشار السعري هو احد الأساليب التحليلية للتعرف على الكفاءة التسويقية، ومنه يمكن معرفة نصيب كل مرحلة من المراحل التسويقية من القيمة التي يتحملها المستهلك نظير حصوله على السلعة، ويوضح الجدول رقم (١)

#### جدول رقم (١)

الانتشار السعري لجنيه المستهلك للحوم الدواجن  
بأسعار ١٩٨٢ / ٨١

النسبة	القيمة	%
سعر بيع الطن للمستهلك وزن ص	١٢٠٠٠٠٠	١٠٠
التكاليف التسويقية للجملة	٢٢٠٠٠	١.٩
هامش الربح للجملة	١٢٠٠٠٠	١٤.٢
هامش الربح للمنتج	٩٢٠٠٠	١٠.٨
هامش الربح لمصنع العلف	٩٨٠٢٤	٨.٢
تكاليف المواد الخام للعلف	٤٠٠٠٠	٣.٣
تكاليف تكويت التسمين	١٢٢٠٠	١.٠
تكاليف التفريق	٤٠٠٠	٠.٣
تكاليف أخرى	١٠٠٠	٠.٠

نصيب كل مرحلة من المراحل التسويقية من الجنيه الذي ينفقه المستهلك في شراء لحوم الدواجن المسوقة حية بأسعار ١٩٨٢/٨١، وأهم ما يلفت النظر هو أن هامش الربح لمرحلة التوزيع من المنتج للمستهلك يبلغ

١٤،٢% من جنيته المستهلك بينما يبلغ نصيب المنتج نحو ٨،١٠% فقط من جنيته للمستهلك، هذا على الرغم من أن المنتج هو الذي يتحمل كل مخاطر الإنتاج ويبدل الجهد الكبير للحصول على مستلزمات الإنتاج (الكتكوت والعلف) كما يتحمل مخاطرة التسويق وتقلبات الأسعار واحتكار التجار، كما يلاحظ أن عملية تصنيع العلف تحصل على نصيب كبير نسبيا يبلغ حوالي ٨،٢% من جنيته المستهلك على الرغم من عدم وجود أي درجة من المخاطرة بل على العكس فالدولة هي التي تدبر الذرة بسعر مدعم ويمثل الذرة نحو ٦٥% من تركيب العلف، ومن جهة أخرى نجد أن المستهلك يتحمل عبء ارتفاع التكاليف النقدية للمواد الخام الداخلة في تكوين العلف والتي تبلغ حوالي ٣٣،٤% من جنيته المستهلك، ذلك أن العلف الناتج يتميز بانخفاض كفاءته الغذائية لأسباب عديدة منها ضعف الكفاءة الإدارية المزرعية وعدم إتباع الأساليب الحديثة في تصنيع العلف وعدم وجود غذائيات أوتوماتيكية في أغلب المزارع وارتفاع نسبة التفوق كما أن ارتفاع سعر كتكوت التسمين يزيد من أعباء المستهلك (تمثل تكلفة كتكوت التسمين حوالي ١٥% من جنيته المستهلك)، وللدلالة على ذلك نجد أن سعر طن العلف من إنتاج القطاع الخاص قد بلغ عام ١٩٨٥ نحو ٢٥٠-٣٠٠ جنيها أي بمتوسط حوالي ٢٧٥ جنيها للطن كما أصبح سعر الكتكوت عمر يوم من إنتاج الشركة العامة للدواجن والتمتع من قطعان أمهات تم تربيتها محليا ٣٨-٤٢ قرش أي بمتوسط ٤٠ قرش بينما بلغ سعر الكتكوت من إنتاج بيض مستورد ومفرخ محليا ٥٥-٦٢ قرش بمتوسط ٥٨ قرش. فإذا تم تثبيت الهوامش التسويقية والربحية لكل المراحل كسب ثابتة من جنيته المستهلك فإن سعر بيع الكيلوجرام الحي للمستهلك يتوقع أن يصل إلى ١٦٥،٢ - ١٧٥،٧ قرش للكيلوجرام الحي، كما أنه إذا تم تغيير تكاليف الذبح والتبريد في المجازر الآلية فأن سعر الكيلوجرام من الدجاج المدبوح يتوقع ألا يقل عن ٢٤٤-٢٥١ قرش في عام ١٩٨٥، ولو أضفنا هامشا ربحيا للمجزر والتبريد مقداره ٧% من سعر المستهلك، فعندئذ يتراوح السعر المتوقع بين ٢٦١-٢٦٨،٦ قرش.

وذلك يعنى أن السعر المحدد حاليا وهو ١٨٠ قرشا للكيلوجرام من الدواجن الذبيحة هو سعر غير مشجع.

ولذلك يرى ضرورة البحث عن أسباب ارتفاع هذا السعر وهو الموضوع الذي سيطرح عند مناقشة محددات الكفاءة التسويقية وأداء السوق.

#### ٥- محددات أداء السوق والكفاءة التسويقية :

##### ١-٥ كتاكيت التسمين :

يبلغ عدد كتاكيت بداري التسمين الناتجة حاليا من قطعان الأمهات والبيض المخصب المستورد حوالي ٣٤٥ مليون كتكوت تزيد إلى حد ما عن احتياجات إنتاج بداري التسمين، وربما كانت هذه الزيادة هي احد أسباب ظاهرة اعدام الكتاكيت في بعض الاحيان كما حدث في بعض الاعوام ذلك أن الطلب على كتاكيت التسمين عمر

يوم متوقف على توافر العلف في وقت متزامن فإذا لم يتوفر العلف اللازم في الوقت المناسب أصبح عرض كتاكيت التسمين يزيد على الطلب عليها.

ومن ناحية أخرى قد يقل عدد كتاكيت التسمين وذلك يرجع إما إلى تذبذب معدلات التفريخ من قطعان الأمهات أو إلى عدم ادخال البيض للتفريغ وبيع جزء منه كبيض للمائدة بسبب غياب التناسق التسويقي وعدم التكامل بين حلقات الصناعة.

وقد استهدفت الشركة العامة للدواجن التغلب على مشكلة عدم التوازن بين الكتاكيت المنتجة وكمية العلف المتوفر فانتهجت خلال العامين الماضيين سياسة ربط توزيع كتاكيت التسمين بالعلف المطلوب في نفس الوقت.

غير أن هذا التناسق غير واضح في حالة شركات القطاع الخاص وهي التي تتداول معظم مستلزمات الإنتاج في السوق، أن الشركة العامة للدواجن تنتج حوالي ٤١% فقط من كتاكيت التسمين والباقي قدره حوالي ٥٩% يتولى إنتاجه القطاع الخاص، ورغم ذلك فتلك الشركات الخاصة والتي تعتمد في إنتاجها للكتاكيت على بيض مستورد مخصب، لا تملك مصانع للعلف كما لا يوجد لديها ارتباط تعاقدي يعمل على تنسيق حلقات الإنتاج.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نصف إنتاج القطاع الخاص يعتمد على بيض مخصب مستورد ويعتبر ذلك مصدرا للمخاطرة وتقلبات عرض كتاكيت التسمين في السوق، علاوة على ارتفاع تكلفة الكتكوت الناتج من بيض مخصب مستورد عن مثيله المنتج محليا من قطعان الأمهات المرباه في محطات محلية، فتبلغ تكلفة إنتاج البيضة المخصبة من محطات الأمهات ١٨-٢٥ قرشا بينما تبلغ تكلفة البيضة المخصبة المستوردة ٣٨-٤٢ قرشا علاوة على أن الكتكوت المنتج من بيض مخصب محليا يباع بمبلغ يتراوح بين ٣٧-٤٣ قرشا بينما يبلغ ثمن الكتكوت المنتج من بيض مخصب مستورد حوالي ٥٥-٦٣ قرشا.

وهذا الوضع يؤكد اثر عدم الاكتفاء الذاتي من قطعان الأمهات المنتجة لبيض التفريخ على ارتفاع تكاليف إنتاجه، وبالتالي ارتفاع تكاليف إنتاج لحوم الدواجن علاوة على تقلبات المعروض منه وعدم الاستغلال الكامل للسعات الإنتاجية. وباستعراض خطة الشركة العامة للدواجن حتى عام ١٩٩٢ يتضح أنها تستهدف زيادة طاقتها الإنتاجية من تربية أمهات كتاكيت التسمين بحوالي ٤٣٧ ألف أم في عام ١٩٨٧ تنتج حوالي ٣٠ مليون كتكوت ثم إضافة مليون أم أخرى حتى عام ١٩٩٢ تنتج حوالي ٧٠ مليون كتكوت أخرى، أي أنه عند استكمال هذه الطاقات التوسعية سيكون في الإمكان تغطية حجم الاستيراد الحالي من البيض المخصب عن طريق الإنتاج المحلي ألا أن هذا العدد من الكتاكيت لا يغطي العجز القائم في استغلال طاقات عنابر التسمين والبالغ ١٣٥ مليون من البدارى تحتاج إلى حوالي ١٤٢ مليون كتكوت عمر يوم.

وجدير بالذكر أن الطاقة الحالية لمعامل التفريخ تبلغ حوالي ٣٤٠ مليون كتكوت اى أنها تغطي الإمكانيات الحالية للبيض المخصب (المحلى والمستورد).

وهناك خطة لكل من القطاعين العام والخاص للتوسع حتى عام ١٩٩٢ لكي تضيف سعة إنتاجية لمعامل التفريخ الحالية قدرها حوالي ١٨٣ مليون كتكوت عمر يوم، وبذلك يتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية لمعامل التفريخ في عام ١٩٩٢ حوالي ٥٦٨ مليون كتكوت. ويلاحظ أن التوسع في معامل التفريخ الخاصة بالشركة العامة للدواجن يقابله توسع متناسق في طاقات مزارع الأمهات كما أن حجم هذا التوسع يعادل ما يتم استيراده حالياً من بيض مخصب مستورد مما يتوقع معه زيادة العرض من إنتاج كتاكيت من أمهات مرباه محليا بتكاليف أقل.

أما التوسع في معامل تفريخ القطاع الخاص والذي يتوقع أن يبلغ عام ١٩٩٢ حوالي ١٢٨ مليون كتكوت فهو لا يواكب توسعات متوقعة في محطات الأمهات لاستثمارات القطاع الخاص. وهذا يعنى التوسع في استيراد البيض المخصب لحساب القطاع الخاص ومن ثم استمرار ارتفاع تكاليف إنتاج الكتكوت عمر يوم للقطاع الخاص، سيماً وان هناك مؤشرات لاستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للبيض المخصب نتيجة لتوقع النقص التدريجي لحجم البيض المخصب المتاح للتصدير للسوق العالمي مع انخفاض سعر الصرف للجنيه المصري وهذا مؤداه استمرار التضخم في تكاليف إنتاج بداري اللحم.

والاستعراض السابق للطاقات المعطلة لسعات إنتاج بداري اللحم وتوقع زيادة الطلب على كتاكيت التسمين وتوسعات سعات معامل التفريخ يقتضى ضرورة الاهتمام ببناء صناعة تربية الأجداد من سلالات مختلفة لإنتاج كتاكيت الأمهات محليا حيث يصبح من العسير مستقبلا استيراد الاحتياجات الكلية من كتاكيت الأمهات لهذه الأعداد الكبيرة التي قد تصل إلى حوالي ٦ مليون في نهاية سنوات الخطة ١٩٨٧-١٩٩٢ تزيد لأضعاف هذا الرقم لو استهدف مستقبلا تغطية الطلب على لحوم الدواجن من الإنتاج المحلى حتى عام ٢٠٠٠.

وهناك نواه لهذه الصناعة من خلال ما تم الترخيص به لإنشاء أول شركة مصرية لتربية الجدود في مصر وتم استيراد مكونات المشروع الذي يقام بالمنطقة الزراعية بمدينة السادات حيث يبدأ إنتاجه في أحر عام ١٩٨٧ بطاقة ٦٥٠ ألف كتكوت أمهات للتسمين، تتدرج لتصل إلى ١،٣ مليون كتكوت أم للتسمين في السنة الثالثة من بدء إنتاج المشروع اى في عام ١٩٩٠ وعليه يتوقع أن ينخفض سعر كتكوت الأم ومن ثم انخفاض سعر بيض التفريخ لإنتاج كتاكيت التسمين والذي يؤدي بالتالي إلى انخفاض سعر كتكوت التسمين.

## ٢-٥ الأعلاف :

يعتبر العلف الذي ينتجه القطاع الخاص هو المحور الرئيسي لمستوى السعر نظرا لأن هذا القطاع ينتج حوالي ٧٥% من جملة إنتاج الأعلاف وطبيعي أن يكون سعر العلف الذي ينتجه القطاع الخاص اعلي من مثيله المنتج

بواسطة القطاع العام حيث يفضله في النوعية (فالقطاع الخاص ينتج أعلاف متخصصة تناسب الأعمار المختلفة وهى علف بادئ و علف نامي و علف ناهي).

وفى عام ١٩٨٢/٨١ بلغ المتوسط المرجح لسعر بيع الطن من علف القطاع الخاص حوالي ٢٠٣ جنيها ويلاحظ أن التكلفة الفعلية تبلغ حوالي ١٩٠ جنية إلا أن الشركة عادة ما تحصل من المنتج بعض المصروفات الإضافية تحت عدة مسميات بما يصل بالسعر إلى ٢٠٣ جنيها في تلك السنة ويقدر سعر بيع الطن في عام ١٩٨٥ بحوالي ٢٥٠-٣٠٠ جنيها وقد بين التحليل أن الشركة المنتجة للعلف تحصل على ربح مقداره ٤٠ جنيها في الطن أو ما يعادل ٢٠% من سعر البيع.

ويعتبر نقص الأعلاف هو المحدد الرئيسي لعدم استغلال الطاقات الحالية المتاحة من عنابر التسمين حتى سعتها الإنتاجية القصوى.

ورغم توافر السعات الإنتاجية المناسبة بمصانع الأعلاف والتي يمكن أن تستغل للتوسع في صناعة الدواجن إلا أن نصف هذه السعات معطل والسبب الرئيسي لذلك هو نقص إنتاج الذرة الصفراء والتي تقوم الدولة باستيرادها ودعم سعرها، وكان يباع الطن بسعر ٦٠ جنيها ثم ارتفع إلى ١٢٠ جنيها اعتبارا من ١٩٨٦/٦/٢٦ في وقت يصل سعره العالمي إلى أكثر من مرة ونصف من هذا السعر، وفى عام ١٩٨٢ تم استخدام حوالي ١١٢٩ ألف طن ذرة بواسطة مصانع أعلاف الدواجن كما تم توزيع حوالي ١٨٢ ألف طن على المزارع الكبيرة (غالبا مزارع إنتاج البيض) اى بأجمالي حوالي ١٣١١ ألف طن بقدر الدعم الموجه لها بحوالي ٨٥ مليون جنيها ويتضاعف هذا الرقم إذا حسمت القيمة بسعر الظل لصرف الجنيه المصري. وبمعنى آخر فإن الاستغلال الأمثل للسعات الإنتاجية لمصانع العلف يحتاج إلى زيادة الذرة الصفراء بمقدار حوالي ١,٦ مليون طن علاوة على الكمية التي يتم استيرادها حاليا، اى أن الأمر يتطلب استيراد حوالي ٢,٨ مليون طن ذرة سنويا بالإضافة إلى الحصص التي يتم توزيعها على المزارع مباشرة وتلك كمية يصعب على الدولة أن تتحمل قيمة الدعم لأسعارها. وقد أدى ذلك الوضع إلى وجود عدد من المصانع لا يعمل على الإطلاق لعدم حصوله على الذرة ومصانع لا تعمل بكامل طاقتها علاوة على مصانع أخرى تم التوسع فيها ولكنها لا تجد الذرة الكافية لتشغيل توسعاتها الجديدة كما أن الطاقات القصوى لمصانع العلف الحالية شاملة التوسعات أكبر من السعة الإنتاجية للصناعة (لحم وبيض) فالمطلوب إنتاجه - شاملا احتياطي لمدة شهرين من الاحتياجات الفعلية يبلغ ٣,٣ مليون طن علف يتطلب حوالي ٣,١ مليون طن ذرة بينما الطاقة الإنتاجية القصوى لمصانع العلف تقدر بحوالي ٤,٣ مليون طن تحتاج إلى نحو ٢,٨ مليون طن ذرة اى أن هناك فائض في الطاقة القصوى يقدر بنحو مليون طن من العلف. غير أن المنتج فعلا من العلف يقل عن الاحتياجات بمقدار ١,٣٣٨ مليون طن ولا شك أن وجود هذه النسبة العالية من الطاقة الإنتاجية المعطلة بمصانع العلف تعنى ارتفاع التكاليف الثابتة للطن



المنتج والذي يتحملة المنتج ليدارى التسمين ويعتبر ذلك مصدر آخر للتضخم في تكاليف إنتاج بداري التسمين وقد أدى نقص إنتاج الأعلاف إلى أن تطرح كثير من الشركات المنتجة كميات من الأعلاف منخفضة الجودة مستغلة في ذلك فرصة وجود عجز في المعروض عن الكمية المطلوبة ولما كان ٧٥% من العلف المحلى تنتجه شركات القطاع الخاص والتي تصرف لها الدولة حصصا من الذرة وتعطى لها التراخيص ولذلك فعلى الدولة تقع مسئولية الرقابة على جودة الأعلاف وتحديد أسعار بيعها.

وقد أوصت ندوتي الأعلاف اللتان عقدتهما وزارة الزراعة بسرعة العمل على توفير الإمكانيات وإصدار التشريعات وإيجاد التنظيمات اللازمة لأحكام الرقابة على جودة الأعلاف إلى أن تبلغ الصناعة مرحلة توازن العرض مع الطلب على الأعلاف وعندئذ سوف يكون للمنافسة الكاملة بين الشركات أثره الواضح في جودة الإنتاج واستقرار السعر.

وتنفيذا لتوصيات الندوتين فقد صدر القرار الوزاري رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ متضمنا المواصفات القياسية للأعلاف وأسلوب الرقابة على مكوناتها وعلى المنتجات العلفية بالمصانع وذلك وفقا لأحدث أساليب الرقابة على الجودة ولكن عدم توافر التمويل الكافي لإنشاء البنية الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لذلك أعاق سرعة التنفيذ.

### ٣-٥ البنية الأساسية التسويقية :

أن عدم توافر السعات الكافية من المجازر الآلية والثلاجات يعتبر معوقا رئيسيا في هذه الصناعة، فتوفر المجازر والثلاجات يؤدي إلى توافر سلعة متجانسة النوعية (بداري مذبوحة مغلقة) في صورة تتناسب مع تقاعل قوى العرض والطلب عليها على مدار السنة، ويخفف من اثر التقلبات الموسمية لكل من العرض والطلب ويقلل من حجم المخاطرة لدى المنتج الذي عليه في غياب المجازر والثلاجات أن يبحث بمفرده عن منفذ لتسويق إنتاجه ويتعرض في ذلك لتقلبات الأسعار واحتكار التجار والوسطاء كما أن غياب هذه البنية الأساسية التسويقية يؤدي إلى خفض الكفاءة الإنتاجية نظراً لاضطرار المنتج لاستبقاء البداري بالمزرعة لفترة أطول من الزمن الأمثل للتسويق بما يرفع معدلات استهلاك الغذاء عن المعدل الذي يعظم الربح والنتيجة هي انخفاض الربح أو تحقيق الخسارة هذا علاوة على ما يؤدي إليه نقص المجازر والثلاجات من رفع تكاليف التسويق للبداري الحية وتعرضها للنفوق أو نقص الوزن، وارتفاع الأسعار في مواسم على حساب مواسم أخرى وأخيرا فان عدم توافر المجازر والثلاجات الملحقة بها يؤدي إلى عدم استغلال حوالي ٣٠% من الوزن الحي كمخلفات يمكن تصنيعها بما يقدر قيمته بحوالي ٣٠ مليون جنيها سنويا كما أن توافر المجازر سوف يقصر الفترة بين كل دورتين بما يتيح زيادة عدد دورات الإنتاج سنويا.

ويشير الوضع الراهن لسعات المجازر الحالية إلى أن الشركة العامة للدواجن تملك مجازر سعتها حوالي ٥٥،٦٥ مليون دجاجة والقطاع الخاص يملك مجازر سعتها حوالي ٤٥،٢ مليون دجاجة بإجمالى نحو ١٠٠،٨٥ مليون دجاجة، هذا بافتراض تشغيل كامل لمدة ٧ ساعات يوميا لمدة ٣٠٠ يوم في السنة ولما كان الإنتاج الفعلي الحالي يقدر بحوالي ٣١٥ مليون طائر (بخلاف الإنتاج الريفي المنزلي)، فمعنى ذلك وجود عجز في طاقة المجازر يقدر بحوالي ٢١٤ مليون طائر يتم تسويقها حية دون ذبح.

والبديل المنطقي للتسويق الحي هو التسويق للمجازر الآلية والحفظ في الثلاجات ومن شأن ذلك أن يحدث توازن في عرض الإنتاج على طول السنة وتلقى التقلبات الموسمية علاوة على إمكانية مراعاة الناحية الصحية ومراقبة الجودة وتجانس السلعة بما يحقق استقرار الأسعار ألا أن هذا البديل لا يستوعب في مصر ألا قدرا يسيرا من الإنتاج والسبب في ذلك انه لا توجد حوافز ربحية لمرحلة الذبح الالى في ظل الأسعار السائدة فقد بلغت تكاليف الذبح والنقل والتجهيز والتبريد حوالي ٩٥ جنيها للطن بعد خصم قيمة مبيعات تصنيع مخلفات الذبح وذلك بأسعار ١٩٨٢/٨١ فإذا أضيف لها قيمة تكاليف شراء الوزن الحي اللازم لإنتاج طن مذبوح (نسبة تصافى ٧٠%) فتصبح جملة تكاليف هذه المرحلة ١٥٣١ جنيها بأسعار ١٩٨٢، ولما كان سعر البيع الذي حددته وزارة التموين في هذه السنة ١٤٠٠ جنيها للطن فمعنى ذلك أن هناك خسارة محققة تبلغ حوالي ١٣١ جنيها للطن ولهذا فلا تستخدم المجازر ألا في نطاق محدود ولإنتاج القطاع العام التابع لوزارة التموين الذي يستأجر تلك المجازر من القطاع الخاص.

ومن هنا يمكن القول أن السياسة السعرية هي المحور الرئيسي للتوسع في إنشاء المجازر الآلية ومنشآت التبريد.

#### ٥-٤ السياسة السعرية :

عملت الدولة على استقرار أسعار منتجات الدواجن وتشجيع الإنتاج عن طريق إتباع عدة سياسات سعريه وتمويلية تتمثل في دعم مستلزمات الإنتاج وتقديم قروض ميسرة للمنتجين بغرض خفض تكاليف الإنتاج ولكن وجود معوقات التسويق وعدم تناسق حلقات هذه الصناعة في نظام تكاملي رأسي وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لم يعطى هذه السياسة فرصة للتأثير على تكاليف الإنتاج وجعل الوسطاء هم المنتفعون بفروق الأسعار.

كما استوردت الدولة الدواجن المجمدة وقامت بتوزيع إنتاج القطاع العام بأسعار منخفضة ومستقرة ولكن حجم الدواجن التي تحكمت فيها الحكومة كان اقل من أن يؤثر في أسعار الغالبية من الإنتاج والذي يسوق حرا ويبلغ نحو ٧٠% من جملة المعروض. ونظرا لعدم وجود بنية أساسية تسويقية (مجازر) كافية ولعدم وجود نظام مؤسسي فإن فرض أسعار جبرية لم يكن فعالا بل أن عجز العرض عن الطلب واحتكار الوسطاء قد رفع

بالأسعار إلى مستويات مرتفعة استغلالاً لفرصة الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم الحمراء وعدم توفر الأسماك.

#### ٥-٥ احتكار تجار الجملة لتسويق البدارى:

يخضع تسويق دجاج اللحوم في مصر للنمط التالي:

(أ) إنتاج القطاع الريفي المنزلي يبلغ حوالي ٢٠ ألف طن يستهلك ٨٠% منها ذاتياً داخل الأسرة وي طرح ٢٠% منها فقط حية لتسوق بواسطة التجار.

(ب) تنتج الشركة العامة للدواجن حوالي ٣٠ ألف طن من بداري التسمين تسوق جميعها من خلال وزارة التموين بأسعار محددة.

(ج) تستورد الدولة حوالي ٥٤ ألف طن من الدواجن المجمدة وتسوق أيضاً عن طريق وزارة التموين وبنفس الأسلوب السابق.

(د) ينتج القطاع الخاص حوالي ٢٥٥ ألف طن يتوقع أن تتعاقد مع وزارة التموين على شراء حوالي ٤٠ ألف طن منها خلال عام ١٩٨٦ والباقي يبلغ نحو ٢١٥ ألف طن تسوق بالسعر الحر في الأسواق من خلال التجار.

ولو فرضنا أن المجازر الحالية تعمل بكامل طاقتها فإنها تستوعب حوالي ١٠٠ مليون طائر من البدارى الحية والبالغ عددها نحو ٣١٥ مليون طائر ومعنى ذلك أن هناك حوالي ٢١٥ مليون طائر لابد من تسويقها حية وهذا القدر الهائل من الإنتاج يتحكم في تسويقه فئة قليلة من تجار الجملة تتعارض أهدافها مع أهداف كل من المنتج والمستهلك إذ أن هدف تاجر الجملة هو تعظيم هامشه الربحي عن طريق دفع أقل سعر للمنتج والحصول على أعلى سعر من تاجر التجزئة ولكي يمكن لتجار الجملة تحقيق أهدافهم فأنهم لا يعرضون كل المتاح لديهم في وقت إنتاجه وإنما يطرحون للتسويق جزء من إنتاج المزارع أو أنهم يطرحون إنتاج بعض المزارع دون الأخرى في منطقة معينة.

كما أنهم ينتقون البدارى عالية الوزن ويتركون الأوزان الأقل لوقت لاحق الأمر الذي يزيد من تكاليف المنتج، علاوة على أنهم وبحكم وضعهم الاحتكاري - يدفعون للشراء أسعاراً تقل عن الأسعار التي تتناسب مع التسعيرة المفروضة وحجتهم في ذلك هي محدودية هوامشهم الربحية وعلى مستوى التجزئة تجد أنهم يبيعون بأسعار تفوق الأسعار الجبرية.

ومن ناحية أخرى يضطر المنتجون في منطقة معينة إلى عرض إنتاجهم في نفس الوقت نظراً لارتباطهم بمواعيد الحصول على الكفايت والعلف مما يجعلهم أكثر تعرضاً لتحكم تاجر الجملة وهو الذي لا يقدم أي خدمات تسويقية مقابل نسبة الربح المرتفعة التي يحصل عليها.

يشترى تاجر الجملة بداري اللحم من المزارع المنتجة ويتولى توزيعها وغالباً ما يحتكر مرحلة البيع بالتجزئة من خلال وسطاء يعملون لحسابه ولذلك يعتبر تاجر الجملة هو المتحكم في حركة أسعار السوق لحد بعيد خاصة وأن السياسة السعرية المحددة لأسعار البدارى الذبيحة تعتبر سياسة غير واقعية ودليل ذلك هو عدم إقامة مجازر كافية وكانت النتيجة هي بيع حوالي ثلاثة أرباع الدجاج في صورة حية أو يتم الذبح والتجهيز بمعرفة تاجر التجزئة باستخدام أساليب يدوية بدائية وقد اتضح أن التكاليف التسويقية لمرحلة الجملة لا تزيد عن ٢٣ جنيهاً للطن الحي بينما يبلغ ربح الطن في هذه المرحلة حوالي ١٧٢ جنيهاً وهو بملغ يزيد كثيراً عن ربح المنتج من الطن الحي، وذلك على الرغم من أن الخدمة التسويقية في مرحلة الجملة لا تشمل سوى عملية النقل، وفي كثير من الأحوال يباع الإنتاج على عربات نصف نقل مروراً بالأحياء والمناطق المختلفة وعندئذ لا توجد تكاليف أخرى لتجارة التجزئة وحتى أن وجدت فلا تزيد تكلفة الطن عن عشرة جنيهاً وذلك يعني أن الربح الصافي لن يقل عن ١٦٢ جنيهاً للطن بأسعار عام ١٩٨٢/٨١.

وقد نتج عن هذه المخاطرة وعدم استقرار الأسعار إجماع كثير من عناصر التسمين عن الانتظام في الإنتاج خمس دورات في السنة علاوة على انخفاض معدلات الاستغلال فإذا علمنا أن منتجي مستلزمات الإنتاج يتبعون باستقرار في الأرباح التي يحصلون عليها حيث يبيعون إنتاجهم بأسعار محددة نجد أن المنتج هو الذي يتحمل المخاطرة بالكامل في رحلة إنتاج بداري اللحوم حيث لا يمكن ضمان موعد أو سعر لبيع إنتاجه.

أن افتقار صناعة إنتاج بداري اللحم إلى التكامل الرأسي التعاقدية بين حلقات التسويق المختلفة يجعل المنتج والمستهلك يواجهان مخاطرة تغلب أسعار الإنتاج وعدم استقرارها.

علاوة على ذلك نجد أن خلل السياسة السعرية قد أدى إلى إجماع كثير من المستثمرين عن استكمال البنية الأساسية التسويقية نظراً لفرض أسعار محددة للدواجن المذبوحة تجعل الهامش الربحي لمرحلة الذبح والتسويق محدود للغاية.

#### ٦-٥ المنظمات والمؤسسات التسويقية :

يعود نجاح صناعة الدواجن عالمياً إلى اعتمادها على مفهومين اقتصاديين أساسيين هما:

(١) إنتاج الحجم الكبير مع هامش ربحي محدود لوحدة الإنتاج وذلك على العكس تماماً مما يجرى في مصر حيث أن غالبية مزارع التسمين صغيرة الحجم (٥ آلاف كتكوت في الدورة)، ويمكن معالجة هذا الوضع عن طريق التكامل الأفقي لتلك المزارع حتى يمكنها الاستفادة من وفورات السعة الاقتصادية.

(٢) التكامل الرأسى بين حلقات هذه الصناعة (إنتاج الكتكوت – العلف – التسمين – المجازر) في نظام تعاقدى ملزم لجميع الأطراف.

والآن وبعد أن تم استعراض الأجزاء السابقة من الدراسة تبين أن حل معظم مشاكل ومعوقات صناعة إنتاج بداري اللحم في مصر مرهون بإعادة التنظيم المؤسسي لها وقد بدأت وزارة الزراعة في تبنى هذا الموضوع من خلال العقد الثلاثي الذي يستهدف توريد الكتكوت والعلف بأسعار ثابتة مناسبة مقابل توريد حوالي ٦٠% من الإنتاج بأسعار تعاقدية ثابتة، ألا أن هذا المشروع لم ينجح نظراً لأن الشركات التي عهد إليها توريد الكتكوت والعلف للمنتج قد قامت برفع أسعار هذين المستلزمين تحقيقاً لأرباح مرتفعة ومن ثم لم يتم توريد إنتاج بداري التسمين بالكم المطلوب.

#### ٥-٧ مستوى الكفاءة الإنتاجية:

يتمثل انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية في ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة من المنتج (وهو في هذه الحالة الطن من الوزن الحي).

بلغ متوسط تكاليف إنتاج الطن وزن حي من بداري اللحم عام ١٩٨٢/٨١ (٣٢ مزرعة مختلفة السعة) حوالي ٨٩٣،٣ جنيهاً تمثل تكاليف التغذية منها حوالي ٥٦% وتكاليف شراء الكتكوت عمر يوم حوالي ٢٠% والتكاليف الضمنية للنفوق حوالي ٣،٧% أى أن هذه البنود مجتمعة تمثل حوالي ٨٠% من اجمالى تكاليف الإنتاج ويخصم قيمة السبلة (الفرشة) المباعه تبلغ التكاليف الصافية للطن حوالي ٨٧٥،٨ جنيهاً وحيث انه في تلك السنة كان متوسط سعر البيع حي للطن باب المزرعة حوالي ١٠٠٥،٤ جنيهاً فان هامش الربح للمنتج يبلغ حوالي ١٢٩،٦ جنيهاً للطن أو ما يعادل حوالي ١٣% من سعر البيع، وجدير بالذكر أن أى تحسين يطرأ على الكفاءة التكنولوجية (الكفاءة الغذائية، نسبة النفوق) أو أى انخفاض يحدث في سعر الكتكوت عمر يوم سوف يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج بدرجة كبيرة.

وتتصف صناعة بداري اللحم في مصر بارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: انخفاض مستوى استخدام عناصر الإنتاج، ويعود ذلك بدوره إلى :

(أ) انخفاض السعة المزرية لمزارع إنتاج بداري اللحم، وقد تبين من الدراسات الميدانية وجود علاقة عكسية بين السعة وتكاليف الإنتاج حيث قدرت تكاليف إنتاج طن وزن حي من بداري التسمين بأسعار ١٩٨٢ كما يلي:

سعة المزرعة فى الدورة	تكلفة الطن وزن حي بالجنية
اقل من ٥٠٠٠ طائر	٨٩٥
٥٠٠٠ طائر	٨٥٤
١٠٠٠٠ - ٢٤٠٠٠ طائر	٨٤٢
٥٠٠٠٠ طائر	٧٨٩

وتعزى وفورات السعة إلى توفر الظروف الملائمة بالمزارع الكبيرة مثل الإدارة الكفاء المتفرغة، والرعاية البيطرية الدائمة وتوفر الإمكانيات اللازمة لخلط الأعلاف داخل المزرعة مما يضمن ارتفاع نوعيتها ويخفض من تكاليفها وتوفر مصادر الطاقة (مولدات كهربائية) ووسائل النقل علاوة على إمكانيات توفير المدخلات بانتظام نظراً لنفوذ المزارع الكبيرة وارتفاع قدراتها المالية.

### (ب) انخفاض المستوى التكنولوجي:

فقد بلغ معدل الكفاءة الغذائية ٢,٦ كيلوجرام علف لكل كيلوجرام وزن حي وهو ما يزيد عن المتوسط القياسي بمقدار ٢٥%

- كما تصل نسبة النفق إلى ٨% بدلاً من ٥%.

- ويصل الوزن التسويقي إلى ١,٥ كيلوجرام في ٨ أسابيع ويعود انخفاض المستوى التكنولوجي إلى أسباب منها:

١. انخفاض كفاءة الإدارة.

٢. - عدم توافر العمالة المدربة.

٣. - انخفاض نوعية العلف المستخدم.

(ج) تفنقر معظم المزارع لنظم التغذية الحديثة (الأوتوماتيكية) بما يزيد من معدل الفاقد في العلف.

### ثانياً : ارتفاع أسعار المدخلات:

لا شك أن الاعتماد على بيض مخصب مستورد يرفع من تكاليف شراء الكتكوت كما أن شركات الأعلاف تواجه أي تقلبات في أسعار المكونات العلفية أو انخفاض معدلات استغلال السعة الإنتاجية بأن ترفع سعر بيع العلف تحت مسميات كثيرة مثل النقل والإشراف وما شابه ذلك.

### ثالثاً: مشكلة التسويق:

فعدم وجود مجازر وثلاجات وعدم انتظام البيع عند الوزن التسويقي الأمثل، وتأخير التسويق لفترة أطول من الفترة المثلى بسبب احتكار تجار الجملة يؤدي إلى زيادة معدلات استخدام العلف وانخفاض سرعة نمو الطائر. وعلاج مشكلة انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية يكمن في إيجاد نظام تعاقدي يضمن وجود تكامل رأسي بين حلقات صناعة بداري اللحم.

### ٦- مقترحات تطوير أداء السوق ورفع الكفاءة التسويقية:

تبين من تحليل الدراسة أن القطاع الخاص يقوم بإنتاج أكثر من ٨٠% من بداري اللحم، ٧٥% من العلف، ٦٦% من كتاكيت التسمين ويملك ثلث طاقة المجازر الآلية لهذا فقد أخذ البرنامج التنفيذي المقترح في الاعتبار أن القطاع الخاص هو الذي لا بد أن يكون الهيكل المؤسسي الرئيسي للسوق ويتولى تمويل إقامة البنية الأساسية المطلوبة لرفع الكفاءة التسويقية هذا على أن يقوم القطاع الخاص بتمويل الاستثمارات الإضافية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج علماً بأن تشجيع القطاع الخاص على ذلك يتم من خلال تعديلات تقترحها الدراسة في شأن السياسات السعرية والتمويلية والتشريعية كما يؤدي البرنامج المقترح لاستكمال تشغيل الطاقات الحالية لجميع مراحل الصناعة وهذا بدوره سيؤدي لرفع مستوى استهلاك الفرد من الإنتاج المحلي بمعدل سريع في فترة قصيرة بما يخفف عبء الطلب على اللحوم الحمراء.

وفيما يلي عرض للبرنامج المقترح من خلال برنامج زمني يستغرق تنفيذه الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧-١٩٩٢ ثم اقتراح التعديلات المطلوبة للسياسات المعاونة لهذا البرنامج وأخيراً تحليل الآثار المترتبة على تنفيذ البرنامج المقترح.

### ٦-١ البرنامج التنفيذي المقترح:

أن الاستغلال الكامل لطاقات عنابر التسمين القائمة يعنى زيادة الإنتاج من لحوم البدارى بمقدار ١٣٥ ألف طن عن إنتاج ١٩٨٥ ويتم ذلك تدريجياً حتى عام ١٩٨٩ أى زيادة حجم العرض النهائي من لحوم البدارى بمقدار ٣٢% ويتطلب الأمر في هذه المرحلة التوسع في محطات الأمهات القائمة بمقدار يزيد من التوسعات المدرجة في خطة الشركة العامة للدواجن والتنمية الممنوحة للقطاع الخاص كما يتطلب التوسع في البنية الأساسية

التسويقية والتي تشمل المجازر الآلية والثلاجات الملحقة بها ووحدات تصنيع المخلفات المتكاملة معها (وحدات كاملة) بما يستوعب الإنتاج المحلي بالكامل وليست هناك حاجة إلى توسعات إضافية في معامل التفرخ عن تلك المدرجة في خطة الشركة العامة للدواجن والمعامل المرخص بها للقطاع الخاص، علماً بأن الطاقات الحالية والمرخص لها لمصانع الأعلاف تكفي احتياجات هذا البرنامج حتى نهاية الخطة الخمسية الثانية في عام ١٩٩٢ بل وأيضاً احتياجات برنامج تطوير صناعة البيض (كما سيرد فيما بعد) والتوسعات المقترحة في محطات الأمهات إضافة إلى التوسعات المدرجة في خطة الشركة العامة للدواجن تعنى الاستغناء عن الاستيراد الحالي للبيض المخصب والذي يستورد حالياً لإنتاج ١٠٠ مليون كتكوت تسمين وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ يتم زيادة طاقة محطات الأمهات لإنتاج البيض المخصب محلياً وبلوغ الاكتفاء الذاتي منه بحيث يتم تغطية احتياجات معامل التفرخ حتى عام ١٩٩٢. ويقتضى ذلك العمل على زيادة عدد وحدات التسمين في حدود طاقة معامل التفرخ المدرجة في التوسعات المرخص بها للشركة العامة للدواجن والقطاع الخاص، ويقدر البرنامج كميات مكونات الأعلاف المطلوبة سنوياً وحجم الاستثمارات الإضافية المطلوبة كما هو موضح بالجدولين رقمي (٢)، (٣)\*\* وتبلغ كمية العلف المطلوب إنتاجها في عام ١٩٩٢ حوالي ٢,٦ مليون طن منها ١,٧ مليون طن ذرة ونصف مليون طن كسب فول صويا، ربع مليون طن مركزات علماً بأن معدل النمو في الإنتاج سنوياً يقدر بحوالي ٩% وتبلغ الاستثمارات المطلوبة لهذا البرنامج حوالي ٥٧٩ مليون جنيهاً في الفترة ٨٧-١٩٩٢.

٦-٢ السياسات المكتملة لضمان نجاح البرنامج المقترح: أن تحقيق السياسات التالية هو الضمان الوحيد لإمكانية تحقيق البرنامج التنفيذي المقترح.

#### ٦-٢-١ الهيكل التنظيمي والمؤسسي لسوق صناعة الدواجن:

تفتقر صناعة الدواجن في مصر إلى هيكل تنظيمي أو مؤسسي لتنظيم العلاقات بين حلقات هذه الصناعة وهناك ضرورة ملحة لوجود مثل هذا الهيكل باعتباره أساساً لتحقيق التكامل الرأسي اللازم لتطوير وتنمية صناعة الدواجن في مصر. أن غالبية الوحدات الإنتاجية سواء لمستلزمات الإنتاج أو للمنتج النهائي تنصف بأنها في حيازة القطاع الخاص وذات سعات صغيرة وبالتالي فهي لا تتمتع بوفورات السعة.

وعلاج هذا الوضع يتطلب ارتباط هذه الوحدات الصغيرة تحت نظام تعاوني يمكن تشجيعه من خلال دعم حكومي ويمكن بعد ذلك تشجيع النظام التعاقد بين حلقات الصناعة. ويمكن القول أن الحلقة المحددة لصناعة بداري اللحم في الوقت الحاضر هي حلقة إنتاج العلف ويرى أن يرتبط توزيع العلف بالتعاقد على توريد الكتكوت وشراء البداري بسعر متفق عليه مسبقاً في التعاقد وعلى أن تكون حلقة إنتاج البداري هي الأخرى مرتبطة بحلقة المجازر الآلية والثلاجات، هذا النظام التعاقد سيحول تدريجياً إلى عدد من الشركات الكبرى موزعة جغرافياً في البلاد وكل منها تحوز حلقات إنتاج مستلزمات الإنتاج والمجازر الآلية وتقوم تلك الشركات



بالتعاقد مع المنتجين الذين يكونون اتحادات تسويقية موزعة جغرافيا في المحافظات. ويمكن للدولة أن تشجع على توجيه مراحل السوق نحو هذا الاتجاه بما لها من فرصة التدخل من خلال توزيع خامات العلف والدعم والتمويل والتصريح بإقامة المنشآت وتوزيع الأراضي علاوة على أنها تنتج جزءا من المستلزمات وقد كانت فكرة العقد الثلاثي بين وزارتي التموين والمنتجين وشركات إنتاج العلف بداية تحتاج لتشجيع.



جدول ( ٣ )

الاستثمارات المطلوبة للبرنامج بالطين الجنيه  
الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية بجميع مراحل الصناعة بنهاية الخط  
الخمسية الثانية

السنة	معدات امهات	مصارف تأريخ	عناصر تسمين	مجازر آلية	الجملة
١٩٨٥	---	---	---	---	---
١٩٨٧	٢٧٢٥	---	---	٢٠	٤٧٢٥
١٩٨٨	٢٧٢٠	---	---	٢٥	٥٢٣٠
١٩٨٩	٢٧٣٠	---	٧٦	٣٠	٩٣٣٠
١٩٩٠	٢٧٣٠	---	٦٠	٣٠	١١٧٣٠
١٩٩١	٢٧٣٠	---	٦٦	٣٥	١٢٦٣٠
١٩٩٢	٢٧٣٠	---	٨٠	٣٥	١٤٢٣٠
الجملة	١٦٣٧٥	---	٢٤٠	١٧٥	٥٧٨٧٥

أسس التقديرات:

- ( ١ ) التكاليف الاستثمارية للامهات = ٥٠ جنيها للام الواحدة .
- ( ٢ ) التكاليف الاستثمارية للمجازر الآلي = ٦٠٠٠ طائرة / ساعة ( ١٢٣٦ مليون في السنة ) = ٥ مليون جنيها .
- ( ٣ ) التكاليف الاستثمارية لتسمين سمكة = ٥ الاف طائرة / ذرة ، أي ٢٥ الاف طائرة سنويا = ٥٠ الف جنيها .

**٢-٢-٦ سياسة إنتاج العلف ونوعيته واستخدامه:**

يتطلب تحقيق أهداف برنامج التنمية المقترح توفير أكثر من ١,٧ مليون طن ذرة في عام ١٩٩٢ لصناعة بداري اللحم فقط وطبيعي ألا تعتمد هذه الصناعة على استيراد عدة ملايين من أطنان الذرة سنويا خاصة لو أضيف لاحتياجات الدواجن أيضا ما تتطلبه الماشية وما يحتاجه المستهلك البشري وعليه فمقدرة هذه الصناعة على النمو مرهون بقدره القطاع الزراعي على زيادة إنتاج الذرة وفول الصويا محليا وخاصة من خلال التوسع الرأسي ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مضاعفة الإنتاجية باستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاج، وهذا يجعل التوصية هي الإسراع بالبرنامج القومي لرفع إنتاجية الذرة على أن تزرع الذرة الصفراء خاصة في الوجه القبلي بدلا من الذرة الرفيعة. ولا شك أن طرح كميات كبيرة من أعلاف ذات نوعية رديئة يؤثر على تكاليف الإنتاج والأسعار وعبء الدعم لذلك فلا بد من اتخاذ خطوات سريعة وحاسمة في هذا المجال حتى تبلغ صناعة العلف مرحلة التنافس الذي يؤدي تلقائيا إلى طرد النوعية الرديئة. وقد ثبت من الدراسة وجود فاقد في العلف نتيجة عدم استخدام الأساليب المتطورة مثل الغذائية الأوتوماتيكية والى نقص الخبرة في الإدارة وفي أساليب

التغذية وكل هذه المشاكل يمكن التغلب عليها عن طريق إيجاد نظام التكامل الرأسي التعاقدى الذي يوفر الإشراف الفني والتكنولوجيا الحديثة للمزارع الصغيرة.

### ٦-٢-٣ السياسة السعرية:

لقد تأكد وجود اختلالات سعرية في قطاع الزراعة بما في ذلك صناعة الدواجن ولا يخفى ما لهذه الاختلالات من آثار متشابكة وممتدة على الإنتاج والاستهلاك وصورة توزيع الدخل وغير ذلك من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ولذلك كان لزاما أن يتم التعرض لتلك المشكلة في محاولة للتغلب عليها. لقد حاولت الدولة ولفترة غير قصيرة العمل على خفض تكاليف الإنتاج واستقرار أسعار المستهلك من الدواجن عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج ولكن يبدو أن هذا الأسلوب لم يحقق النتيجة المرجوة إذ لا زال سعر المستهلك مرتقعا نسبيا إذا ما قورن بحجم الدعم الموجه لدعم المستلزمات ولذلك يرى إعادة النظر في السياسة السعرية بحيث تراعى الاعتبارات التالية:

(أ) إزالة الدعم عن مستلزمات الإنتاج بصورة تدريجية.

(ب) توجيه الدعم للمنتج النهائي على أن تستفيد منه الفئات المستحقة فقط (وبحيث لا يتم توزيع الدجاج المدعوم عن طريق بطاقات التمويل التقليدية التي يحملها معظم الأفراد بصرف النظر عن مدى استحقاقهم للدعم).

(ج) تشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنية الأساسية التسويقية من مجازر آلية وثلاجات وسوف يؤدي ذلك إلى استقرار الأسعار ورفع الكفاءة الإنتاجية لهذه الصناعة.

(د) إعادة النظر في الأسعار المقررة حاليا لتوريد البدارى للمجازر الآلية إذ أنها لا تشجع المنتجين على توريد البدارى للمجازر الآلية وتعرضهم لاحتكار تجار الجملة، علاوة على ما يترتب على ذلك من عدم الإقبال على إنشاء المجازر الآلية.

### ٦-٢-٤ سياسة تدريب الكوادر الفنية:

يعتقد أن مشكلة نقص العمالة في مصر تتعلق بقضية نوعية العمالة وليس بالكم، وصناعة الدواجن في الوقت الحاضر تستخدم مستويات مرتفعة من التكنولوجيا تحتاج إلى توفر النوعية المدربة من العمالة القادرة على الإنتاج بكفاءة عالية. ولذلك يرى أن يكون هناك برنامج تدريبي يمول من قبل الشركات والمستثمرين ويشمل التدريب الميداني المتطور في المعاهد العلمية الزراعية والمدارس الزراعية وكذلك تدريب العمال لإيجاد العامل الماهر المدرب القادر على التعامل مع العلاقات الإنتاجية بين المدخلان في هذه الصناعة.

## ٦-٢-٥ تمويل الاستثمارات الإضافية للبرنامج:

أن الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩٢ ترمى إلى الاعتماد بنسبة ٧٥% على القطاع الخاص لتمويل استثماراتها وصناعة الدواجن لابد أن تدخل في هذا الإطار ولو تم تشجيع الدولة لقيام الهيكل المؤسسي المقترح لوحدات الصناعة ولو تم تعديل السياسات الحالية بما يكفل حوافز سوقية مشجعة لحلقات الصناعة لأقبل القطاع الخاص على تمويل الاستثمارات الإضافية، هذا ويمكن توجيه دعم مستلزمات الإنتاج المقترح ازالته تدريجيا إلى تمويل الاستثمارات للبنية الأساسية التسويقية لصناعة الدواجن من خلال الهيكل المؤسسي لهذه الصناعة، بما يشجع على قيامه. ٦-٣ الآثار المترتبة على تنفيذ البرنامج المقترح:

يمكن تلخيص الآثار الايجابية المتوقعة لتنفيذ البرنامج المقترح وتعديل السياسات المعاونة للبرنامج فيما يلي:

(١) يقدر متوسط الطلب الفعال على لحوم الدواجن بحوالي ٩,٧ كيلو جرام للفرد في عام ١٩٩٢ ويحقق البرنامج المقترح نسبة اكتفاء ذاتي ٩٦% ومعنى ذلك أن الأمر في هذه الحالة يحتاج إلى طرح حوالي ٥٣ كيلوجرام اضافي لكل فرد في عام ١٩٩٢ لاستقرار الأسعار، جدول رقم (٤)(\*\*).

(٢) الاستغلال الكامل للسعات الإنتاجية لجميع مراحل الصناعة مع وجود إطار تنظيمي مؤسسي للسوق لتحقيق التكامل الرأسي بين حلقات هذه الصناعة، إنما يعمل على استقرار العرض على مدار السنة، وخفض الهوامش التسويقية مما يؤدي في النهاية إلى استقرار الأسعار عند مستويات مناسبة تحقق صالح المنتج والمستهلك معا.

(٣) يحجم القطاع الخاص حاليا عن الاستثمار في مجالات البنية الأساسية التسويقية مثل المجازر والثلاجات وكذلك مزارع الأمهات وتربية الاجداد ويرجع ذلك الإحجام إلى الخلل القائم في السياسة السعرية. وإلغاء الدعم عن أسعار مستلزمات الإنتاج، وترك الأسعار لتوازن بين العرض والطلب مع دعم المنتج النهائي (بداري اللحم) لمستحقيه فقط، سوف يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات المشار إليها كما يعمل على توفير الدعم الموجه للذرة، والذي يمكن أنذاك أن يتم توجيهه لتمويل التوسعات المطلوبة في مراحل الصناعة وفقا للبرنامج المقترح بأسعار فائدة مخفضة.

(٤) يتوقع أن يحدث وفر في استهلاك الأعلاف كنتيجة طبيعية للاستغلال الكامل للسعات الإنتاجية لمرحل الصناعة واستكمال البنية الأساسية التسويقية، حيث يترتب على ذلك ارتفاع الكفاءة الغذائية من ٢,٦ كجم علف لكل كجم وزن حي إلى ٢ كيلوجرام علف لكل كيلوجرام وزن حي، ويتحقق بذلك وفر في العلف مقداره ٢٧٠ ألف طن في عام ١٩٩٢. (٥) يعمل توفر الدواجن في صورة مذبوحات معبأة ومغلفة على استقرار الأسعار نظرا لتحقيق تجانس نوعية السلعة وسهولة تحديد السعر.

(٦) يحقق التنفيذ الكامل للبرنامج المقترح خفضاً في تكاليف إنتاج كل من مستلزمات الإنتاج والمنتج النهائي (البدارى) وطبيعي أن يحدث ذلك كنتيجة للاستغلال الكامل للساعات الإنتاجية، وما يترتب عليه من انخفاض التكاليف الثابتة لوحدة المنتج، علاوة على انخفاض التكاليف المتغيرة نتيجة انخفاض معدل استهلاك العلف بسبب ارتفاع معدلات التحويل الغذائي، ويقدر الانخفاض المتوقع في تكاليف إنتاج الطن من بداري اللحم بحوالي ٢١,٥% ويمثل هذا الانخفاض مجموع الخفض الذي يحدث في تكاليف إنتاج ثلاثة مصادر هي: الكتكوت ٤% والتكاليف الثابتة ٣,٥% والتغذية ١٤% ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

(أ) انخفاض سعر الكتكوت بنسبة ٣١% في عام ١٩٩٢ أى من ٥٨ قرشا إلى ٤٠ قرشا بأسعار عام ١٩٨٥ وهذا الخفض يسرى على حوالي ٥٨% من جملة المعروض من كتاكيت التسمين، فإذا علم أن سعر الكتكوت يمثل ٢٠% من تكاليف إنتاج طن بداري اللحم فتكون نسبة الانخفاض المتوقع هي  $٠,٥٨ \times ٠,٣١ \times ٠,٢٠ =$  حوالي ٤%.

(ب) تمثل التكاليف الإنتاجية الثابتة (الإهلاك - الصيانة - العمالة الدائمة - إيجار - المزرعة - الإدارة - الفائدة على رأس المال) حوالي ١٤% من تكاليف إنتاج طن بداري اللحم، وقد تبين أن هناك طاقة معطلة في الساعات الإنتاجية الحالية تقدر بنحو ١٣٥ ألف طن أو ما يعادل ٢٥% من جملة الإنتاج المقدر لعام ١٩٩٢، وبما أن الزيادة في استغلال الساعات الإنتاجية الحالية تعادل خفض في التكاليف الثابتة لإنتاج طن بداري اللحم، فعليه تكون نسبة الخفض المتوقع في التكاليف الثابتة هي  $٠,٢٥ \times 14 = ٣,٥\%$ .

( ٣٣ )

جدول ( ٤ )

اثر البرنامج . الانماطى المفتوح على الاستهلاك ونصيب الفرد ومعدل الاكتفاء الذاتى

( تحقيق الاستهلاك الكامل للمناطق الانتاجية بجميع مراحل الصناعة بنهاية الخطة الخمسية الثانية )

من الانتاج المحلى	استهلاك الفرد بالكيلو جرام		الاكتفاء الذاتى %	الواردات والمعجز فى الانتاج عس مواجهة الطلب الفعال بالالف طن	(٤) انتاج ريفى منزلى بالالف طن	(٣) انتاج بدارى التسمين بالالف طن	(٢) تقومات الاستهلاك بالالف طن	(١) عدد السكان بالمليون	السنة
	الكلى المتوقع	الكم							
٦,٤	٧,٥	٨٥,٠	٥٤	٢٠	٢٨٥	٣٥٩	٤٧,٧٧٦	١٩٨٥	
٧,٣	٨,١	٩٠,٠	٤٠	١٤	٣٦٨	٤٠٨	٥٠,٣٩٣	١٩٨٧	
٧,٩	٨,٤	١٣,٠	٢٨	١١	٤٠٧	٤٣٥	٥١,٢٥٤	١٩٨٨	
٨,٢	٨,٧	٩٤,٠	٢٦	٨	٤٣٨	٤٦٤	٥٣,١٥٢	١٩٨٩	
٨,٦	٩,٠	١٥,٠	٢٦	٥	٤٦٨	٤٩٤	٥٤,٥٨٧	١٩٩٠	
٨,٩	٩,٤	٩٥,٠	٢٧	٢	٥٠٠	٥٢٧	٥٦,٠٦١	١٩٩١	
٩,٤	٩,٧	١٦,٠	٢١	—	٥٤٠	٥٦١	٥٧,٥٧٤	١٩٩٢	

اسمى التقديرات :

- (١) معدل نمو السكان ٢,٧% سنويا
- (٢) توقعات نمو الاستهلاك يبلغ ٦,٦% سنويا منها ٣,٩% دخل الفرد ٢,٧% زيادة فى السكان . علما بان زيادة دخل الفرد الحقيقى يمثل معدل النمو المتوقع فى نصيب الفرد من الناتج المحلى فى الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩٢
- (٣) انتاج البرنامج من مذبذبات البدارى
- (٤) يتوقع تناقص انتاج الرىخ المنزلى حتى يتلائم فى عام ١٩٩٢ .

(ج) تمثل تكاليف التغذية حوالي ٥٦% من تكاليف إنتاج طن من بداري اللحم وبما أن تطوير صناعة الدواجن سوف يؤدي إلى رفع الكفاءة الغذائية بنحو ٢٥% كما سبق ذكره، فعليه تكون نسبة الخفض المتوقع في تكاليف التغذية هي  $0,25 \times 0,56 = 0,14$ .

## الباب الثاني :

### البيض

#### ٧- مقدمه :

لقد بلغ عدد مزارع إنتاج البيض نحو ٢٦٧ مزرعة متوسط سعة كل منها ١٥ مليون بيضة سنويا وتقدر تكاليف إنشاء المزرعة الواحدة بالأسعار الحالية بنحو ١,٥ مليون جنيه، أي أن جملة الاستثمارات في هذه الصناعة تبلغ حوالي ٥٥٠ مليون جنيه، يضاف إلى ذلك قيمة مصانع العلف ومعامل التفريخ ومزارع الأمهات ووسائل النقل.

#### ٨- الإنتاج :

على الرغم من عدم استقرار مستوى إنتاج البيض خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٣ إلا أن معدل الزيادة السنوية في الإنتاج كان معنويا ومرتقعا نسبيا حيث بلغ ٥,١١% من متوسط الإنتاج خلال الفترة المشار إليها وبمقارنة إنتاج البيض بلحوم الدواجن خلال نفس الفترة نلاحظ أن معدل الزيادة في إنتاج البيض كان اعلي من معدل الزيادة في إنتاج لحوم الدواجن، والتي بلغت حوالي ٣,٥% فقط من متوسط إنتاج الفترة ويعكس ذلك علاقة المدخلان بالمخرجات معبرا عنه بالنسبة السعرية للعلف وكل من البيض ولحوم الدواجن، حيث يقبل المنتجون على التوسع في الناتج الذي تكون تلك النسبة السعرية في صالحه، قد شهدت الثمانينات تحول كثير من عناير التسمين إلى إنتاج البيض بسبب تغير العلاقات السعرية المشار إليها، كما كان للقرارات الوزارية بإيقاف التوسع في إنشاء عناير التسمين في عام ١٩٨٢ اثر في ذلك التحول وتحول المنتجون للتوسع في إنتاج البيض، ولذلك فقد حدثت طفرة في إنتاج البيض خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥، حيث زاد الإنتاج بمعدل ٢٥% في السنة وقد أدى ذلك إلى زيادة العرض ولما كانت هناك موسمية للطلب بين الشتاء والصيف فقد ظهرت تقلبات سعرية كبيرة، وتضرر المنتجين من عدم وجود هامش مشجع على استمرار الإنتاج في بعض الفترات حيث يرتفع السعر شتاء وينخفض صيفا زاد عدد عناير البيض من ١٠٨١ عنبر عام ١٩٨١ إلى ٢٧١٦ عنبر عام ١٩٨٣ ثم إلى ٥٧٠٠ عنبر عام ١٩٨٥ وإذا استبعدنا الإنتاج الريفي وكذا بيض التفريخ، نجد أن الإنتاج الفعلي قد بلغ حوالي ٣٥٣٠ مليون بيضة في عام ١٩٨٥، وبما أن السعة الإنتاجية لمزارع البيض تبلغ حوالي ٥٦٠٠ مليون بيضة، فعليه توجد طاقة معطلة تبلغ نحو ٤٠% وبمعنى آخر تبلغ جملة عدد العناير المرخص بإنشائها حوالي



٥٧٠٠ عنبر يعمل منها حوالي ٤٥٤٤ عنبر بينما الباقي وقدره ١١٥٦ عنبر معطل، إما لأنه لازال تحت الإنشاء أو تحت التشغيل أو لنقص العلف أو لأسباب أخرى شبيهه بالأسباب المذكورة بالنسبة ليدارى اللحم، ووجود طاقة إنتاجية معطلة يعنى ارتفاع ما تتحمله وحدة الناتج من التكاليف الثابتة (الاهلاك - الصيانة - الإدارة - الفائدة على رأس المال - العمالة الدائمة).

## ٩- الاستهلاك:

كان استهلاك البيض يتم تغطيته دائما من الإنتاج المحلى ماعدا خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ حيث استوردت خلالها كميات محدودة من البيض تراوحت بين ٢٠-٤٠ مليون بيضة سنويا، ثم صدرت بعد ذلك قرارات بمنع استيراد بيض المائدة عندما تضاعف حجم الإنتاج المحلى. وقد زاد استهلاك البيض بمعدل سنوي بلغ حوالي ٦,١٧% وهو يقرب من معدل زيادة استهلاك لحوم الدواجن والذي بلغ ٦,٧% ألا أن معدل نمو إنتاج لحوم الدواجن كان اقل من معدل نمو إنتاج البيض خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ مما أدى إلى استمرار استيراد لحوم الدواجن وتوقف استيراد البيض كما أدى إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من البيض حيث كان ٢٦ بيضة في السنة عام ١٩٧٠ وبلغ حوالي ٨١ بيضة في عام ١٩٨٥. لقد تناقصت الأهمية النسبية لإنتاج القطاع الريفي المنزلي من البيض حيث كانت تمثل حوالي نصف الإنتاج الكلى من البيض في عام ١٩٧٠ وأصبحت لا تزيد على ٢٥% منه في عام ١٩٨٥، وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للاستهلاك البشرى من البيض الناتج من القطاع الريفي إذ لم تزد نسبته عام ١٩٨٥ على ١٩,٥% بعد أن كان معظم الاستهلاك البشرى قديما من إنتاج القطاع الريفي المنزلي، فإذا علم أن ٨٠% من إنتاج القطاع الريفي المنزلي من البيض تستهلكه الأسرة الريفية، اتضح أن تأثير الإنتاج الريفي من البيض على جملة المعروض في السوق ضئيل جدا.

## ١٠- توقعات الاستهلاك:

أن العوامل الرئيسية المحددة للطلب الفعال على البيض (بفرض ثبات أسعار البيض والسلع البديلة) هي معدل نمو السكان ومعدل النمو الحقيقي في متوسط دخل الفرد ومعدل الاستجابة النسبية للزيادة في استهلاك الفرد نتيجة للزيادة النسبية في الدخل الحقيقي للفرد (معامل المرونة الداخلية) وقدر معدل نمو السكان ومعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد من مؤشرات الخطة الخمسية القادمة ١٩٨٧-١٩٩٢ بنحو ٢,٧%، ٣,٩% سنويا على الترتيب وقدر معامل المرونة الداخلية المرجح للحضر والريف من بحث ميزانية الأسرة ١٩٨٢/٨١ بحوالي ٠,٨٤ وهذا يؤدي لمعدل نمو سنوي في الطلب على البيض بحوالي ٦%.

وعليه يتوقع أن يبلغ حجم الطلب في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٦٠% من الاستهلاك الذي تحقق في سنة الأساس ١٩٨٥ كما ينتظر أن يبلغ حجم الطلب في عام ١٩٩٢ أي في نهاية الخطة الخمسية الثانية حوالي ٥٩٨٠ مليون

بيضة، وإذا استمر إنتاج القطاع التجاري بنفس المعدلات التي سادت في الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ فسوف يبلغ الإنتاج نحو ٧٦٥٠ مليون بيضة في عام ١٩٩٢ بما يزيد عن الطلب المتوقع بمقدار ١٦٧٠ مليون بيضة، لذلك اقترحت الدراسة (كما سيرد فيما بعد) الاكتفاء باستكمال الطاقات الحالية لمزارع القطاع التجاري حتى نهاية الخطة الخمسية الثانية ويؤدي ذلك إلى بلوغ الإنتاج حوالي ٥٦٠٠ مليون بيضة في عام ١٩٩٢ وهو ما يقل عن الطلب المتوقع في نفس العام بمقدار نحو ٣٨٠ مليون بيضة يمكن تدبيرها<sup>١</sup> من خلال التوسع في إنتاج القطاع الريفي المتطور (مشروع المزارع الصغير الذي يتولى تمويل صغار الزراع ببطاريات سعة الواحدة ٢٠٠ دجاجة) وبناء عليه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج البيض في عام ١٩٩٢ مع بلوغ متوسط استهلاك فردي قدره نحو ١٠٤ بيضة في السنة دون التوسع في إنشاء مزارع جديدة كمية معينة أسبوعياً ويحدد في العقد سعر البيض وتاريخ التوريد ومتوسط وزن البيضة (٥٠-٦٠ جم) ونوع الصواني وسعر البيض المشروخ أو المحتمل كسره ويتحمل المنتج عادة تكاليف مواد التعبئة بينما يتحمل التاجر تكاليف النقل وباقي تكاليف التحميل، وغالبا ما يكون للتاجر مستودعات للبيع بالتجزئة في المدن القريبة أو يقوم بتوزيع البيض على تجار تجزئة آخرين في المدن أو يكون لديه تعاقدات مع الفنادق والمستشفيات والمطاعم وتجار المواد الغذائية غير المتخصصين (البقالين) أما إنتاج الشركة العامة للدواجن فيباع في المجمعات الاستهلاكية بسعر يقل عن سعر السوق عادة بحوالي ١-٣ قروش للبيضة هذا وقد أوجدت بعض شركات الأمن الغذائي منافذ توزيع خاصة بها للبيع بالتجزئة وذلك للتخلص من الهوامش التي يحصل عليها الوسطاء، كما تتعامل بعض الشركات مع تجار التجزئة مباشرة دون وجود وسطاء للجملة.

## ١٢- الهوامش التسويقية والانتشار السعري:

تؤكد دراسة الانتشار السعري للبيض في عام ١٩٨٥ أن هامش ربح منتج العلف بلغ ٦,٨% من سعر البيع للمستهلك بينما كان هامش ربح منتج البيض ٦,٧%، جدول (٥)(\*\*) ويشير ذلك إلى وجود خلل في الكفاءة التسويقية فقد كان المنتظر أن يحصل منتج البيض على هامش ربحي أعلى من هامش منتج العلف إذ أن منتج البيض هو الذي يتحمل مخاطرة الإنتاج علاوة على تعرضه لمشاكل الاحتكار في سوق الجملة مما يعمل على تخفيض هامش الربحي بالإضافة إلى تعرضه لتقلبات أسعار وعرض مخرجات ومدخلات صناعة البيض نتيجة لغياب التكامل الرأسي بين مراحل السوق في نظام تعاقدى كان يمكن أن يحقق الاستقرار. وعلى الجانب الآخر نجد أن منتج العلف يحصل على هامش ربحي مرتفع نسبياً على الرغم من أنه يحصل على الذرة بسعر ثابت مدعم من الدولة كما انه يتمكن من التحكم في سعر بيع العلف على الرغم من أن هذا السعر يتحدد بواسطة لجان من وزارة الزراعة تحدد فيه هامشاً ربحياً يبلغ ١٥% من سعر بيع العلف، غير أن منتج العلف يستغل

<sup>١</sup> اخذ في الاعتبار نسبة التالف والفاقد والتقريب

ظروف نقص المعروض من الأعلاف ويضيف إلى سعر البيع بعض البنود التي يتحملها منتج البيض مثل قيمة إشراف وما شابه ذلك. ومن أسباب ارتفاع سعر العلف أيضا وجود طاقات معطله بمصانع العلف بسبب عدم التشغيل الدائم للطاقات الإنتاجية مما يؤثر في ارتفاع التكاليف الثابتة لتصنيع العلف.

ويلاحظ أيضا أن هامش التجزئة قد بلغ ٤,٨% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالخدمات التي يقدمها تاجر التجزئة، فهو يتسلم البيض في الصواني الكرتونية ولا يضيف أي منفعة شكلية أو زمنية أو مكانية للسلعة بخلاف العرض في المحل وما يتبعه من تكاليف العمال وبعض المصروفات الأخرى للمحل. أما بالنسبة للمنتج فهناك ارتفاع في تكاليف الإنتاج ترجع إلى نقص الكفاءة الإنتاجية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

### ١٣- المعوقات التسويقية:

نستعرض فيما يلي تحليلا لأهم المعوقات التسويقية في مجال صناعة البيض.

### ١٣-١ السياسة العلفية:

هناك ثلاثة أنماط من العلائق تستخدم لإنتاج البيض في ثلاثة مراحل من عمر الدجاج البياض وهي : علائق لكتاكت البيض وهي في المرحلة الأولى من النمو، وتسمى عليه بادئ وعلائق لدجاج التربية في المرحلة الثانية حتى عمر إنتاج البيض وتسمى عليه نامي، وعلائق للدجاج البياض وتسمى عليه بياض. وتختلف أسعار علائق إنتاج البيض في السوق المصري لنفس النمط كما يتضح فيما يلي. على الإنتاج وتقادي التعرض للتقلبات السعرية غير أن المحدد الاساسي لهذا الأسلوب التسويقي هو تقبل السوق لهذه السلعة في صورتها الجديدة واستيعاب الصناعات الغذائية المستخدمة للبيض لهذا الشكل من الحفظ.

### ١٤-٥ رفع الكفاءة الإنتاجية:

يؤدي رفع الكفاءة الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع معدلات إنتاجية الدجاج البياض ويتم رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال إجراءات متعددة منها تصنيع العلف في صورة حبيبات واستخدام المعالف الأوتوماتيكية ورفع كفاءة الإدارة عن طريق برامج التدريب المتطورة وتدريب العمالة الفنية لتحسين أداء الإنتاج ولا شك أن النظام التعاقدية والتكامل الرأسي بين حلقات الصناعة يلعب دورا هاما في هذا المجال، هذا علاوة على البرنامج التدريبي المقترح ضمن صناعة بداري اللحم (٦-٢-٤) والذي ينسحب على هذا البرنامج أيضا.

### جدول ( ٥ )

الانتشار السعري للبيض عام ١٩٨٦/٨٥

المرحلة التسويقية	مليم / للبيضة	%
سعر المستهلك	١٠٥	١٠٠
هامش التجزئة	٥	٤ر٨
هامش الجملة	٤	٣ر٨
هامش المنتج	٧	٦ر٧
هامش مصنع الماد	٧١٠	٦ر٨
مواد خام	٣٢٤٧	٣٠ر٨
تصنيع	٧٥٣	٧ر٢
تكاليف الانتاج الاخرى	٤١٩٠	٣٩ر٩

المصدر:

حسبت من استبيان تم استيفاءه من اعضاء رابطة منتجي الدواجن وبمساعدة الدراسات الميدانية لتكاليف الانتاج المختلفة .

### ٦-١٤ تشجيع مشروع المزارع الصغير في مجال بطاريات البيض:

يطبق هذا البرنامج في محافظة الشرقية ويوصى بتعميمه بعد حل قيود وفرة العلف ومشاكل التسويق بحيث يحل محل التربية المنزلية للدجاج<sup>٢</sup>.

### الباب الثالث

<sup>٢</sup> لمزيد من التفاصيل حول هذا البرنامج يمكن الرجوع الى دراسة " نحو تطوير النظام التسويقي لمستلزمات الانتاج الزراعي في جمهورية مصر العربية" المقدمة الى هذه الندوة

## اللحوم الحمراء والماشية الحية

### ١٥- عرض اللحوم الحمراء من الإنتاج المحلي

#### ١-١٥ التقلبات الدورية في العرض:

يزيد إنتاج اللحوم الحمراء في مصر بنحو ٥،٥ ألف طن سنويا وذلك وفقا لتقديرات وزارة الزراعة<sup>٣</sup> وتلك الزيادة تعادل حوالي ١،٧٤% من المتوسط السنوي للإنتاج والذي بلغ نحو ٣١٨،٧ ألف طن خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٣ ويعتبر معدل الزيادة السنوي في الإنتاج معدلا منخفضا إذا قورن بمعدل الاستهلاك السنوي لنفس الفترة والبالغ نحو ٤،٦%.

وهنا تجدر الإشارة إلى الطريقة التي تتبعها وزارة الزراعة في تقدير إنتاج اللحوم، وهذه الطريقة تعتمد على استخدام معاملات فنية ثابتة لمعدلات المسحوبات ولمتوسط وزن الذبيحة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الزيادة في أعداد الحيوانات من التعدادات الزراعية المتعاقبة أي أن - هذه الطريقة تغفل وجود دورات إنتاجية في عدد المذبوحات وبالتالي يخضع تقدير الإنتاج لدالة خطية مباشرة لزيادة عدد الحيوانات.

وقد حاول الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء معالجة هذا الاتجاه الخطى الثابت فعمد إلى تقدير معدلات اتجاه زمني عام متعددة الحدود (من الدرجة الثانية) لتوفيق النقاط الممثلة للتعدادات الزراعية والحصر بالعينة وبذلك يمكن اعتبار أن نموذج الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء قد عكس التقلبات العددية الزمنية للأعداد من رؤوس الحيوانات في الفترات الزمنية السابقة لعام ١٩٧٠ غير أن هذا النموذج يكون قد افترض بذلك أن العوامل المؤثرة على تقلبات اعداد الحيوانات وكذا الظروف الاقتصادية والإنتاجية سوف تستمر على نفس المنوال في المستقبل ويتبين من الشكل (١) أن النموذج المبني على تقديرات وزارة الزراعة يعطى اتجاها موجبا بزيادة اعداد الأبقار سنويا بينما يعطى نموذج الجهاز المركزي اتجاها متناقصا بمعدلات متزايدة سنويا كما يتضح أيضا اثر الخلاف بين النموذجين في حالة الأغنام والماعز في الشكل (٢) وقد نتج عن اختلاف أسس التقدير بزيادة اعداد الأبقار حسب تقدير وزارة الزراعة بنسبة ٢٦،٥% عن تقدير الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء.

ورغم أن الإنتاج الحيواني يتميز بأنه نموذج ديناميكي نتيجة لحركة التغيرات في الأصول الحيوانية بالتوالد والنفوق والاستبعاد والاستبدال فقد اتفق مصدري التقدير (وزارة الزراعة والجهاز المركزي) على معاملات فنية ثابتة منذ عشرات السنين اعتمدها لجنة من خبراء وزارة الزراعة وتفترض تلك المعاملات الفنية الثابتة

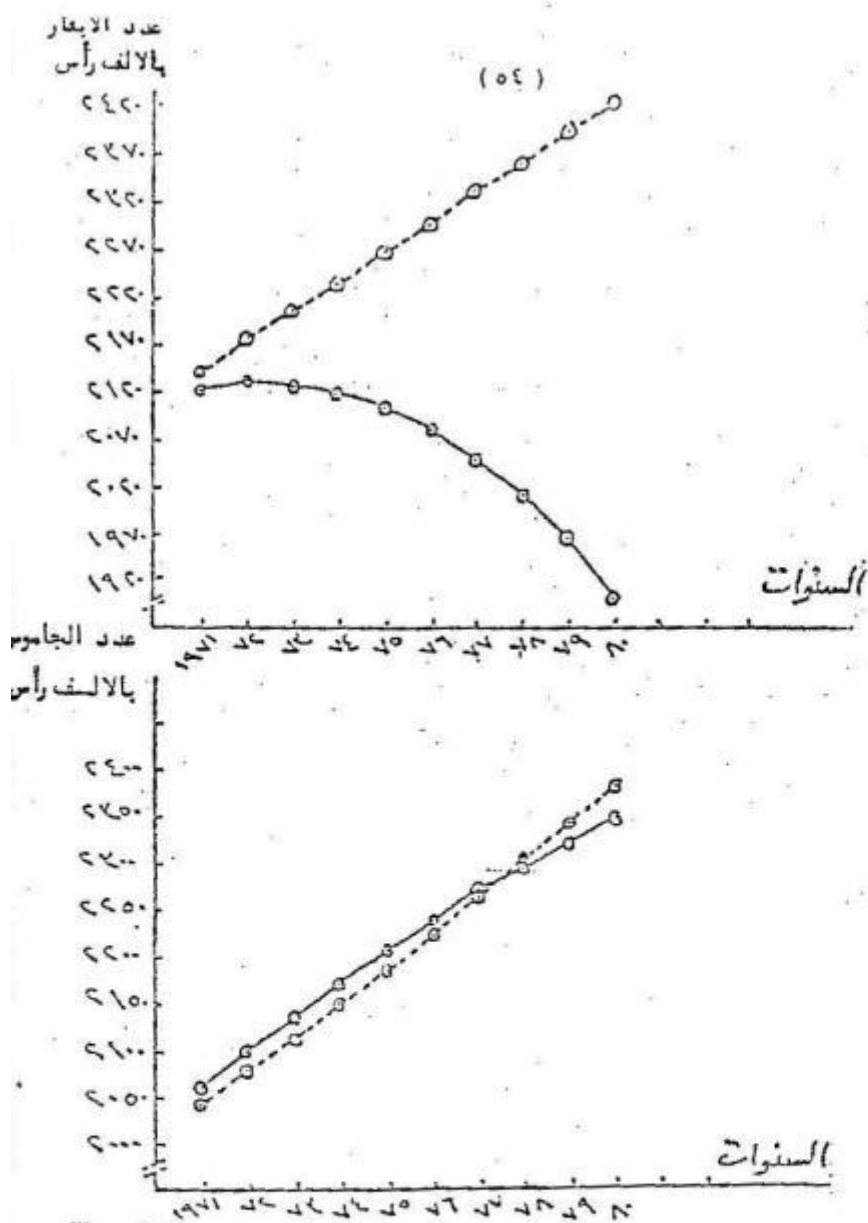
<sup>٣</sup> معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

أن ٢٥% من الأبقار الكبيرة لا تلد سنويا وان حوالي ٣٠% من الأبقار المتوسطة العمر تلد سنويا وان نسبة النفوق في الفطام ١٠% إما بالنسبة للجاموس فتتعرض أن ٣٥% من الجاموس الكبيرة لا تلد سنويا وان حوالي ٢٠% من الجاموس المتوسطة العمر تلد سنويا وان نسبة النفوق في الفطام هي ١٥% بالإضافة إلى ذلك فقد حسبت المسحوبات كنسبة ثابتة لا تتأثر بظروف العرض والطلب أو عرض الأعلاف أو الاستجابة للأسعار أو اى علاقات استبدالية لأنماط الإنتاج الحيواني.

وربما كانت إعداد المذبوحات في المجازر والتي تسجلها المراقبة العامة للمجازر هي الأساس الأكثر واقعية في تقدير الإنتاج من اللحوم الحمراء ألا أن هناك نسبة من المذبوحات تتم خارج المجازر وقد قامت الإدارة المركزية للطب البيطري في عام ١٩٧٠ بتقدير نسبتها عن طريق تقدير إعداد الجلود المدبوغة سنويا ألا أن هذه النسبة استمرت ثابتة منذ ذلك التاريخ ولم يتم تطويرها ووفقا لهذه التقديرات يبلغ متوسط نسبة المذبوح يبلغ متوسط نسبة المذبوح خارج المجازر نحو ٦٠% من جملة المذبوح.

وقد استغللت الدراسة فرصة نشر بيانات بحث ميزانية الأسرة ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ بالتفصيل وقامت بطرح الواردات من الاستهلاك الكلى لتقدير جملة الإنتاج المحلى في كل سنة ثم تم طرح إنتاج اللحوم من مذبوحات المجازر بحيث يمثل المتبقي كمية اللحوم الناتجة عن المذبوحات خارج المجازر وقد تبين أن نسبة المذبوحات خارج المجازر قد زادت من ٣٦% عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٤٨,٥% عام ١٩٧٥/٧٤ ويدل ذلك على التناقص النسبي في حجم البنية الأساسية التسويقية متمثلة في سعة المجازر كما يشير إلى ضعف الرقابة على الذبح خارج المجازر.

وعلى الرغم من وجود صعوبة في تقدير الإنتاج المحلى من اللحوم باستخدام عدد المذبوحات داخل المجازر بسبب وجود نسبة من المذبوحات خارج المجازر كما سبق شرحه ألا أن هناك مؤشر هام يمكن الاستدلال عليه من عدد المذبوحات في المجازر باعتبار البيان الواقعي الوحيد



الشكل (١) تقديرات أعداد العاشية بالالف رأس وفقا لتقديرات معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المصدر :- وزارة الزراعة - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - سجلات قسم بحوث اقتصاديا.

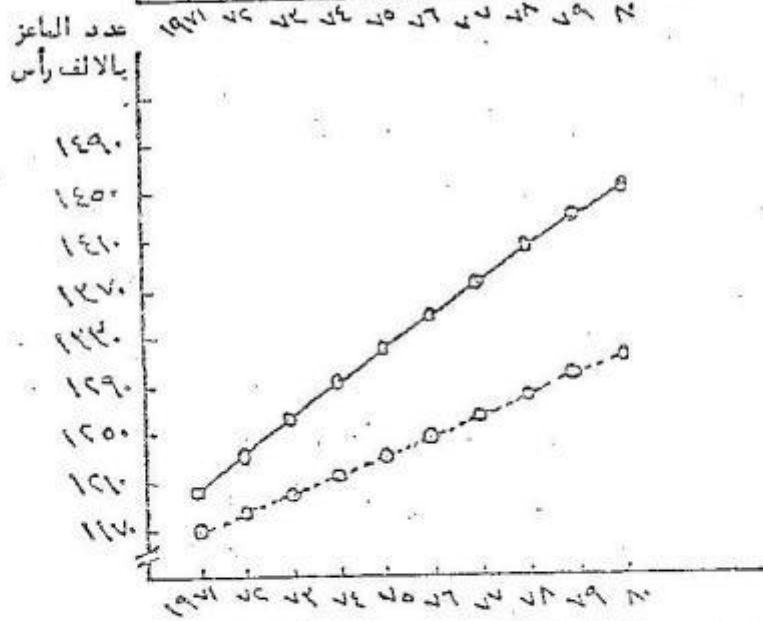
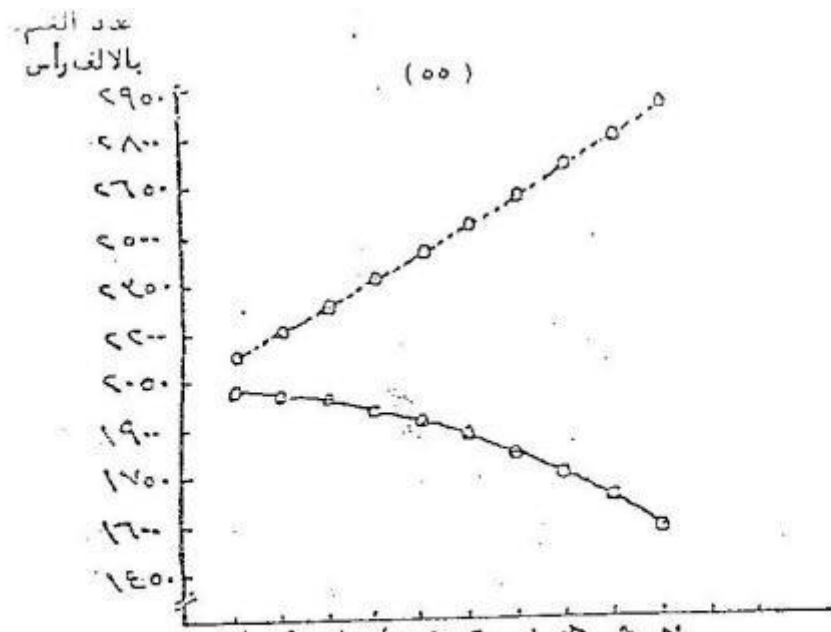
الانتاج الزراعي

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - نشرات احصاءات الثروة الحيوانية

للسنوات ١٩٢٦ • ١٩٢٧ • ١٩٢٩ • ١٩٨٠ • ١٩٨٢

تقديرات وزارة الزراعة - - - -

تقديرات الجهاز المركزي - - - -



الشكل (٢) تقديرات أعداد الغنم والماعز بالالف رأس وفقا لتقديرات معهد بحوث الاقتصاد

الزراعي والجهاز المركزي للتحسين العام والاحصاء .

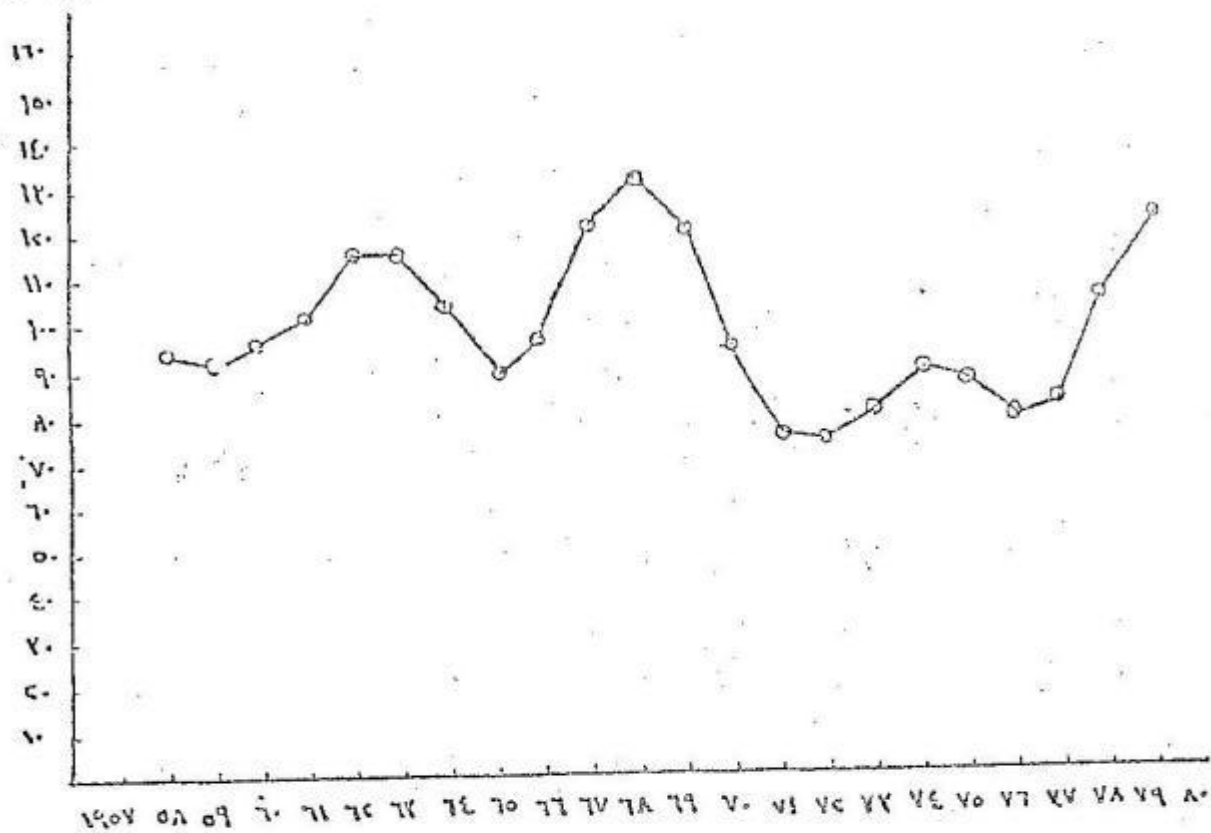
المصدر : السابق

تقديرات وزارة الزراعة

تقديرات الجهاز المركزي للتحسين العام والاحصاء

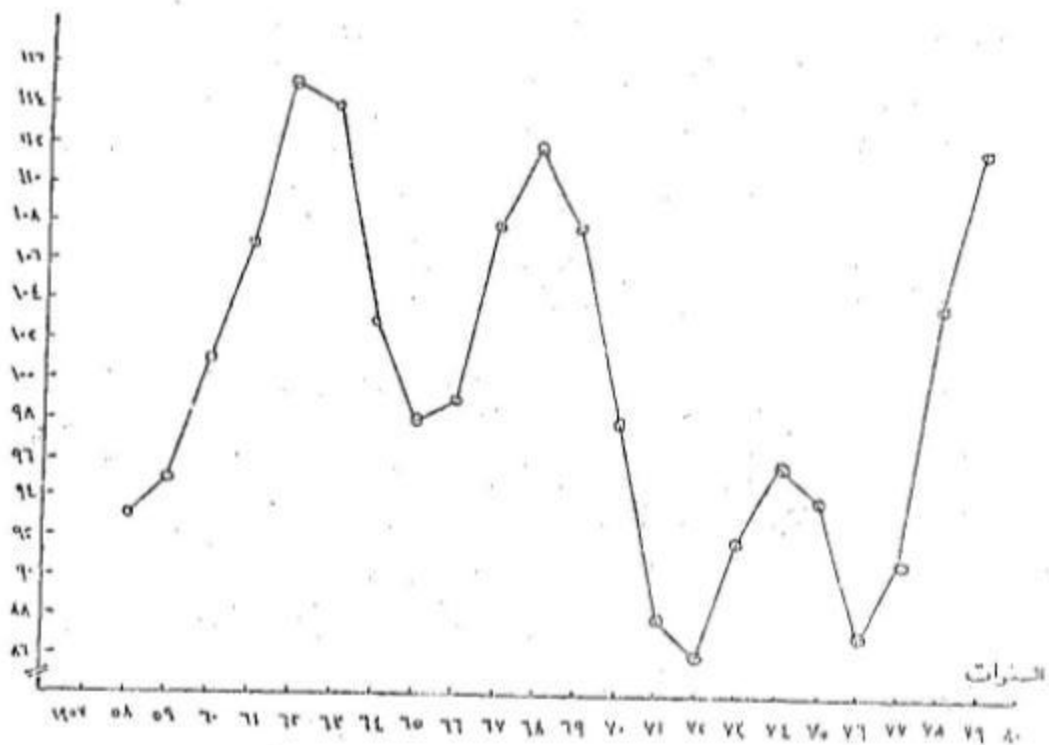


التغير  
الدوري للايق



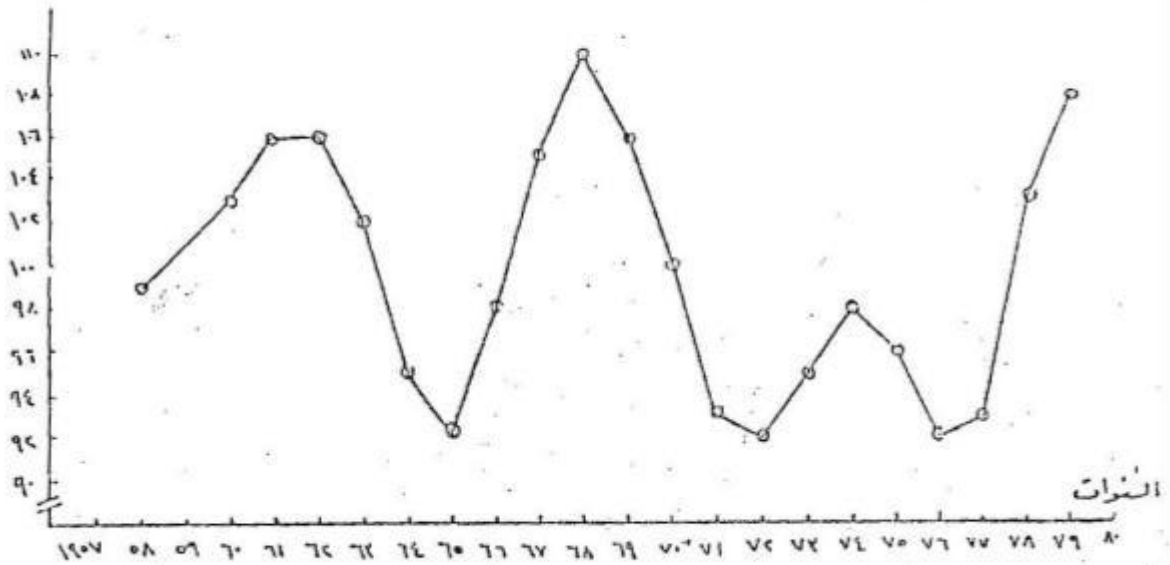
الشكل (٣) التغيرات الدورية تسمى أعداد بعض المذبذبات داخل المجازر \*

التغيرات الدورية للجاموس



مصدر: مجلة البحوث البيطرية، جامعة القاهرة، 1980، 10، 1-10.

التغيرات الدورية  
للعجول البقرية



الشكل (٥) التغيرات الدورية في أعداد بعض المذبوحات داخل الجزائر

المتاح عن الإنتاج وهذا المؤشر هو التغيرات الدورية في أعداد المذبوحات والذي يؤكد على وجود تغيرات دورية في الإنتاج وان الإنتاج ليس دالة خطية متزايدة المعدل سنويا كما هو متبع حاليا في التقدير.

وقد تم تقدير معدلات الاتجاه الزمني لكل نمط من المذبوحات خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٨٠ ورغم ثبوت المعنوية لمتوسط معدل التغير في كل من مذبوحات الثيران والأبقار الكبيرة والعجول البقرية والجاموس الكبير والبتلو والأغنام فان انخفاض قيمة معامل التحديد في اغلب التقديرات يرجع إلى أن العلاقة الاتجاهية الزمنية ليست خطية وهذا يدل على وجود دورية في عرض اللحوم. ويتضح من معادلات الاتجاه الزمني العام اتجاه الانخفاض في أعداد المذبوحات من الثيران ويرجع ذلك إلى تناقص معدل احتفاظ المربين بالذكور حتى عمر كبير (فوق ٣ سنوات) نتيجة لانتشار الميكنة الزراعية وتناقص الطلب على العمل الحيواني والإقبال على

تسمين العجول وتسويقها في عمر يقل عن ٣ سنوات وقد ساعد على ذلك تشجيع الدولة ودعمها لهذه الصناعة بتقديم علف مدعم وقروض بسعر فائدة منخفض فقد تبين أن ٧٥% من القروض والعلف المركز المدعم يوزع على المسمنين للعجول علاوة على ارتفاع أسعار هذا النوع من اللحوم (الكندوز) وقد تأكد ذلك من الارتفاع الكبير في عدد مذبوحات العجول البقرية الصغيرة السمنة. كما ثبتت معنوية زيادة مذبوحات عدد العجول الجاموس السمنة وكذا معنوية تناقص مذبوحات البتلو الجاموسى ولكن ربما يرجع ذلك لزيادة نسبة المذبوح من البتلو خارج المجازر.

وباستبعاد اثر الاتجاه الزمني العام من التغيرات السنوية هي عدد المذبوحات وبحساب متوسط متحرك لفترة ٣ سنوات يتبين من الأشكال البيانية أرقام (٣) (٤) (٥) أن هناك دورة طولها ٦-٧ سنوات للأنماط الرئيسية الثلاثة وهي الأبقار الكبيرة، الجاموس الكبير والعجول البقرى السمنة على الترتيب، وهذه التقلبات الدورية هي محصلة للخصائص البيولوجية للقطعان الحيوانية (دورة الإنتاج) وللمتغيرات الاقتصادية الأخرى وأهمها التطوير النسبي للكثافة الحيوانية للأبقار الحلابة والجاموس الحلاب على وحدة المساحة من البرسيم المستديم والتي تتحدد بها قدرة المزارع الصغيرة (الحائزة لغالبية الحيوانات) على الاحتفاظ بالإناث حتى عمر الولادة والإنتاج فإذا زادت هذه النسبة عن حد التوازن فلا بد أن تزيد نسبة المسحوبات وبالتالي يزيد عدد المذبوحات حتى يعود التوازن بين المساحة المتاحة من البرسيم وعدد الحيوانات الحلابة، ولذلك نجد أن قرار سبتمبر ١٩٨٠ الذي صدر لمنع ذبح الإناث مستهدفا خفض أسعار اللحوم كان قاصرا عن علاج المشكلة حيث تعرض لأثر الظاهرة ولم يتطرق لأسبابها فقد صادف صدور هذا القرار قمة الدورة الاقتصادية للمذبوحات حيث كان عدد الإناث اكبر من الكثافة اكبر من الكثافة الحيوانية التوازنية على مساحة البرسيم المستديم والتدخل لوقف ذبح الإناث في تلك الفترة معناه زيادة الطلب على العلف المركز بصورة حادة.

ويلاحظ أن المتاح من العلف المركز والقروض والتغير النسبي في الأسعار تلعب أيضا دورا هاما في دورية العرض من المذبوحات كما أن زيادة نسبة المذبوحات من الإناث الكبيرة يعنى نقص المواليد ومن ثم نقص العرض من العجول المتاحة للتسمين بعد سنتين.

وعلى ذلك فعرض اللحوم الحمراء من الإنتاج المحلى يمكن أن يتقلب بين الزيادة والنقص ولا يكون اتجاها متزايدا باستمرار كما يتم تقديره حاليا والجدول رقم (٧) يبين تقديرات الإنتاج وفقا لعدد المذبوحات داخل المجازر مضاف إليها نسبة المذبوحات خارج المجازر مقارنة بتقدير الإنتاج وفقا لنموذج وزارة الزراعة.

## ٢-١٥ الأنماط المحلية من اللحوم الحمراء:

أن نمط الكندوز (العجول السمنة) هو النمط الأكثر أهمية في إنتاج اللحوم الحمراء المحلية (٥٥,٢٥%) من الإنتاج) يليه نمط الأبقار والجاموس كبير السن (٣٢,٥ من الإنتاج) ويعتبر النمط الشائع وهو العجول السمنة أعلى نوعية للحوم الحمراء وأعلى تكلفة للإنتاج وأيضاً أعلى سعراً للمستهلك وزيادة الطلب على هذا النمط يرجع من ناحية إلى ذوق المستهلك وتوفر القوة الشرائية الناتجة عن زيادة الدخل وسوء توزيعها ومن ناحية أخرى تشجيع سياسات الدولة على إنتاج هذا النمط حيث يقدم معظم العلف المركز المدعم (٧٣%) وتعطى معظم القروض (٥٧%) لهذا النمط الانتاجي.

والمعلوم أن المزارع الصغير هو المنتج للعجول المعدة للتسمين ولذلك فعرض تلك العجول محدود بعدد الحيوانات التي تقدمها المزارع الصغيرة ويقوم المسمنون بشراء العجول المعدة للتسمين إما من الأسواق مباشرة أو من خلال وسطاء ثم يحصلون من الدولة على علف مدعم السعر وعلى قروض ميسرة ذات فائدة منخفضة لأغراض التسمين، وقد أدى زيادة الطلب على نمط العجول المسمنة إلى دخول مزيد من هؤلاء المنتجين الوسطاء في هذه الصناعة علاوة على دخول شركات الاستثمار والأمن الغذائي والمحليات أيضاً في هذا السوق بإنشاء مزارع تسمين تعمل على شراء العجول المعدة للتسمين من السوق وتسمينها كل ذلك قد ساهم في زيادة الطلب على العجول المعدة للتسمين فزاد سعرها بدرجة كبيرة فقد كان سعر الكيلوجرام الحي من هذه العجول المعدة للتسمين نحو ٢٤,٥ قرشا في عام ١٩٦٧ فأصبح حوالي ٢,٥ جنيها في عام ١٩٨٤.

وبالمقارنة نجد أن النمط الشائع في دول أوروبا هو الأبقار المتبقية من قطعان ماشية اللبن وتعتمد هذه الأبقار في تغذيتها أساساً على المراعى الطبيعية ومن ثم لا ترتفع أسعار اللحوم بنفس معدل ارتفاعها الذي يحدث محلياً ومما يساعد على ذلك توافر بدائل أخرى من اللحوم البيضاء والأسماك بنسبة تزيد عن ثلثي الاستهلاك الأمر الذي جعل الطلب على اللحوم الحمراء ينمو بمعدل متواضع على عكس ما يحدث محلياً في مصر.

### ٣-١٥ سوق الأعلاف وعلاقته بعرض اللحوم المحلية:

تعتبر أهم مكونات علف الحيوان في مصر هي البرسيم المصري كمحصول شتوي والعلف المركز والاتبان ويتنافس البرسيم على المساحة مع القطن وكذا مع القمح باعتباره محصول شتوي وقد زادت مساحة البرسيم المستديم من ١,٢ - مليون فدان عام ١٩٦٠ إلى ١,٨ مليون فدان في عام ١٩٨٢، وهي زيادة معنوية إذا ما قورنت بالزيادة التي طرأت على جملة المساحة المنزرعة خلال هذه الفترة والمقدرة بنحو ٢٠٠ ألف فدان فقط وكما توجد زيادة في الطلب على البرسيم، هناك طلب على الاتبان يزيد عن عرضها مما جعل سعر تبن القمح في الصيف يزيد عن سعر الحبوب بل أن دراسة اقتصادية قياسية سابقة أثبتت أن إنتاج التبن هو العامل المؤثر معنوياً في كمية اللحوم الحمراء من العجول السمنة من بين باقي مواد العلف الرئيسية لارتباطه

جدول رقم (٧)

تقديرات انتاج اللحوم الحمراء اخذا في الاعتبار التقلبات الدورية  
في عدد المذبوحات من كل نمط للمفترة ١٩٦٤-١٩٨٣ مقارنا  
بتقدير وزارة الزراعة

ا)

الفرق النسب (١) - (٢) ÷ (١)	المحتوى من اللحوم الحمراء تقديرات الدراسة (٢)	تقديرات الانتاج تقديرات وزارة الزراعة (١)	السنة
-----	٢١١٠٤٤	-----	١٩٦٤
-----	١٩٩٠١٢	-----	١٩٦٥
-----	٢٢٦٠٥٣	-----	١٩٦٦
-----	٢٩٩٠٧٧	-----	١٩٦٧
-----	٣٠١٠٨٧	-----	١٩٦٨
-----	٢٨٨٠٧٥	-----	١٩٦٩
٦٠٨ +	٢٦٤٠٧٥	٢٨٣	١٩٧٠
٩٠٢ +	٢٦٠٠٢١	٢٨٧	١٩٧١
٥٠٥ +	٢٧٧٠٧٠	٢٩٤	١٩٧٢
٠٠٨ -	٣٠١٠٩٣	٢٩٩	١٩٧٣
١١٠٤ -	٢٣٦٠٤٢	٣٠٢	١٩٧٤
٤٠٢ -	٣١٧٠٨٣	٣٠٥	١٩٧٥
٦٠٩ +	٢٨٨٠٦٢	٣١٠	١٩٧٦
٢٠٦ +	٣٠٢٠٥٢	٣١٥	١٩٧٧
١٢٠٢ -	٣٦١٠٢٤	٣٢٢	١٩٧٨
٢٤٠٩ -	٤١١٠٠١	٣٢٩	١٩٧٩
٥٠٩ -	٣٥٥٠٩٥	٣٣٦	١٩٨٠
٠٠٣ -	٣٤٣٠٠٠	٣٤٢	١٩٨١
٥٦ +	٣٤٥٠٠٠	٣٤٧	١٩٨٢

بيانات غير متوافرة

(١) المصدر : جدول رقم (٢٩)

(٢) المصدر : عدد المذبوحات داخل المجازر من كل نمط تضامنا اليها نسبة الى  
خارج المجازر من نفس النمط وفقا لما قدرته الادارة العامة للمج  
بوزارة الزراعة .

بالتسمين على علائق جافة وأيضا للاعتماد عليه بصورة كبيرة صيفا لندرة الأعلاف في هذا الفصل.

أما بالنسبة للعلف المركز فقد أمكن زيادة مخلوط العلف المركز الذي تشرف الدولة على إنتاجه وتوزيعه بأسعار مدعمة وذلك عن طريق خفض نسبة كسب بذرة القطن إلى ٣٥% وزيادة نسبة النخالة ورجيع الكون إلى ٣٠% والبذرة الصفراء المستوردة إلى ٢٢% ولكن زيادة إنتاج مخلوط العلف المركز عن ١,٥ مليون طن أصبح أمراً غير مؤكداً حيث يتحدد إنتاج كسب بذرة القطن بمساحة القطن، كما يتحدد إنتاج النخالة ورجيع الكون بمساحة الحبوب المنتجة لها، علاوة على ذلك فاستيراد البذرة الصفراء لاحتياجات الحيوانات والدواجن وللاستهلاك البشري من المتوقع أن يزيد على ٣,٥ مليون طن لو تم التشغيل الكامل لطاقت إنتاج الدواجن واللحوم الحمراء في مصر كما أوضحته الدراسة سابقاً عند تناولها لإنتاج بداري اللحم وإنتاج البيض وتم تنفيذ مشروع تسمين بتلو الجاموس بالكامل (نصف مليون رأس).

ويعتبر مخلوط العلف المركز هو أهم المدخلان المدعمة السعر التي تقدم لمنتجاتي اللحوم الحمراء وعلى الرغم من انخفاض السعر المدعم للعلف حيث بلغ نحو ١٧% من سعر الظل في عام ١٩٧٠ كما لم يزد عن حوالي ٢٩% من هذا السعر في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ غير أنه يبدو أن تقديم علف رخيص لم يؤدي إلى زيادة إنتاج اللحوم بالدرجة المرجوة فقد زادت تكاليف دعم العلف المركز لكل طن من اللحوم الحمراء من حوالي ٦٩ جنيهاً في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٤٠٩ جنيهاً في عام ١٩٨٢ ومع ذلك فقد كانت هناك استجابة بطيئة لنمو الإنتاج نتيجة هذا الدعم وترجع تلك الاستجابة البطيئة إلى وجود خلل هيكلية في نظام الإنتاج الحيواني وسياسات التسويق وإنتاج العلف وتسويقه.

واحد أهم الأسباب الهيكلية هو انخفاض الكفاءة الإنتاجية للحيوانات المحلية كما توجد غالبية القطعان في مزارع صغيرة تقليدية متعدد الأغراض بما يصعب معه تطبيق برنامج التحسين الوراثي أو الرعاية البيطرية.

وإقبال الوسطاء على شراء العجول وتسمينها لا يستند إلى الأسس الاقتصادية التي تحكم سوق العرض والطلب إذ أن كفاءة تحويل العلف وعائده الاقتصادي لا يشجع على إنتاج اللحوم الحمراء ولكن دخول الوسطاء إلى صناعة تسمين العجول هو لاعتمادهم على الحصول على علف مدعم من الدولة وارتفاع أسعار الكندوز في السوق، فوفقاً للمفهوم الاقتصادي نجد أن كفاءة تحويل العلف وعائده الاقتصادي في نمط إنتاج اللحوم الحمراء هو من أقل الأغراض من حيث الميزة النسبية بل أن إنتاج اللبن يأتي في مقدمة هذه الأنماط كما يتضح من الجدول رقم (٨) ولكن في ظل الأسعار المدعمة للعلف والأسعار الجارية للمنتجات والسياسة الحالية للتوزيع التي تحرم المزارع التقليدية صاحب غالبية الثروة الحيوانية من العلف المركز نجد أن إنتاج اللبن من القطعان الزراعية الجاموسية حول المدن الكبرى تعطى اعلي صافى عائد لطن العلف المركز لكل جنيهاً منفق على العلف وهو ٥,٥ جنيهاً بما شجع هؤلاء المنتجين على استخدام حتى الخبز (وبقدر ما يستخدم لهذا الغرض

بنحو نصف مليون طن قمح سنويا)، بل أدى دعم الحبوب إلى أن هؤلاء المنتجين يقدمون لحيواناتهم ضعف احتياجاتها الغذائية، ويعد إنتاج اللبن

### جدول ( ٨ )

العائد الاقتصادي الصافي للجنبة المنفق على العلف  
المركز في الاغراض الانتاجية الحيوانية المختلفة  
بأسعار ١٩٨٢

( جنبة )

العائد الصافي للجنبة المنفق على العلف المركز			البيانات
بالمسحور	بمسحور السوق الحر	بالمسحور المدعم	
٢٢٠	١٤٦	٣٢٦	التسمين للحجول البقرى المحلية على ثلاث جافة (كغ وز) .
٣٨	١٦	٤٠	إنتاج اللبن من ماشية جنسية ( فريزيان ) .
٤٤ -	١٨	٤٥	إنتاج اللبن من الجاموس في المزارع الزراعية (الزراعية) .
٣١	٩٠	٣٠	إنتاج اللبن من الجاموس في المزارع الحضرية .
٨٩ -	٩٥ -	٢٠٠	إنتاج اللبن من الأبقار البلدية في المزارع التقليدية .
٩٦	٠٠	١٢	تسمين بقرى اللحم .

من القطعان الزراعية الجاموسى يأتي غرض التسمين على علائق جافة، ونجد أن من يقومون بهذا النشاط مجرد وسطاء يضاربون على سعر العجل المعد للتسمين والذي ينتجه المزارع الصغير التقليدي ويستغلون دعم سعر العلف المركز وارتفاع أسعار المنتجات النهائية نتيجة زيادة الطلب عليها، ويحققون بذلك هوامش ربحية مرتفعة لا تعكس الكفاءة الإنتاجية الحقيقية أو الخدمات التسويقية التي يقدمونها.

والدليل على وجود اختلالات سعرية نتيجة هذه السياسات أن صافي العائد للجنبة المنفق على العلف المركز بالأسعار العالمية يحقق خسارة للاقتصاد القوى من قطعان الزراعية (وهي القطعان التجارية لإنتاج اللبن الجاموسى) كما أن قطعان الفريزيان والتسمين تحقق عائدا ضعيفا بينما نجد أن إنتاج اللبن من الجاموس في



المزارع التقليدية هو أفضل الأنماط لاستغلال هذه المدخلات غير أن هذه المزارع التقليدية مستبعدة من أولويات توزيع العلف.

## ١٦- الطلب على اللحوم الحمراء:

ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء الطازجة بمعدل ١٦% سنويا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ وكان هذا المعدل أعلى من معدل التضخم والذي بلغ ١٠% سنويا خلال نفس الفترة (مقاسا كمعدل للنمو الرقمي القياسي لنفقات المعيشة) وقد حدثت تلك الزيادة في أسعار اللحوم الحمراء على الرغم من زيادة الواردات من تلك اللحوم بمعدل بلغ ٢٠% سنويا خلال نفس الفترة، رغم أن اللحوم المستوردة تباع بأسعار منخفضة مدعمة تقبل كثيراً عن أسعار اللحوم المحلية الطازجة ويلاحظ أن اللحوم المستوردة لم تساهم بأكثر من ١٣% من جملة الاستهلاك في المتوسط حتى عام ١٩٧٩ ثم زادت أهميتها النسبية خلال الثمانينات حيث أصبحت تمثل نحو ٢٦-٣٠% من جملة الاستهلاك ويدل ذلك على زيادة معدلات نمو الطلب بدرجة أكبر بكثير من معدلات نمو العرض وأيضاً على أن معدل النمو الاستهلاك لا يعبر عن معدل نمو الطلب الفعال على اللحوم الحمراء.

ويتكون معدل نمو الطلب الفعال من معدل نمو السكان مضافاً إليه معدل نمو استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء نتيجة زيادة الدخل الفردي الحقيقي ويمكن حساب معدل الاستهلاك الفردي بضرب معدل النمو الحقيقي في الدخل الفردي في مرونة الطلب الداخلية على اللحوم الحمراء وهي التي تعبر عن استجابة طلب الفرد من اللحوم لزيادة دخله.

إما بالنسبة لمعدل نمو السكان فقد تم تقديره بنحو ٢,٧% سنويا.

وبالنسبة لمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي، فيمكن حسابه عن طريق أهداف خطة التنمية الثانية ١٩٨٧-١٩٩٢ حيث يقدر معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي بنحو ٣,٩% سنويا.

أما المرونة الداخلية للطلب على اللحوم الحمراء فقد حسبت من بيانات بحوث ميزانية الأسرة في مصر للسنوات ١٩٦٥-٦٤ و ١٩٧٥-٧٤ و ١٩٨٢-٨١ ويتبين من هذه التقديرات أن زيادة الدخل الفردي بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الفردي من اللحوم الحمراء بمقدار ١% وعلى ذلك فإن معدل نمو الطلب الفعال على اللحوم الحمراء المحلية الطازجة يقدر بحوالي ٦,٦% سنويا.

والطلب على اللحوم الحمراء يتأثر أيضاً بأسعار اللحوم الحمراء المحلية والمستوردة وأسعار السلع البديلة بالإضافة إلى أثر الدخل ولقد تناولت الدراسة اثر اتاحة اللحوم في السوق على أسعار اللحوم الحمراء كمقياس للكفاءة التسويقية من خلال العلاقات السعرية، وقدرت العلاقات للأنماط الرئيسية للحوم في السوق المصري

وهى : الكبير (وتشمل الأبقار والجاموس الكبير السن والمستبعدة من القطعان) والبتلو (صغار الجاموس الرضيع) والكندوز (العجول البقرى الجاموسى المسمنة) والضأن والماعز والواردات من اللحوم المجمدة.

وقد أتضح أنه لا توجد علاقات استبدالية بين هذه الأنماط باستثناء اللحوم المستوردة وذلك لانخفاض متوسط استهلاك الفرد من كل نمط وأيضا من الحملة ولنقص اللحوم في منافذ التوزيع الاستهلاكية مما يحد من اختيارات المستهلك، ويتبين من هذه المعاملات أن استجابة السعر للكمية المتاحة Price Flexibility (معكوس مرونة الطلب السعرية) ومرونة الطلب السعرية كما يلي:

السلة	استجابة السعر للكمية المتاحة	مرونة الطلب السعرية
كبير	-1,14	-0,88
بتلو	-0,87	-1,15
كندوز	-0,41	-2,44
ضأن	-0,59	-1,69
جملة اللحوم الحمراء	-0,41	-2,44

ويتضح أن لحوم الحيوانات كبيرة السن هي أقل الأنماط في استجابة الطلب للتغيير النسبي في الأسعار أن اقلها مرونة طلب سعريه وذلك لأنها أقل الأنماط نوعية وسعر ولهذا تستهلكها غالبية الشرائح منخفضة الدخل ولما كانت اللحوم المجمدة المستوردة حاليا نوعيتها منخفضة وسعرها منخفض لهذا فقد كان لزيادة كميتها أثر سلبي على سعر اللحوم المحلية كبيرة السن فقط لأنها تعتبر بديلا لها أما العلاقة بين كمية اللحوم المستوردة وسعر لحوم الأنماط الأخرى فلم تكن معنوية ويرجع عدم ثبوت معنوية استجابة أسعار الأنماط المحلية لكمية اللحوم المستوردة إلى أن اللحوم المستوردة المنخفضة النوعية لا تمثل بديلا للأنماط المحلية الأخرى خلاف كبيرة السن ومن جهة أخرى توضح دالة استيراد اللحوم المجمدة الأثر الايجابي والمعنوي لزيادة سعر اللحوم المحلية على زيادة الكمية المستوردة في السنة التالية فكأن الكمية المستوردة من اللحوم هي دالة لسعر اللحوم المحلية وليس العكس فزيادة السعر المحلى بمقدار 1% يعمل على زيادة الكمية المستوردة في السنة التالية بمقدار 1,4% كما أن زيادة متوسط السعر العالمي للحوم الحمراء يؤدي إلى انخفاض الكمية المستوردة فزيادة متوسط السعر العالمي للحوم الحمراء بمقدار 1% يؤدي إلى نقص الكمية المستوردة بمقدار 0,3% هذا ولم يكن

لمتحصلات الصادرات أثر على الكمية المستوردة من اللحوم لان قيمة اللحوم المستوردة والدعم الموجه لها لازال يمثل نسبة ضئيلة من ميزانية الغذاء الحكومية (يمثل دعم اللحوم الحمراء المستوردة حوالي ٩% فقط من حجم الدعم الغذائي في عام ١٩٨٣) ولذلك فزيادة المتحصلات من الصادرات المصرية لا تترجم مباشرة لزيادة الكمية المستوردة.

### ١٧- اثر السياسة السعرية على سوق اللحوم الحمراء:

تستهدف الدولة العمل على استقرار أسعار اللحوم الحمراء وتنتهج في سبيل ذلك عدة سياسات سعريه وتمويلية ويبدو أن هذه السياسات لم تنجح حتى الآن في تحقيق أهدافها بدليل استمرار ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بمعدلات متزايدة وتتناول الدراسة في هذا الجزء تحليلاً لمراحل السوق المختلفة (المنتج - الجملة - التجزئة) في ظل سياسة دعم أسعار العلف المركز وتقديم قروض ميسرة بسعر فائدة منخفض (حوالي نصف سعر الفائدة السائد في السوق).

ويعتمد التحليل على نشاط إنتاج وتسويق العجول الكندوز Beef باعتباره النمط الشائع والأغلب في الإنتاج المحلي من اللحوم البقرى والجاموسى فهو أهم نمط في جملة إنتاج اللحوم الحمراء المنتجة حيث لا تقل نسبته عن ٥٠% من جملة إنتاج اللحوم الحمراء عموماً وأكثر من ٧٠% من لحوم الأبقار والجاموس.

### ١٧-١ سوق المنتج:

تشتري العجول عادة من أسواق الماشية المتخصصة ويمثل المزارعون التقليديون فيها العارضون الرئيسيون لتلك العجول المعدة للتسمين Feeder Calf والنمط الشائع حتى الآن هو العجول البقرى من الماشية المحلية وعادة ما تشتري العجول من هذه الأسواق بهدف التسمين على علائق جافة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وتقدم الدولة للمسمن العلف المدعم الذي كان سعره حوالي ٣٧،٥ جنيهاً للطن بينما كان سعره العالمي حوالي ١٢٠ جنيهاً للطن في عام ١٩٨٢ كما تقدم قروضا بفائدة منخفضة قدرها حوالي ٧-٨% سنوياً بينما كان سعر الفائدة في السوق حوالي ١٢-١٥% في عام ١٩٨٢ وفى ذلك العام بلغ سعر التعادل (السعر المعادل لتكلفة إنتاج كيلوجرام حي) ١،١٤ جنيهاً بينما كان متوسط السعر السائد في السوق حوالي ١،٣٧ جنيهاً أي أن المنتج كان يحصل على هامش ربحي مقداره حوالي ٢٠% من تكاليف الإنتاج. ويبدو أن سعر العجل المعد للتسمين هو العنصر الاساسى في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة الأسعار في مراحل السوق التالية للمحافظة على هامش ربحي مناسب ففي عام ١٩٨٤ ارتفع سعر شراء الكيلوجرام حي من العجول المعدة للتسمين إلى حوالي ٢،٥ جنيهاً أي أن سعر التعادل لبيع العجل المسمن لن يقل عن ١،٧ جنيهاً للكيلوجرام الحي والمحافظة على هامش ربحي ٢٠% فلن يقل سعر بيع الكيلوجرام الحي عن ٢،٠٤ جنيهاً.

ويستنتج من ذلك أن أي تدخل لفرض سعر جبري على مستوى المنتج يعتبر غير مجدي نظراً لأن المحدد الاساسى لتكاليف الإنتاج هو حجم العرض من العجول المعدة للتسمين وسوق تلك العجول بعيد عن أي سياسات اقتصادية أو تدخلات حكومية.

### ٢-١٧ سوق الجملة:

تعتبر أسعار اللحوم الحمراء في القاهرة مؤشراً جيداً للأسعار في باقي مناطق الجمهورية باعتبار أن القاهرة تستهلك حوالي ٥٠% من اللحوم المنتجة في مصر وهناك نحو ١٢-١٥ تاجر جملة يتحكمون في سوق الماشية بالقاهرة وقد قرر تجار الجملة في استطلاع ميداني أنهم لا بد أن يحصلوا على هامش ربح قدره ١٠% على الأقل ويساعدهم على تحقيق ذلك مركزهم الاحتكاري فإذا كان سعر بيع المنتج على باب المزرعة لا يقل عن ٢,٠٤ جنيهاً للكيلوجرام الحي في عام ١٩٨٤ لذلك كان سعر بيع تاجر الجملة في نفس السنة هو ٣,٦٤ جنيهاً للكيلوجرام من الذبيحة لتاجر التجزئة (الجزار) وذلك بعد خصم العائد غير المباشر للمنتجات الثانوية.

### ٣-١٧ سوق التجزئة:

القصاب هو الذي يتحكم في التمييز السعري لأجزاء الذبيحة ولديه الفرصة للخلط (والغش أحياناً) لضمان هامش ربحي مناسباً له.

وفي مصر تقسم الذبيحة المبردة عادة إلى قطيعات درجة أولى وتمثل ٣٧,٤% من وزنها وقطيعات درجة ثانية وتمثل ٤٤,٨% والكبد والكلاوى وتمثل ٢,٦% وتباع بسعر قطيعات الدرجة الأولى ودهن والكلاوى ويمثل ١,٦% ويباع بسعر خاص وتشتريه الطبقة الفقيرة لاستخدامه كبديل للسمن البلدي في الطهي كما تباع العظام الطويلة لنفس الطبقات الفقيرة لما تحتويه من نخاع ويمثل وزنها حوالي ٦,٦% من وزن الذبيحة المبردة.

وبصفة عامة يبلغ سعر التعادل للذبيحة ككل على مستوى القصاب بعد خصم قيمة المنتجات الثانوية من تكاليف هذه المرحلة حوالي ٤,٤٤ جنيهاً للكيلوجرام وباستطلاع رأى مجموعة من الجزارين تبين انه يحدد لنفسه هامشاً ربحياً قدره ١٥% على الأقل وذلك يجعل سعر البيع المرجح لتصفيات الدرجة الأولى والثانية والكبد والكلاوى لا يقل عن ٥,١ جنيهاً للكيلوجرام وقد كان سعر البيع في عام ١٩٨٤ حوالي ٥,٧ جنيهاً لقطيعات الدرجة الأولى و ٤,٢٥ جنيهاً لقطيعات الدرجة الثانية ولما كان الأمر متروكاً للجزار لخلط القطيعات كما تخلط العظام الأخرى ودهن التنظيف أحياناً باللحوم المباعة لزيادة ربح الجزار ونظراً لعدم وجود تصنيف نوعى ثابت ومغلف ومعياً لقطيعات اللحوم لذلك يدفع المستهلك عادة أسعار أعلى مقابل الحصول على نوعيات أقل من المفروض مما يضيف إلى أعباء النفقات التي يتحملها. ١٨- العلاقة بين أسعار اللحوم وأسعار المنتجات

الثانوية: يتناول هذا الجزء من الدراسة أثر السياسات السعرية على أسعار المنتجات الثانوية للحيوان بعد الذبح (الاسقاط الصالحة للأكل والجلود).

### ١-١٨ أسعار الإسقاط الصالحة للأكل:

جرى العرف على تقدير متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء مع إغفال كمية الاسقاط الصالحة للأكل رغم أنها تمثل جزءاً من العرض والطلب على اللحوم وتسلك سلوك السلع البديلة للحوم الحمراء بالنسبة للطبقات الفقيرة كما وأن لها مسالكها التسويقية الخاصة بها ولقد اعتمدت الدراسة على تقدير كمية الاسقاط الصالحة للأكل (لحم الرأس - اللسان - الكرش - الامعاء - المخ - الطحال - الرئتين - الأرجل - الكوارع) من عينات مجازر القاهرة ونتائج تجارب بعض معاهد البحوث والجامعات من خلال سلسلة زمنية للفترة ١٩٦٥-١٩٧٩ وتبين أن نسبتها تتراوح بين ١٣-١٦% من جملة استهلاك اللحوم الحمراء.

ويلاحظ أن أي تغيير في أسعار اللحوم الحمراء يؤثر على أسعار المنتجات الثانوية والدليل الفعلي على ذلك هو ما حدث في عام ١٩٨٠-١٩٨١ عند فرض سعر جبري للحوم الحمراء يقل عن سعر التوازن (عقب منع تداول اللحوم الحمراء ومنع الذبح في سبتمبر ١٩٨٠) مما أدى إلى انخفاض الهوامش الربحية للحوم الحمراء وتسرب أثر ذلك لأسواق المنتجات الثانوية والتي يتحكم فيها تجار الجملة فارتفعت أسعار الاسقاط الصالحة للأكل بدرجة كبيرة لتعويض اثر السعر الجبري الذي يقل عن سعر التوازن للحوم الحمراء ويلاحظ أن هذه المنتجات الثانوية لا تخضع لأي تحكم أو تدخل من قبل الدولة ولا يمكن عملياً إجراء ذلك هذا وقد أمكن الحصول على أسعار هذه المنتجات الثانوية في الشهور القليلة قبل وبعد فرض السعر الجبري للحوم الحمراء في أكتوبر ١٩٨٠ ومنها يتضح أنه قد حدث تضخم في أسعار الإسقاط الصالحة للأكل بلغ حوالي ٥٦% سنوياً (١٤% على الأقل كل ربع سنة) في الوقت الذي لم ترتفع فيه أسعار اللحوم الحمراء ذاتها بمعدل أكثر من ١٣,٥% سنوياً لنفس الفترة.

### ٢-١٨ أسعار الجلود الخام:

يؤثر سوق اللحوم الحمراء في سوق الجلود وهي سلعة إستراتيجية هامة كما تعتبر من أهم المنتجات الثانوية للحيوان الحي.

لقد تميزت حركة أسعار الجلود بسمات خاصة في الفترة التي توافرت عنها بيانات وهي ١٩٧٩-١٩٨٠ (وهي الفترة التي فرضت فيها تسعيرة جبرية للحوم الحمراء) فكان معدل ارتفاع أسعار الجلود كبيراً للغاية وفاق الارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء والإسقاط الصالحة للأكل كما أن السعر في القطاع العام ارتفع ليقارب مثله في القطاع الخاص وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الجلدية بدرجة فاقت سعر السلعة الأساسية وهي

للحوم وعليه فحركة أسعار اللحوم تؤدي إلى آثار تضخمية هامة في أسعار الجلود وبتقدير التغيير الذي حدث في أسعار الجلود خلال السنتين ١٩٨٠/٧٩ و ١٩٨١/٨٠ وهى الفترة التي فرضت فيها الدولة سعراً جبرياً للحوم في مراحل التسويق المختلفة يتضح أن أسعار القطاع العام ارتفعت بمعدل أكبر لتتقارب مع أسعار القطاع الخاص.

### ١٩- السياسة الاستيرادية للحوم الحمراء:

تقوم الدولة باستيراد اللحوم الحمراء بأنماطها المختلفة وفي صور متعددة منها الحي والذبائح المجمدة والمبردة وقطعيات معينة وقد زادت معدلات الواردات في السنوات الأخيرة وتتولى وزارة التموين توزيع تلك الواردات بأسعار محددة مدعمة نقل كثيراً عن تكلفة استيرادها بغرض استقرار أسعار اللحوم الحمراء وتخفيف أعباء النفقات المعيشية للطبقات محدودة الدخل وفيما يلي تحليل لأداء هذه السياسة وأثارها وتقييم جدواه.

### ١٩-١ تقييم أداء السياسة الاستيرادية للحوم الحمراء:

يقدر معدل الزيادة السنوية في واردات اللحوم الحمراء بحوالي ٥٦,٥ - ألف طن أو ما يعادل نحو ٢٠,٥% سنوياً من متوسط حجم الواردات خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٣ ألا أن هذه الزيادة كانت أعلى من هذا المعدل خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ حيث بلغت نحو ٣٠% في السنة، لقد زاد عبء الدعم للغذاء في مصر من ٤٢٣,٥ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ١٦٨٩,٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٢ وبالنسبة للمنتجات الحيوانية فقد زاد عبء الدعم لها (وبصفة أساسية للحوم الحمراء) من ٩,٤ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ١٤٨,٢ مليون جنيه في عام ١٩٨٢.

لقد كان استيراد اللحوم يتم بواسطة القطاع الخاص بالكامل حتى عام ١٩٥٧، وكان أهم الأنماط المستوردة هو الحيوانات الحية من السودان والصومال، ثم تغير الوضع في الستينات وأصبح القطاع العام هو المتحكم في استيراد اللحوم وبزيادة حجم الاستيراد اتجهت السياسة الاستيرادية إلى إحلال المذبوحات المجمدة بدلاً من الحيوانات الحية لأسباب متعددة منها انخفاض سعر الذبائح نسبياً وارتفاع القدرة على السيطرة الصحية عليها مقارنة بالحيوانات الحية بالإضافة إلى انخفاض تكلفة نقلها لوحدة الوزن ولوحدة المسافة وأصبح النمط السائد هو الذبائح المجمدة وفي النصف الثاني من السبعينات أصبح للقطاع الخاص حرية استيراد اللحوم الحمراء والبيض معاً.

هذا وقد تم إجراء مقارنة تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء محلياً بتكاليف استيرادها للتعرف على مدى توافر الميزة النسبية لإنتاج اللحوم الحمراء في مصر، ولهذا الغرض حسبت تكاليف إنتاج الطن من اللحوم الحمراء على مستوى المستهلك بعد إزالة أثر السياسات الحالية من دعم لأسعار المدخلات وخصم قيمة

المنتجات الثانوية وإضافة التكاليف الفعلية للمراحل السوقية المختلفة دون حساب الهوامش الربحية، كما قدرت تكاليف استيراد الطن من اللحوم الحمراء في نفس السوق، بعد خصم قيمة المنتجات الثانوية سواء في حالة استيراد حيوانات حية أو ذبائح أو قطعيات مع إضافة التكاليف الفعلية للتسويق في سوق المستهلك – مع استبعاد اثر السياسة الضريبية أو الرسوم الجمركية أو الهوامش الربحية وبذلك أمكن مقارنة تكاليف إنتاج الطن محليا بتكلفة استيراده من الخارج عن طريق ما يسمى بمعامل الحماية الاقتصادي الصافي **Net Economic Protection Coefficient** والمتمثل في العلاقة التالية: معامل الحماية الاقتصادي الصافي = (تكلفة إنتاج طن لحوم محلية في سوق المستهلك ÷ تكلفة استيراد طن من نمط اللحوم في نفس السوق)، فإذا كانت النسبة تساوى واحد صحيح أو اقل فهناك ميزة نسبية في إنتاج اللحوم محليا، إما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فلا يكون للإنتاج المحلى ميزة نسبية ويكون من الأجدى من وجهة نظر الاقتصاد القومي استيراد اللحوم الحمراء وعدم إنتاجها محليا.

وباستخدام معامل الحماية الاقتصادي الصافي أمكن مقارنة تكاليف إنتاج اللحوم من نمط الكندوز (اي العجول السمنة) بتكاليف استيراد الأنماط المختلفة من الذبائح والقطعيات المشفاه والحيوانات الحية المستورده والسمنة محليا<sup>٤</sup>، ويرجع السبب في مقارنة تلك الأنماط المستوردة بنمط الكندوز المحلى لأنه يمثل اكبر نسبة من كمية اللحوم الحمراء المنتجة محليا علاوة على انه يحصل على اغلب القروض الميسرة وعلى معظم العلف المركز المدعم الذي توفره الدولة لأنشطة الإنتاج الحيواني في مصر كما سبق الإشارة، وتبين من التحليل أن تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء محليا اعلي بكثير من تكاليف استيرادها كما يتضح أن الذبائح البقرى هي ارخص أنواع اللحوم المستوردة (معامل الحماية الاقتصادي الصافي = ١,٤٧) يليها القطعيات المشفاه المعبأة (معامل الحماية الاقتصادي الصافي = ١,٤٥) وأعلىها تكلفة هي العجول الاجنبية المستوردة لتسمن محليا (معامل الحماية الاقتصادي الصافي = ١,٣).

ويلاحظ انه لو أخذ سعر الظل لصرف الجنيه المصري في الاعتبار لاتضح أن استيراد العجول الثقيلة الوزن وتغذيتها محليا لمدة ٤٥ يوما وهو المتبع حاليا يعتبر نمط غير مجدي اقتصاديا لحل مشكلة الإنتاج المحلى ومن ناحية أخرى لو استوردت عجول معدة للتسمين اقل وزنا ومن ثم اعلي سعرا لوحدة الوزن مع تسمينها محليا لفترة أطول فسوف تكون تكاليفها عالية بالإضافة إلى ما يتطلبه الأمر من استيراد أعلاف مركزة لتسمينها (نظرا للنقص الحالي في إنتاج الأعلاف بالنسبة للطلب) علاوة على المخاطرة المتوقعة لارتفاع نسبة النفوق، كما وهناك احتمال تقلب الأسعار العالمية للعجول المستوردة نتيجة لتقلب حجم المسحوبات منها عالميا ثم أنها

<sup>٤</sup> تجدر الإشارة الى ان نمط الاستيراد لعجول ايرلندى وتغذيتها لمدة قصيرة محليا لتحسين خواص لحومها قد بدأ فى الثمانينات.

تحتاج إلى بنية أساسية في الموانئ لإجراءات الحجر البيطري مما يؤدي إلى رفع التكاليف الاستثمارية اللازمة.

والملاحظ أن القطاع الخاص لا يقبل على استيراد اللحوم بالكامل لحسابه وإنما يفضل المشاركة في عملية الاستيراد كوسيط بين المؤسسات الحكومية المستوردة والمصدرين الأجانب وذلك على الرغم من انخفاض تكاليف اللحوم المستوردة عن تكاليف اللحوم المنتجة محليا وسماح التشريعات القائمة باستيراده للحوم، ولعل استعراض الخطوات التنفيذية لاستيراد اللحوم يساعد على تفهم أسباب إجماع القطاع الخاص التوسع في استيراد اللحوم وتتلخص تلك الخطوات فيما يلي:

(أ) تقوم وزارة التموين بتحديد الكمية المطلوب استيرادها وذلك وفقا لتقديراتها الخاصة بالنسبة لحجم الإنتاج والاستهلاك المتوقع والذي يبني على أساس استبقاء حد أدنى لمتوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء دون أن يؤخذ في الاعتبار اثر العوامل التي تؤثر على الاستهلاك الفردي مثل زيادة الدخل والتغير النسبي في سعر اللحوم الحمراء والسلع البديلة.

(ب) تحدد وزارتي التخطيط والمالية التمويل اللازم والذي عادة ما يقل عن متطلبات وزارة التموين وفقا لأولويات الخطة العامة للدولة وحتى لو تم تدبير الاعتماد التي طلبتها وزارة التموين بالكامل فغالبا ما تمر فترة طويلة نسبيا بسبب التعقيدات البيروقراطية يرتفع فيها سعر الاستيراد عند التنفيذ وقت توفر التمويل وعندئذ تضطر وزارة التموين إلى تخفيض الكمية المستوردة عن تلك المخطط استيرادها وذلك فضلا عن التأخير في التوريد.

وتتسبب الظروف السابق شرحها في محدودية واردات القطاع الحكومي من اللحوم الحمراء وعلاوة على ما سبق فهناك أسباب أخرى لا تشجع القطاع الخاص على الاستيراد منها ما يلي:

(أ) ليس لدى القطاع الخاص في معظم الأحوال وسائل التسويق والنقل المجهزة المناسبة لتداول اللحوم الحمراء وتخزينها خاصة إذا كانت ذات حجم صغير كما هو الجاري حاليا.

(ب) يصعب على القطاع الخاص منافسة الواردات الحكومية من اللحوم الحمراء في السوق المحلي فوزارة التموين تستورد لحوما ذات نوعية منخفضة وبسعر منخفض ثم تبيعها بسعر لا يزيد على ثلث تكاليف استيرادها فحتى لو استورد القطاع الخاص نوعية من اللحوم أفضل مما تستورده الحكومة فالمستهلك العادي لن يميز بسهولة اللحوم المستوردة الجيدة عن تلك الأقل جودة ولكنه سوف يميز اختلاف السعر فقط في المدى القصير.



(ج) يصعب على مستوردي القطاع الخاص عادة الحصول على كل متطلباتهم من العملات الأجنبية بالسعر التشجيعي لذلك فهم يدبرون احتياجاتهم من السوق الحرة بأسعار مرتفعة لا تسمح لهم مع تحديد الهامش الربحي من قبل الدولة بتغطية نفقاتهم.

(د) يفضل المستورد العمل كوسيط للقطاع العام حيث يمكنه الحصول بسهولة على عمولة تزيد على الهامش الربحي الذي تسمح به الدولة للمستورد والذي لا يتعدى ٩%.

### ١٩-٢ سلوك المستهلك تجاه اللحوم المستوردة:

استخدمت بيانات بحث ميزانية الأسرة لعامي ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ لتوفيق نماذج لمنحنى انجل لاستهلاك الفرد من اللحوم المستوردة لتحليل سلوك المستهلك تجاه استهلاك هذه السلعة عندما يزداد دخله (إنفاقه) واستخدمت طريقة الانحدار المرجح حيث أن البيانات قطاعيه في جداول توزيع تكراري.

وقد تم اختيار أربعة نماذج رياضية هي : الخطية، اللوغاريتمية، اللوغاريتمية المزدوجة ثم اللوغاريتمية المزدوجة العكسية وكانت أفضلها إحصائيا هي الصورة اللوغاريتمية المزدوجة. وهذه الصورة الرياضية تعنى انه خلال الستينات وحتى منتصف السبعينات كان سلوك المستهلك تجاه اللحوم المستورده منخفضا بمعنى أن الطبقات الفقيرة هي التي تزيد من استهلاكها النسبي من هذه اللحوم بمعدل مساوي للزيادة النسبية في دخلها وهي في ذلك تعتبرها بديلا رخيصا لسلعة راقية وهي اللحوم المحلية الطازجة، وفي شريحة الدخل المتوسطة تقل استجابة المستهلك لاستهلاك هذه السلعة بزيادة دخله بل وتصبح سلعة دنيا (معامل مرونتها سالبا) بالنسبة للدخل المرتفعة اي يقل الاستهلاك منها بزيادة الدخل.

ويبين الجدول رقم (٩) توزيع السكان (حجم الطلب) على اللحوم المستوردة وفقا لاستجابة المستهلك للزيادة في الدخل، ومنه يتضح أنه رغم ارتفاع متوسط الانفاق الكلي للفرد بالأسعار الثابتة (زيادة حقيقية) وباعتبار أن الانفاق يعبر مجازا عن الدخل للفرد فان استجابة استهلاك اللحوم المجمدة المستوردة قد ارتفع من ٠,٢٩% لكل زيادة في الدخل مقدارها ١% (في عام ١٩٦٥/٦٤) إلى ٠,٤٢% لكل ١% زيادة في الدخل عام ١٩٧٥/٧٤ وكان المتوقع هو انخفاض المرونة الداخلية مع زيادة الدخل في السبعينات ولكن المشاهد هو أن توزيع الدخل بين السكان أهم من متوسط زيادة الدخل فقد زادت طبقة متوسطي الدخل (وهم الذين يزيد معدل استهلاكهم من اللحوم المستوردة بمعدل أقل من ١% عند زيادة دخلهم بمقدار ١%) كما تغير أيضا ذوق المستهلك تجاه اللحوم المستوردة مع استمرار ارتفاع أسعار اللحوم الطازجة.

( ٢٩ )

→ جدول ( ٩ )

استجابة الطالب على المحرم الموجهة نتيجة زيادة الله

١٩٧٥/٧٤ المسيرة المأهولة لتوزيع السكان	١٩٦٥/٦٤	استجابة الطالب المتميز ازيادة الله
٢٩١١	٤٦٥	<p>استجابة الاستاذك بعدلي الأكرم من ١/١ زيادة الله على ١/١ استجابة            زيادة الاستاذك بعدلي الأكرم من ١/١ زيادة الله على ١/١ استجابة.            نفس الاستاذك بعدلي الأكرم زيادة الله على ١/١ استجابة.            وتوسط بعدلي الأكرم زيادة الله على الاستاذك بعدلي الأكرم            وتوسط الأكرم الأكرم، الأكرم، الأكرم، الأكرم، الأكرم            ( ١ - ١٧ / ١١ )</p>
٤٥١	٤٣٨	
١٥٣٨	١٤٧٧	
٢٤١٩	٢٢٩٧	
٨٠٥	٥٣	

المصدر : تدريس استاذك بعدلي الأكرم، الطريقة الاتحاد المبرمج من بيانات بحوث ميزانية الأسرة ( الجهاز المركزي للتعبئة العامة  
 والإحصاء ) وذلك من خلال النموذج الرياضي اللوغاريتم المزدوج العكسي .

ويرجع انخفاض استجابة استهلاك اللحوم المجمدة المستوردة لزيادة الدخل بصفة عامة إلى قلة المعروض منها وصعوبة الحصول عليها حيث أن منافذ التوزيع محدودة علاوة على رداءة النوعية نتيجة سوء التداول محليا والدولة تستورد النوعيات غير الجيدة لتخفف من عبء دعم الأسعار عن كاهل الميزانية ولكن لو كان العرض كافيا والحصول على السلعة سهلا والنوعية جيدة لأصبحت اللحوم المستوردة المجمدة سلعة بديلة جيدة يمكنها أن تخفف من ضغط الطلب على اللحوم المحلية وتعمل على الحد من ارتفاع أسعارها.

واستيراد أنواع جيدة من اللحوم وبيعها بأسعار غير مدعمة تقدرها الدراسة بحوالي ٣،٥ جنيها للكيلوجرام كسعر تجزئة للمستهلك في الوقت الحالي سيجعل الغالبية العظمى من المواطنين تقبل عليها ويقل الطلب على اللحوم البلدية التي تعدت أسعارها ٧ جنيها للكيلوجرام ويمكن نقل عبء استيرادها للقطاع الخاص وقد بدأت وزارة التموين تستجيب لهذا الاتجاه منذ عام ١٩٨٦ ونقلت عبء استيراد اللحوم للقطاع الخاص على أن يوفرها في الأسواق بنوعية جيدة وبأسعار غير مدعمة ولكن تبقى بعد ذلك مشكلة البنية الأساسية التسويقية حيث أن عدم توافرها يساعد على رداءة اللحوم وعدم وصولها للمستهلك بالشكل المناسب وتشجيع الواردات بهذا المنوال لا بد أن يصاحبه لرفع الإنتاج لأقصى حد ممكن بحيث تستقر الأسعار.

## ٢٠- البنية الأساسية التسويقية:

تشغل البنية الأساسية التسويقية أسواق الماشية وتجهيزاتها ووسائل النقل الطرق والمجازر ووحدات تصنيع المخلفات بعد الذبح والتبريد والتجميد ومنافذ التوزيع للمستهلك وتجهيزاتها. وبالنسبة لأسواق الماشية فسوف يتم تناولها في الجزء الخاص بالحيوانات الحية، أما وسائل النقل والطرق فتتوافر في مصر الطرق الكافية وهناك وسائل السكك الحديدية والشاحنات بأنواعها وارتفاع أسعار النقل هو جزء من مشكلة التضخم العام في مصر علاوة على أن الأنشطة الاقتصادية الوسيطة ومنها النقل تبالغ في هوامشها الربحية بسبب ضعف التركيب المؤسسي والهيكل التنظيمي للأسواق والذي يعتبر من أهم مقترحات تطوير النظام التسويقي للماشية واللحوم الحمراء في مصر والذي سيذكر في خلاصة هذه الدراسة.

وبالنسبة للمجازر فهناك عجز في المجازر المتاحة لاستيعاب المذبوحات اليومية في مصر ويؤكد ذلك أن نسبة اللحوم الحمراء المنتجة سنويا والمذبوحة خارج المجازر قد زادت من حوالي ٣٥% إلى حوالي ٤٩% من عامي ١٩٦٥/٦٤ و ١٩٧٥/٧٤ كما سبق تقديرها من بحوث ميزانية الأسرة في أجزاء أخرى من هذه الدراسة ويرجع العجز في طاقة المجازر إلى صغر السعة وليس إلى العدد حيث يبلغ عدد المجازر الحكومية في مصر ٢٧٦ مجزر وقد أتضح أن ٦٠% من الذبائح يتم ذبحها في مجازر القاهرة والإسكندرية والجزيرة والتي يبلغ عددها ١٨ مجزر ومن جملة تلك المجازر لا توجد منها إلا ٣ مجازر آلية أحداها في القاهرة والثاني في الإسكندرية والثالث في المنصورة ومعظم المجازر بدائية لا تزيد عن مجرد مساحة من الأرض الفضاء المظلمة

وبها توصيلات مائية ولا تراعى فيها الشروط الصحية ولا توجد بها وحدات تصنيع للمخلفات أو وحدات تبريد سريع لمدة ٣-٤ أيام للحفاظ ولإنضاج اللحم وبعض تلك المجازر يقع في وسط المناطق السكنية محاطا بالمساكن مثل مجزر الزيتون واعتبر هذا الوضع بعيد كل البعد عن نظام التسويق الكفاء كما انه مصدر هام لتلوث البيئة وتلف لحوم الذبائح نتيجة نشاط البكتيريا على أنسجة ودهون الذبيحة والذبح خارج المجازر يرجع جزئياً إلى أسباب أخرى مثل التهرب من تنفيذ قانون عدم ذبح الإناث حيث يتم ذبح عدد كبير من الإناث خارج المجازر والسبب في ذلك يعود لنقص الأعلاف مع زيادة الطلب على اللحوم الحمراء أو لإعادة التوازن بين الكثافة الحيوانية ومساحة البرسيم المستديم كما أن الذبح خارج المجازر يجنب المنتج إعدام ذبائح غير مطابقة للمواصفات أو مريضة خاصة وأن أعراض بعض الأمراض لا تظهر إلا بفحص أجزاء الذبيحة كما في حالة الإصابة بالطفيليات الداخلية أو الإصابة بالسل.

وبالنسبة للتخزين بالتبريد أو التجميد فالمتوقع أن يزيد الطلب على هذه الخدمة مع التوسع في الاستيراد كما تقترح الدراسة وكما يتبين من اتجاهات وزارة التموين حيث سمحت للقطاع الخاص باستيراد اللحوم الحمراء وتقدر التكاليف الاستثمارية الثابتة اللازمة لإنشاء ثلاجات بمقدار ٩٠ جنيها لطن اللحوم وذلك بأسعار عام ١٩٨١ وقد ارتفع هذا الرقم إلى نحو ٢٥٠ جنيها بأسعار ١٩٨٦ ويشير ذلك إلى أن التوسع في الاستيراد يعنى أيضا إضافة تكاليف قومية لأزمة لازمة لإنشاء الثلاجات.

وكانت الدولة قد اهتمت في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بموضوع تدرج وتعبئة اللحوم وكانت طاقة مصنع غمرة قد بلغت ألفى طن فقط في السنة ثم لم تلق هذه السياسة تشجيعا في الفترة اللاحقة غير أن الدولة بدأت في السنوات الأخيرة تهتم بقضية التدرج والتعبئة للسلع القابلة للتلف ومنها اللحوم وتعطيها أولوية خاصة وأصبح العائق هو السعة الإنتاجية للمصانع القائمة والمشكلة التي تعترض تنفيذ مقترحات تطوير البنية الأساسية التسويقية هي الهيكل المؤسسي والتنظيم الملائم والكفاء لإنشاء وتمويل وإدارة هذه البنية الأساسية التسويقية.

## ٢١- تسويق الماشية الحية:

### ١-٢١ تمهيد:

تبين مما سبق أن أهم نمط من اللحوم الحمراء في تركيب السوق هي الكندوز (العجول البقرية المسمنة) وان أهم عنصر في ارتفاع تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء هو سعر شراء العجل المعد للتسمين (عجل الرباط) ورغم ذلك نجد أن سوق العجول البقرية لم تتناولها أى من السياسات الحكومية الهادفة لاستقرار الأسعار ويعتبر المزارع الصغير الحائز لغالبية الثروة الحيوانية في مصر والمنتج الرئيسي لعجول الرباط وطبيعي أن يساهم

ارتفاع أسعار هذه العجول في زيادة دخل المزارع الصغير ولكنه يضيف عبء على أسعار اللحوم الحمراء للمستهلك (في الحضر). وتركز الدراسة على سوق هذا النمط من الحيوانات وهي في ذلك تتناول كل من:

- العجول المعدة للتسمين الصغيرة (عجول الرباط الصغيرة) Yearling Feeder Calf.

- العجول المعدة للتسمين الكبيرة (عجول الرباط الكبيرة) 12-16 months feeder calf. – العجول المسمنة Fed Calf.

## ٢-٢١ العرض والطلب لعجول التسمين البقرية:

يتميز العرض والطلب لهذا النمط الرئيسي لإنتاج اللحوم بالموسمية فالعجول المعدة للتسمين (عجول الرباط) لها موسمين رئيسيين للعرض يرتبطان بالدورة الزراعية والتركيب المحصولي الذي يكون فيه البرسيم مكوناً رئيسياً والذي يرتبط بدوره بموسم الولادات.

فهناك الموسم الشتوي أو موسم البرسيم وممتد من شهر نوفمبر حتى شهر مايو والموسم الصيفي أو موسم ما بعد البرسيم ويمتد من شهر مايو حتى شهر أكتوبر.

وقد أوضحت الدراسات السابقة انه خلال موسم ما بعد البرسيم (مايو و أكتوبر) يزيد العرض كثيراً عن زيادة الطلب حيث يتخلص المزارع الصغير من العجول المعدة للتسمين الأقل من سنة عقب انتهاء موسم البرسيم لعدم كفاية العلف اللازم لاستمرار تسمينها، ولا يزيد الطلب عليها بنفس درجة زيادة العرض وتكون النتيجة هي انخفاض سعر العجول المعدة للتسمين في هذه الفترة.

ولكن خلال فترة الموسم الشتوي تكون زيادة العرض محدودة للغاية وذلك لقلة العجول المعروضة في السوق حيث يفضل المزارع استبقائها ليس فقط للتغذية على البرسيم ولكن أيضاً لأن الأبقار البلدية تحتاج لوجود العجول (النتاج) معها لزيادة إدرارها من اللبن فالمزارع يبقيها حتى الرضاعة الكاملة (٣ شهور) ثم يغذيها على البرسيم لمدة ٣ شهور أخرى ولذلك نجد أن المعروض في فترة البرسيم قليل نسبياً وغالبية من ولادات الصيف بينما تكون زيادة الطلب كبيرة مما يعمل على رفع السعر في موسم البرسيم.

والخلاصة أن سوق العجول المعدة للتسمين (عمر أقل من سنة) يكون سلوكه في موسم البرسيم متمثلاً في منحنى عرض ثابت نسبياً ومنحنى طلب متزايد ينتقل إلى اليمين مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السوق ويحدث العكس في موسم ما بعد البرسيم حيث يكون منحنى الطلب ثابت نسبياً بينما ينتقل منحنى العرض إلى اليمين وينخفض سعر السوق ويمكن القول أن محصلة انتقال منحنيات العرض والطلب على مدار السنة هي تكرار

انتقال منحني الطلب بالزيادة مع ثبات نسبي لمنحني العرض والنتيجة هي استمرار الارتفاع المتزايد في أسعار هذه العجول من سنة لأخرى.

وبعض الزراع يحتفظون بالعجول الأقل من سنة لتغذيتها على البرسيم ثم يعرضونها بعد انتهاء موسم البرسيم كعجول معدة للتسمين على علائق جافة وتسمى عجول الرباط الكبير وعليه يزيد العرض منها بعد نهاية موسم البرسيم وينخفض سعرها في موسم ما بعد البرسيم ويرتبط الطلب على هذا النمط من العجول على مدى توافر علف مركز.

إما العجول المسمنة فالعرض منها يعتبر ثابت تقريباً في فترة زمنية معينة فطالما وصل الحيوان إلى الوزن التسويقي الأمثل فبقاؤه يعنى خسارة للمنتج حيث أن استمرار التسمين يعنى زيادة التكاليف الحدية عن الإيراد الحدي كما أن العودة بالحيوان من السوق دون بيع يفقد الحيوان وزناً مما يزيد الخسارة عما لو تم بيعه في نفس اليوم بالسعر المتاح في السوق وعلى ذلك فانتقال الطلب على منحني عرض غير مرن هو الأرجح في تحديد المعاملات السعرية لهذا النمط علاوة على وجود الموسمية المرتبطة بالمناسبات التي تتطلب زيادة استهلاك اللحم مثل المناسبات (من رمضان حتى ذي الحجة) كما يقل العرض منها بصفة عامة خلال أشهر الصيف ويزيد خلال أشهر الشتاء وذلك لأن المسمنين على علائق جافة يركزون على شراء العجول المعدة للتسمين (عجول الرباط الكبيرة) بعد موسم البرسيم حيث يزيد العرض منها ويقل السعر ثم تتم عملية التسمين لمدة ٦ شهور يتم بعدها عرض العجول المسمنة بأعداد كبيرة خلال موسم الشتاء وهذا بالطبع يتبعه انخفاض في أسعار العجول المسمنة في الموسم الشتوي.

### ٢١-٣ محددات اتجاهات الأسعار للعجول البقرية:

تعتبر الموسمية هي أهم عامل محدد لمستويات أسعار كل من عجول الرباط الصغيرة والكبيرة والعجول المسمنة وهذه الموسمية مشتقة من اتجاهات ودرجة الانتقال النسبي لكل من العرض والطلب لكل نمط كما سبق الإشارة في (٢١-٢).

والمحدد الآخر الهام في تحديد مستويات الأسعار هو السلوك الاقتصادي للسوق أو بمعنى آخر مدى اقترابه أو بعده عن السلوك التنافسي ولكن يتصف السوق بالسلوك التنافسي ولا بد من توافر شرطين أساسيين هما:

(أ) وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين في السوق.

(ب) توافر المعلومات السوقية والصفات التكنولوجية للسلعة (الماشية الحية).

أما بالنسبة للشرط الأول وهو توافر عدد كبير من الباعين والمشتريين فذلك يتوقف على النمط الذي يتم فيه التبادل أي عجول رباط صغيرة أو كبيرة أو عجول مسمنة كما يتوقف أيضا على نوع السوق فهناك سوق مركزي وسوق شبه مركزي أو تجميعي ففي السوق المركزي (ويوجد في عواصم المحافظات) تكون سعة السوق كبيرة وحجم التبادل كبير وذلك يتيح وجود عدد أكبر من الباعين والمشتريين.

وعجول الرباط الصغيرة يتم بيعها عادة بواسطة المزارعين التقليديين ولذلك فهناك عدد كبير منهم كما يشتريها عادة المزارعين التقليديين أيضا الذين تتوافر لديهم مساحات من البرسيم لتغذيتها وإعادة عرضها كعجول رباط كبيرة ولذلك يوجد عدد كبير منهم وعليه نجد أن سوق عجول الرباط الصغيرة هو أقرب الأسواق قربا من التركيب التنافسي.

وبالنسبة لعجول الرباط الكبيرة فهناك عدد كبير من الباعين ولكن يوجد عدد أقل من المشتريين لأن مرحلة التسمين على العليقة الجافة تحتاج إلى وحدات إنتاجية اقتصادية ذات ساعات كبيرة تتوفر لدى الشركات وكبار المنتجين المحليين والإقليميين والجمعيات التعاونية ولذلك فعدد المشتريين أقل من عدد الباعين ومع ذلك فإن هذا السوق لازال يتسم بالتركيب التنافسي إذا ما قورن بسوق العجول المسمنة فالأخيرة يتم التبادل فيها بصورة شبه احتكارية خاصة في جانب المشتريين وهم في العادة عدد محدود من التجار وتمتد سيطرتهم لعدة أسواق وإلى مناطق كثيرة.

أما بالنسبة للشرط الثاني وهو توافر المعلومات السوقية والصفات التكنولوجية فهذا الشرط غير متوافر إلى حد بعيد بالنسبة لسوق الماشية المصرية بصفة عامة وفي ذلك يعتمد المتعاملون على الخبرة والممارسة والتردد على السوق عدة مرات إذا أمكن كما أن هناك نوع من السماسرة يستغل هذه الفجوة في تركيب السوق ويمارس مهمة إرشاد المشتري وتزويده بالمعلومات السوقية المناسبة وتلك المعلومات في مجال الماشية الحية لها أهميتها الخاصة لضمان تجانس السلعة وبالتالي تحقيق عدالة التبادل واستقرار الأسعار وتقليل تقلباتها وكذا تقليل عنصر المخاطرة بصفة خاصة فالأوزان غير معروفة لعدم وجود موازين كما أن الصفات الإنتاجية الأخرى لا تعرف إلا في فترة لاحقة بعد إتمام عملية التبادل ودفع الثمن بالكامل ورغم ذلك فتحديد الوزن بمجرد النظر أصبح مهارة يكتسبها البعض من طول الممارسة في السوق.

#### ٢١-٤ أسواق الماشية الحية:

يقدر عدد الأسواق المملوكة للدولة بحوالي ١٢٠ سوق التي ملكتها من خلال الشركة التي تأسست لهذا الغرض في نهاية القرن الماضي وتوقف نشاطها بعد حرب ١٩٥٦ وهناك أسواق مملوكة للأفراد في المناطق التي لا توجد بها أسواق مملوكة للدولة.

وسوق الماشية الحية في مصر عبارة عن أرض فضاء محاطة بسوق وعادة ما يفتقر للبنية الأساسية اللهم إلا حجرة للموظفين الرسميين في اغلب الأحوال وكل سوق ينعقد في يوم محدد من الأسبوع ولا توجد قيود على دخول الأفراد إليها أو خروجهم منها وكثيرا ما يلجأ الزراع للتردد على السوق عدة مرات لجمع المعلومات السوقية وهناك فئة السماسرة الذين يسيطرون على بعض الأسواق نتيجة لعدم توفر المعلومات السوقية إما معرفة الصفات الإنتاجية للحيوان فتعتمد على فراسة المشتري ومعرفته له بمجرد النظر وهناك رسوم تدفع يختلف حسب نوع الحيوان وغالبا ما تكون تلك الأسواق ملكاً لمجلس المدينة أو مجلس القرية الذي يقوم بتأجيرها لأفراد ويتم التعامل في هذه الأسواق عادة في الفترة من الصباح الباكر وينتهي في الساعة الثانية بعد الظهر وان كانت أنشط فترة هي الساعات الأولى من الصباح تجنباً لحرارة الشمس. وتقسم أسواق الماشية الحية وفقاً لحجم التعامل وحسب التخصص فمن ناحية حجم التعامل هناك أسواق مركزية وهي التي تقع في عواصم المحافظات وتتبع مجلس المدينة أو المركز الذي يقع فيه السوق كما وهناك أيضاً أسواق تجميعية وهي التي تقع في المدن الصغيرة أو القرى وهي ذات طاقة استيعابية صغيرة ومن ناحية التخصص فلا توجد في مصر سوق تام التخصص سوى سوق الجمال بإمبابة غير انه توجد أسواق شبه متخصصة حيث يوجد بها نوع واحد مميز من الحيوانات يكون هو الشائع في السوق بينما يقل التعامل في الأنواع الأخرى والممثل على ذلك شيوخ التبادل في ماشية اللبن من الجاموس في أسواق دمياط وسمنود والمنصورة وكذلك شيوخ تبادل الأبقار في سوق شبين الكوم والنمط الغالب على أسواق الماشية الحية في مصر هو الأسواق غير المتخصصة.

وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات السوقية في أسواق الماشية ألا انه يوجد نوع من التصنيف لمختلف الحيوانات في الأسواق المركزية مثل سوق طنطا فعادة يتم تجميع الحيوانات المتشابهة في النوع والحالة الإنتاجية في ساحة محددة من السوق فهناك مناطق للأبقار الحلابية والأبقار الجافة والعجول المعدة للتسمين والعجول المسمنة... الخ.

## ٢١-٥ الوسطاء التسويقيين:

يمكن تصنيف الوسطاء التسويقيين في سوق الماشية إلى مجموعتين:

(أ) الوسطاء المتجرون.

(ب) الوسطاء بالعمولة.

والوسطاء المتجرون هم تجار الجملة والتجار المحليون وتجار التجزئة (القسابون) وهم عادة متخصصون ويقصرون تعاملهم على نوع معين من الحيوانات وغرض انتاجي معين (عجلات تربية - جاموس حلاب - عجول رباط - عجول مسمنه... الخ) وينتشر التجار المحليون بالقرى ويتصلون بالزراع مباشرة لجميع



الحيوانات ونقلها للأسواق المركزية ويحققون بذلك ربحاً يمثل فرق السعر بين السوقين وقد يقوم بعض الزراع بهذه المهمة فينقلون الحيوانات للسوق بأنفسهم.

وتجار الجملة يمثلون المرحلة الاحتكارية في السوق بالنسبة للعجول البقرية المسمنة حيث يوجد منهم عدد قليل في مرحلة شراء تلك العجول ويتولون نقلها إلى المجازر كما يشترون العجول من التجار المحليين ويستعينون في ذلك بعدد من السماسرة أو الوكلاء أو التجار المحليين نظير عمولة يتم الاتفاق عليها.

أما الوسطاء بالعمولة فلا يملكون السلعة ولكن وظيفتهم هي تسهيل عمليتي البيع والشراء سواء بتقريب وجهات النظر بين البائع والمشتري أو بتوفير المعلومات التسويقية لأي منهما وربما يشاركون في عمليات البيع والشراء.

وربما تكون عملية الوساطة والسمسرة نظير عمولة هي عمل اضافي يتخذه الوسطاء بالعمولة إلى جانب أعمالهم الأساسية وذلك كما يفعله الساحبون (الذين يسحبون الماشية لعرضها في السوق) والجاسون (الذين يقومون بجس قرن الرحم في الماشية الحوامل بعد ٣ شهور للتعرف على وجود الجنين).

وجدير بالذكر أن فئة السماسرة تستمد وجودها من عدم توافر المعلومات التسويقية واحتكار تجار الجملة وهم يحققون هوامش ربحية عالية لا تتناسب مع ما يقدمونه من خدمات تسويقية وهم يحدون من كفاءة التسويق ولو كان هناك هيكل مؤسسي تنظيمي للسوق وتدرج وتوافر للمعلومات التسويقية لما كان هناك حاجة لهؤلاء السماسرة.

## ٢٢- مقترحات حلول لتطوير النظام التسويقي للحوم الحمراء:

استهدفت الدراسة استبعاد المقترحات التقليدية المنهج وهي التي تقدم الحلول الجزئية في مجال البنية الأساسية التسويقية أو السياسة السعرية أو خدمة تسويقية معينة أو تعديل في سياسة الاستيراد ورأت أن تتبنى وضع إستراتيجية عامة تؤدي إلى إحداث تغييرات هيكلية في سوق اللحوم الحمراء على أن يكون لتلك الإستراتيجية برنامج زمني محدد وتركز على خلق هيكل تنظيمي مؤسسي بديل للتدرج ومن خلال ذلك الهيكل يمكن تطوير البنية الأساسية والخدمات التسويقية وإيجاد فعالية لتعديلات السياسة السعرية كما تمس هذه الإستراتيجية تعديلات في علاقات العرض بدءاً من القاعدة الإنتاجية لدى المزارع الصغير وتعرض المقترحات في صورة بناء متكامل يعمل كل جزء فيها على تدعيم الأجزاء الأخرى ويتكامل معها.

## ٢٢-١ تشجيع المربي الصغير على استكمال مرحلة التسمين:

لقد أكدت الدراسة أن المزارع الصغير التقليدي هو المربي الحقيقي للثروة الحيوانية في مصر فهو المنتج للعجول المعدة للتسمين على البرسيم (عجول الرباط الصغيرة) فهو أما يشتري هذه العجول في بداية موسم البرسيم أو يستبقها من الولادات للتغذية على البرسيم ليعيد طرحها للبيع كعجول معدة للتسمين على العلائق الجافة (عجول الرباط الكبيرة) - يشتريها المسمنون على علائق جافة ونظراً لعدم صغر حجم الحيازات الزراعية والحيوانية وتقارب المسافات في المناطق الزراعية والأسواق في مصر وتشابه نظام التربية والإنتاج وارتباطه في مراحل الأولى بموسم البرسيم وفي مراحل النهائية (التسمين) بتوفير العلف المركز المدعم من قبل وزارة الزراعة فيمكن تشجيع المزارع الصغير على استكمال عملية التسمين في مزرعته والوصول بها إلى مرحلتها النهائية وبذلك توفير لجزء كبير من الهوامش التسويقية والأرباح الطفيلية في سوق الماشية بالإضافة إلى احتمال خفض تكاليف الإنتاج من خلال استخدام العمالة العائلية خاصة الفئات ذات الفرص البديلة المحدودة مثل المرأة الريفية والتي أثبتت الدراسات السابقة أهمية دورها في تربية الحيوان الأمر الذي يرفع معدلات التوظيف ويزيد من دخل الأسرة الريفية هذا ويقترح أن يتم تشجيع المزارع الصغير من خلال توجيه سياسة التمويل والائتمان وسياسة توزيع العلف المركز لتحقيق هذا الهدف فالمزارع الصغير يقبل على بيع عجول الرباط مستغلاً الارتفاع المستمر في أسعارها (نتيجة انتقال الطلب مع الثبات النسبي في العرض) للحصول على دخل نقدي يستخدمه في تمويل إنتاجه الزراعي وتغطية نفقات معيشته بالإضافة لعدم التعرض للمخاطر المترتبة على ممارسة نشاط الإنتاج الحيواني خاصة وأنه يعلم أنه في عزلة عن سوق اللحوم في مراحلها النهائية كما تنقصه المعلومات التسويقية وهذه السياسة المقترحة تحتاج لقيام الهيكل التنظيمي المبين فيما بعد.

## ٢-٢٢ قيام جمعيات تعاونية تسويقية:

أن تحقيق الهدف المذكور في (٢٢-١) وهو تشجيع المزارع الصغير على تسمين العجول يتطلب - في ظروف صغر حجم الحيازات وتأثيرها - قيام نظام مؤسسي يتمثل في جمعيات تعاونية لتسويق الماشية والغرض من التركيز على فكرة الجمعيات التسويقية هو عدم تكرار النمط الحالي من الجمعيات الإنتاجية أو الائتمانية بسلبياته غير الخافية حيث أن طبيعة المزارع هي الرغبة في الانفراد بالقرار الانتاجي ولكن يرغب في التعاون فقط في المراحل التي تلي باب المزرعة حيث يواجه كل المعوقات في مجال التسويق كما أن تجارب الدول النامية الأخرى مثل الهند أثبتت أن البدء بالجمعيات التعاونية التسويقية يتيح للمزارع التأكد من زيادة دخله وتحرره من محددات التسويق مما يجعله يقبل على تحسين وزيادة الإنتاج والإنتاجية ويمكن حينئذ التوسع في نشاط هذه الجمعيات للقيام بالتمويل والخدمة الفنية والهيكل التنظيمي المقترح يختلف كلية عن نظام التسويق التعاوني الحالي للمحاصيل فلا بد أن ينشأ كحركة اجتماعية اختيارية لا تخضع للنفوذ الحكومي، وتشجع الدولة على ذلك بالعلف المركز والقروض لهذه الجمعيات علماً بأن جمعيات تنمية الثروة الحيوانية الحالية يمكن أن

يعتدل مسارها على أن تكون طليعة هذا النظام المقترح ويعمل هذا التنظيم على إيجاد التكامل التسويقي الافقى، حيث توجد جمعيات إقليمية تسهل التعامل مع المراحل التسويقية التالية وبذلك تتحقق أفضل الأسعار واكل الهوامش التسويقية بالإضافة إلى وفورات السعة التسويقية.

### ٢٢-٣ إنشاء شركات مساهمة لأسواق الماشية:

استكمالاً للإطار المؤسسي المقترح لابد من تشجيع إنشاء شركات مساهمة إقليمية لأسواق الماشية تكون مهمتها امتلاك وتطوير الأسواق وإنشاء المجازر الآلية ومحطات التدرج والتعبئة كما تمتلك أيضا سلاسل ومستودعات الأغذية في مرحلة التجزئة لعرض مصنعات اللحوم المعبأة ويمكن لهذه الشركات التعاقد مع الجمعيات التعاونية لتسويق الماشية وان تساهم في تمويلها في إطار تعاقدى يشمل أيضا تقديم الخدمة البيطرية مدفوعة الأجر، وإنشاء هذه الشركات يضمن تطوير مرحلة الجملة والتجزئة وتوفير ما تتطلبه من بنية أساسية تسويقية تتمثل في تجميع الحيوانات وذبحها وتدرجها وتعبئتها وإنشاء هذه الشركات المساهمة المقترحة يتيح التمويل الذاتي الخاص لإعادة بناء البنية الأساسية التسويقية الكفاء الحديثة مع تخفيف العبء التمويلي عن الدولة على أن يكون دور الدولة رقابي.

### ٢٢-٤ إعادة النظر فى السياسة السعرية:

أن تشجيع القطاع الخاص والتعاونى على إقامة الهيكل المؤسسي التنظيمي المقترح يتطلب إعادة النظر في السياسة السعرية الحالية والمقصود بذلك هو أن تتحرر الأسعار من أي قيود للمراحل المختلفة حيث ثبت من الدراسات التي أجريت أن تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء مرتفعة وأسعارها موسمية ومتقلبة وان فرض تسعيرة جبرية أمر غير مجدي ولذلك فان استقرار الأسعار يمكن تحقيقه عن طريق معالجة النظام التسويقي والتأثير على قوى العرض والطلب. ومن جهة أخرى أثبتت الدراسات أن دعم مستلزمات الإنتاج الحيواني والداجنى قد تسرب إلى الوسطاء وتجار السوق السوداء مما أدى إلى انخفاض الكفاءة التسويقية ونتج عن ذلك مزيد من التضخم لذلك يرى الاتجاه تدريجيا لإزالة الدعم عن مستلزمات الإنتاج ودعم المنتج النهائي مع إيجاد نظام عادل لوصول السلع النهائية الحيوانية المدعمة للفئات محدودة الدخل، وحتى لو كانت هناك صعوبة في التطبيق فسوف تكون التكاليف النقدية للدعم في هذه الحالة أقل بكثير من دعم مستلزمات الإنتاج كما وان دعم المنتج النهائي سوف يعمل على الحد من سوء توزيع الدخل فلفقد أدى دعم مستلزمات إنتاج صناعة التسمين إلى ثراء فئات من المنتجين بهاتين الصناعتين على حساب غالبية ساحقة من المشتغلين بالنشاط الزراعي.

### ٢٢-٥ زيادة العرض واستقرار الأسعار:

من المعلوم أن اللحوم المحلية مرتفعة الأسعار وستستمر أسعارها في الارتفاع نظرا لاستمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج وحدودية العرض والواقع العملي يدعو إلى العمل في اتجاهين متوازيين لزيادة العرض مع استقرار الأسعار كما يلي:

على من يرغب من المستهلكين في شراء اللحوم البلدية أن يتحمل أسعارها المرتفعة ولكن لا بد أن يقابل ذلك إتاحة اللحوم المستوردة غير المدعمة ومن درجات عالية الجودة والمتوقع أن تكون أسعارها في سوق المستهلك أقل من نصف أسعار اللحوم المحلية بدون دعم، أو يكون للقطاع الخاص دور هام في ذلك مع تشديد الرقابة الصحية على الواردات ومن جهة أخرى دفع الإنتاج المحلي لأقصى حد ممكن وذلك من خلال المشروع القومي للبنتلو مع ضمان أسعار تعاقدية تحاكي أسعار السوق ولكن مشكلة مشروع البنتلو هي توافر الأعلاف وبديلات اللبن، فريضة العجول البنتلو الجاموسى لا يجب أن تستمر على اللبن الجاموسى ومن ثم توفير البدائل للبن مازال مستورد ويخضع لمشكلة العملة الصعبة وسعر الصرف كما أن تسمين هذه العجول يتوقف على توفير العلف واستيراد الذرة الصفراء والتي لو تم تنفيذ برنامج الدواجن المقترح مع مشروع البنتلو القومي لزداد حجم المستورد منه عن ٣,٥ مليون طن ولهذا فتتفقد هذا المشروع مشروط بأمرين:

(أ) الإسراع بالبرنامج القومي لمضاعفة الغلة الغذائية من الذرة مع التوسع في زراعة الذرة الصفراء وليس الشامية.

(ب) إيجاد أعلاف غير تقليدية رخيصة نسبيا مقارنة بسعر العلف المركز التقليدي الغير مدعم لتستخدم في التسمين.

ومن جهة أخرى يمكن زيادة العرض بالتوسع في الإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة (انظر البند ٢٢-٦).

## ٦-٢٢ الإسراع بقيام نظام التدرج والتعبئة والتغليف:

أن قضية التدرج والتعبئة والتغليف للحوم أمر ذو أهمية اقتصادية واجتماعية والأمر يحتاج إلى جانبين أساسيين في السياسة التسويقية أولهما وضع تشريع يحدد التدرج في مرحلة الحيوانات الحية ومرحلة اللحوم المتداولة إما الجانب الثاني فهو إقامة البنية الأساسية التسويقية ويتم ذلك من خلال الهيكل المؤسسي المقترح والذي يقوم به القطاع الخاص بتمويل ذاتي لو عدلت السياسات السعرية والتمويلية كما اقترحتها الدراسة في بنود سالفه.

ولابد من تحديد مواصفات لكل نوع من أنواع الماشية الحلابة المستبعدة إما في مجال العجول السمنة فيجب أن تحدد لتدرجها ثلاثة أو أربعة مستويات وفقا للعمر والوزن وتكوين الجسم ومن ثم نسبة النشافي والتشافي

ونوعية اللحم المتوقع وذلك سوف يؤدي إلى تجانس السلع المتبادلة (الحيوانات الحية) في السوق فيعمل على استقرار الأسعار وتقليل المخاطرة وزيادة الحوافز لكل المراحل التسويقية دون إحداث تضخم.

وبالنسبة للحوم فيجب إلغاء نظام التداول الحالي كذبيحة يتولى الجزار تقسيمها وتشفيها وتحديد أسعار اجزاءها دون مواصفات متفق عليها ولكن لا بد من وجود ثلاثة أنواع على الأقل مثل قطعيات درجة أولى وقطعيات درجة ثانية وقطعيات درجة ثالثة وعلى أن يصنف نوع اللحم داخل كل درجة من تلك القطعيات كأن يكون كندوز (عجول مسمنه) أو ماشية حلابة مستبعدة أو لحوم مستوردة.

كما أن العناية بالتداول أمر في منتهى الأهمية فلا بد من توفير وسائل التبريد والتجميد في مرحلتي الجملة والتجزئة حتى لا تفسد اللحوم أو تتلف وتتغير خواصها وهو ما يعاني منه سوق اللحوم حالياً، كما يقتضى الأمر أيضاً تطوير المجازر وذلك بإنشاء مجازر آلية تتوفر فيها الشروط الصحية والنظافة التامة فقد ثبت أن بداية فساد اللحوم تبدأ من المجزر حيث تتلوث الذبيحة بملامستها للأرض والتلوث بالأتربة والمخلفات والبكتيريا كما أن تصنيع المخلفات سوف يؤدي إلى دخل اضافى ينعش هذه الصناعة كما يقلل من تقليل الفاقد.

#### ٧-٢٢ التوسع في الإنتاج الحيواني في الاراضى الجديدة:

يعتبر التوسع في الإنتاج الحيواني ضمن إستراتيجية التركيب المحصولي للأراضي الجديدة اتجاه رشيد لعدة أسباب أهمها ما أوضحتها الدراسات التي قامت بها الجامعات من أن التركيب المحصولي (علف - حيوان مع فاكهة) هو أفضل استغلال اقتصادي الاراضى الجديدة على أن يصاحب هذا قيام شركات تسويقية لهذه المنتجات القابلة للتلف وسوف يحد ذلك من التوسع في الإنتاج الحيواني في الاراضى القديمة خاصة لو صاحب ذلك تحرير السياسة السعرية الزراعية من قيود الأسعار الجبرية للمحاصيل التي تميل إلى التحيز لصالح أسعار المنتجات الحيوانية على حساب أسعار المحاصيل.

#### ٨-٢٢ التوسع في إنتاج الأسماك والدواجن:

أن مؤشرات الميزة النسبية لمصرفي المنتجات الحيوانية تشير إلى أن التوسع في إنتاج الأسماك بصفة خاصة كما سيتضح في الجزء الثاني من الدراسة والاستغلال الأمثل للهياكل الإنتاجية لصناعة الدواجن سيقبل الطلب على اللحوم الحمراء وان كانت صناعة الدواجن يحدها قيد التوسع في واردات الذرة والتي تحتاج لتدبير العملة الصعبة مع ارتفاع الأسعار العالمية ولذلك فأن زيادة الإنتاج المحلى من الذرة كما أوضحتها الدراسة في مواقع كثيرة يعتبر هو المنطق لهذا التوسع المقترح.

#### ٩-٢٢ تحديد إستراتيجية واضحة للمنتجات الحيوانية في مصرفى المدى الطويل:

أثبتت الدراسات الاقتصادية التي تناولت قضايا تكاليف الإنتاج وتكاليف الاستيراد والسياسة السعرية والميزة النسبية أن مصر لها ميزة نسبية في إنتاج كل من الألبان والأسماك ثم اللحوم البيضاء كما أنها لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج اللحوم الحمراء ومن هنا تبرز أهمية تحديد إستراتيجية واضحة لسوق المنتجات الحيوانية، فعلاوة على أن تلك السلع تعتبر بدائل في مرحلة الاستهلاك فهي أيضا تتنافس على استخدام الموارد المتاحة المحدودة من ارض ورأسمال وعمل بشري وأعلاف بل أنها تتنافس أيضا مع الإنسان في استهلاك الحبوب لذلك فلا بد من توجيه السياسات الاقتصادية الحالية لتعديل تركيب العرض من المنتجات الحيوانية مراعاة لمبدأ الميزة النسبية من خلال توجيه الموارد وبما لا يضيف أعباء إضافية إلى تكاليف الإنتاج القومية وزيادة تكاليف نفقات المعيشة وذلك يعنى ضرورة التخطيط لتعديل سياسات الاستيراد والإنتاج واستخدام الأرض والدعم كما يلي:

(١) يجب العمل على إحداث تغيير هيكلي في حجم ونوعية قطعان الماشية المصرية الحالية والمقصود بذلك هو العمل على عدم زيادة حجم القطعان الحيوانية مع تغيير تركيبها الوراثي بالخلط بالنسبة للأبقار وبالانتخاب ونشر الطلائق المحسنة بالنسبة للجاموس فهناك العديد من القرى التي تفتقر لوجود طلوقة جاموس واحد وان وجد فهو غير صالح للغرض ولذلك فلا بد من وجود برنامج قومي لتحقيق ذلك مع الحد من استيراد الأبقار الفريزيان والعجلات الحوامل. ويعتبر المناخ الحالي للسياسة الزراعية مهياً لذلك أكثر من اى وقت مضى فالخطوات السريعة التي اتخذت لإدخال التكنولوجيا الزراعية العصرية مثل برنامج المكنة والتوسع في الزراعة المحمية وتحسين التقاوي في برنامج طموح مركز غير طويل المدى وتخصيص الاستثمارات الضخمة اللازمة له يشجع على إعادة المناداة ببرنامج قومي للتحسين الوراثي يتبنى التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج الحيواني خاصة وان الاستثمارات اللازمة له ليست بالضخامة التي قد يتصورها البعض وهذا يتطلب إعداد دراسة اقتصادية تقنع مصادر التمويل الأجنبية بأن هناك جدوى اقتصادية من ذلك وذلك أمر سهل لو تم تشكيل فرق عمل لذلك.

(٢) ترك أسعار الأعلاف المركزة حرة في السوق يجعلها تتجه نحو أفضل استخدام لها وهو إنتاج اللبن وذلك عكس ما يتم الآن نتيجة إتباع سياسة توزيع الأعلاف وتكون النتيجة هي رفع كفاءة استخدام الأعلاف ويخفض تكاليف الإنتاج ويحد من التضخم الناتج من سوء توظيف الموارد.

(٣) اتجاه الموارد نحو أفضل استخدام اقتصادي سوف يؤدي إلى الإقلال من التسمين على علائق جافة وبالتالي يقل إنتاج العجول الكندوز المسمنة ويعتبر ذلك اتجاها رشيدا لان نمط الكندوز هو اغلي أنواع اللحم عالميا حتى أن أوروبا تعتمد على الأبقار الحلابة المستبعدة من قطعان الماشية الحلابة بنسبة ٧٠% من عرض اللحوم الحمراء المحلية فكيف أن دولة فقيرة كمصر تعتمد على هذا النمط عالي الجودة ومرتفع السعر.

(٤) النظام الحالي يشجع المزارع على إنتاج عجول الرباط الصغيرة (أقل من سنة) ثم يقوم بتربيتها في مزرعته أو بيعها لمزارع آخر لديه فائض من البرسيم لتربيتها حتى عمر ١٨ شهر (عجول الرباط الكبيرة) ثم يبيعها عند وزن ٢٠٠-٢٥٠ كيلوجرام للذبح ويعتبر ذلك بديلا كافيا كمصدر للحوم الحمراء بدلا من الاستمرار في التسمين لإنتاج الكندوز وذلك في ضوء محدودية الأعلاف ولا يمكن إغفال الطلب المتزايد على الأعلاف المركزة لصناعة الدواجن وكذا الطلب عليها الناشئ من التوسع في المزارع السمكية وكلاهما أفضل في كفاءة استخدام العلف المركز في إنتاج اللحوم الحمراء هذا مع تدريب المزارع على استخدام علف غير تقليدي (مشروع منظمة الأغذية والزراعة مع وزارة الزراعة المصرية).

(٥) الاتجاه لتربية الأبقار صغيرة الحجم نسبيا وعالية الإدارة بحيث يقل الجزء الموجه للحم لصالح اللبن بالنسبة للتكاليف الثابتة للعلائق الحافظة وعلائق التسمين.

(٦) لا يتعارض هذا الاتجاه مع البرنامج القومي لتسمين عجول البتلو الجاموسى الرضيعة ولكن يطلب تعديل ذلك البرنامج ليصبح الأسلوب هو إنتاج ما يطلق عليه Baby Beef أي العجول التي لم تستكمل رضاعتها كاملة على بديل اللبن ثم تعطى علف بادئ مركز لفترة عدة شهور حتى يصبح وزنها حوالي ٢٠٠-٢٥٠ كيلوجرام ثم تباع للذبح كنوعية جيدة من اللحوم أفضل من كل من الكندوز والبتلو على أن ينتج بديل لبن محلى وتستخدم أعلاف غير تقليدية.

## الباب الرابع

### الأسماك

٢٣- تمهيد :

نظراً لأن قطاع الثروة المائية والمصايد والأسماك يختلف عن خصائص قطاعي الإنتاج الحيواني والداخلي فقد شملته الدراسة بأسلوب يختلف لحد ما عن القطاعات الأخرى وبصفة عامة فقد عرضت الدراسة هذا الباب في خمسة فصول هي هيكل وتطور إنتاج الأسماك ثم استهلاك الأسماك وتوقعاته المستقبلية ثم الأسعار والتسويق ثم معوقات تنمية قطاع الأسماك وأخيراً مقترحات توصيات تطوير قطاع الأسماك.

#### ٢٤ - هيكل وتطور إنتاج الأسماك:

أن البحيرات الشمالية على الرغم من أن مساحتها لا تمثل أكثر من ٣,١٢% من جملة المساحات المائية المصرية إلا أن إنتاجها يبلغ حوالي ٣٨,١% من جملة الإنتاج المحلي هذا راجع لتفوق إنتاجية الفدان منها بصورة مطلقة حيث تبلغ حوالي ١٩٠ كيلوجرام بينما المصادر الطبيعية الأخرى (لا تشمل المزارع السمكية) تقل عن ذلك كثيراً وتأتي البحيرات الداخلية في المرتبة الثانية حيث تمثل مساحتها حوالي ١,٤% من جملة المساحة المائية في مصر وإنتاجها حوالي ١٥,٥% من جملة الإنتاج المحلي وإنتاجيتها للفدان حوالي ٢٥ كيلوجرام وتعتبر بحيرة ادكو اعلي البحيرات إنتاجية للفدان بصفة عامة بين جميع مصادر الإنتاج المحلي من الأسماك وبين البحيرات الشمالية والداخلية بصفة خاصة إذ تبلغ إنتاجيتها حوالي ٥٥٨ كيلوجرام تليها بحيرة مريوط ورغم ذلك فمساحتها اقل مساحات البحيرات أهمية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن البحار تمثل حوالي ٨٣,٨% من جملة المسطحات المائية المصرية ورغم ذلك فإن إنتاجها من الأسماك لا يتعدى ٢٠% من جملة الإنتاج المحلي لأن إنتاجية الفدان منها حوالي ٣,٥ كيلوجرام ورغم إمكانية رفع إنتاجية الفدان من المياه البحرية إلا أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال البحر الأحمر حيث تقع المياه الإقليمية المصرية مناطق فقيرة في المخزون السمكي كما أشارت الهيئات الدولية وهذا يجعل من المهم التركيز على تنمية إنتاج البحيرات والمياه الداخلية بكل أنواعها والمزارع السمكية وعدم تجفيف البحيرات كما أن النيل مازال مصدراً هاماً لإنتاج الأسماك حيث تبلغ مساحته ١,٣% من جملة مساحة المسطحات المائية وإنتاجه حوالي ١% من جملة الإنتاج المحلي وإنتاجية الفدان منه حوالي ١١٢ كيلوجرام (وهذا لا يشمل بحيرة السد العالي التي حسبت ضمن البحيرات الداخلية).

بلغ الإنتاج السمكي في عام ١٩٨٤ حوالي ٢٠٤ ألف طن كما أن معدل النمو السنوي لإنتاج الأسماك في مصر بلغ ١,٩% سنوياً خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ وتراوح هذا المعدل بين ٢,٦% للبحيرات والملاحات و ٤,١% لمياه البحيرة ولم تحدث زيادة في إنتاج مياه النيل للأسماك وكانت معظم الزيادة في إنتاج المياه البحرية راجعه لزيادة الإنتاج من البحر الأبيض المتوسط وليس من مياه البحر الأحمر وخليج السويس إما مياه البحيرات والملاحات فقد كان هناك تفاوت في اتجاه نمو إنتاجها بين الزيادة والنقصان ومعدلات كل منها فكان أعلى معدل نمو لإنتاج بحيرة البردويل وبحيرة السد العالي وبحيرة ادكو بينما لم يحدث نمو الإنتاج ببحيرة البرلس



والمنزلة ونقص إنتاج بحيرة قارون وسوف يظهر في فصل المعوقات أسباب ذلك. ٢٥- استهلاك الأسماك وتوقعاته المستقبلية:

تبين من تحليل الفترة ٦٧-١٩٨٥ أن هناك تقلبات أكيدة في معدل استهلاك الفرد من الأسماك بين الزيادة والنقصان حيث بلغ حده الأعلى في عام ١٩٧٨ أي حوالي ٤,٥ كيلوجرام وبلغ أدنى مستوى له في عام ١٩٦٩/١٩٧٠ أي حوالي ٢,٥ كيلوجرام وكانت الزيادة في الاستهلاك في الخمس سنوات الأخيرة ضئيلة جداً نظراً للزيادة الكبيرة في عدد السكان مع عدم استجابة نمو الإنتاج أو توافر النقد الاجنبي الكافي لزيادة الواردات بمقدار يتناسب مع زيادة السكان. وللدلالة على ذلك فرغم زيادة الواردات من ٤٨ ألف طن في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٢١ ألف طن عام ١٩٨٤ أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣٣% وزيادة الإنتاج المحلي من حوالي ١٨٨ ألف طن عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٠٤ ألف طن عام ١٩٨٤ أي بمعدل نمو سنوي ١٨% إلا أن استهلاك الفرد السنوي قد زاد فقط من حوالي ٣,٦ كيلوجرام عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٣,٩ كيلوجرام عام ١٩٨٤ أي بمعدل نمو سنوي حوالي ١,٦%.

وتستهدف الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية زيادة الاستهلاك من الإنتاج المحلي مع تحقق الاكتفاء الذاتي بحيث يصبح ٢٨٦ ألف طن في عام ١٩٨٦ ويبلغ حوالي ٧٠٠ ألف طن في عام ٢٠٠٠ هذا يرفع متوسط استهلاك الفرد من الأسماك إلى ٥,٧٧ كيلوجرام في عام ١٩٨٦ ثم يزيد ليصبح حوالي ١٠ كيلوجرام في عام ٢٠٠٠ وتتبين صعوبة التحدى المطلوب في خطط التنمية لتحقيق هذه الأهداف إذا أخذ في الاعتبار معدل نمو الإنتاج الحالي البالغ حوالي ١,٨% سنويا ومعدل نمو الطلب الفعال والمتوقع أن يكون في حدود حوالي ٥,٠٤% علماً بأن معدل نمو الطلب الفعال حسب على أساس معدل نمو السكان المستهدف في الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢ والمقدر بحوالي ٢,٧% ومعدل نمو الناتج المحلي الأجمالى المستهدف في نفس الخطة البالغ حوالي ٦,٦% أي بمعدل نمو سنوي للدخل للفرد حوالي ٣,٩% علماً بأن مرونة الطلب الداخلية على الأسماك بلغت حوالي ٠,٦% مقدرة من بحوث ميزانية الأسرة.

## ٢٦- الأسعار والتسويق:

تراوح معدل نمو أسعار الأسماك البحرية بين ١٢,٦% إلى ٢٠,٨% سنويا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ حيث كان أقل الأسعار زيادة هو قشر البياض وأعلاها هو الجمبري أما بالنسبة للأسماك النيلية فقد تراوح معدل نمو أسعار التجزئة لها بين ١٢,١% إلى ١٤,٨% وكان الحد الأدنى لزيادة الأسعار للأسماك النيلية هو سعر سمك الثعابين والحد الأعلى لزيادة سعر سمك البلطى أما بالنسبة للأسماك المملحة فقد تراوح معدل النمو السنوي لأسعارها بين ١٢,٥% لسمك السردين وحوالي ١٣,٧% للملوحة.

وبصفة عامة فقد كان معدل زيادة الأسعار للأسماك البحرية أعلى منه للأسماك النيلية والمملحة وهذا يعكس زيادة الطلب على تلك الأسماك مع موسمية الإنتاج ونقصه فمثلا في حالة الجمبري قد قل إنتاجه كثيراً ويقال أن مسألة ندرة طمى النيل جعل إنتاجه في مناطق مصايد دمياط يقل لقلّة المادة العضوية في منطقة اختلاط مياه النيل بالبحر وسمك البلطي النيلي كان معدل نمو أسعاره أعلى معدل بين الأسماك النيلية رغم أنه يمثل أكثر من ٥٠% من الإنتاج المحلي لأنه الصنف الشعبي منخفض السعر نسبياً والذي يعتبر بديلاً للحوم وقد زاد الطلب عليه كثيراً مما لم يواكبه زيادة الإنتاج كما أن التجار حاولوا رفع سعره لان مرونة الطلب عليه ليست مرتفعة مما يزيد إيراد السوق كثيراً ويزيد أرباح الوسطاء للتأكد من عدم نقص الطلب عليه بصورة كبيرة نتيجة ارتفاع السعر.

وقد فاق معدل زيادة أسعار الأسماك معدل التضخم في الأرقام القياسية لنفقات المعيشة خلال نفس الفترة المقدر بحوالي ١٢% سنويا وهذا يعتبر مؤشراً هاماً للدلالة على زيادة الطلب بمعدلات كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار اللحوم مع اتساع حجم الفجوة الحقيقية بين الطلب الفعال على الأسماك والمتاح في السوق منه ولم تستطع سياسة التوسع في الواردات التي بلغ معدل نموها السنوي حوالي ٣٠% أن تقلل من معدلات ارتفاع الأسعار بصورة مناسبة رغم أن أسعار الأسماك المستوردة تقل كثيراً عن الأسماك المحلية لأن المستهلك المصري مازال يفضل الأسماك الطازجة المحلية كما أن الطلب زاد بمعدلات أكبر من المتوقعة نتيجة زيادة السكان ونتيجة لزيادة القوى الشرائية في السوق (بصرف النظر عن مسألة اختلال توزيع الدخل) وهناك كميات محدودة جداً من الصادرات لنوعيات ممتازة من الأسماك لا تمثل كميتها حجماً معنوياً في الإنتاج ولكن زيادة إنتاجها يزيد حصة العملة الصعبة ويساهم في معالجة الميزان التجاري.

وتعتبر عملية التسويق هي المحصلة النهائية المعبرة عن مجهودات القطاع الانتاجي وبقدر النجاح في تحقيق هذه الخدمة (لاسيما وأن الأسماك سلعة حساسة وسريعة التلف) يمكن التعبير عن نجاح مشروعات التنمية في هذا القطاع الهام من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في توفير نوع جيد من الغذاء البروتيني الحيواني اللازم لسد الاحتياجات المتزايدة على اللحوم لاسيما وان إمكانية التوسع في الثروة الحيوانية محدودة.

هذا فضلا عن انه من خلال عمليات التسويق يمكن تنظيم عرض الأسماك بالأسواق مما يضمن التحكم في سعر السوق دون التعرض لأحتكار التجار وهذا يتطلب أن يتولى هذه الخدمة تنظيم يؤسس متكامل رأسيا يكون مسؤول عن تقديم الخدمات التسويقية الكاملة ابتداءً من استهلاك الأسماك من مواقع الإنتاج حتى وصولها للمستهلك النهائي بأسعار معتدلة وما يتطلبه ذلك من إقامة شبكة ثلاجات في مراكز الإنتاج وكذلك أسطول نقل مبرد يعمل لتغطية النقل على المستوى العام وكذلك إنشاء منافذ التوزيع في المناطق المحرومة منها.

وعادة تمر فترة من الوقت غير قصيرة بين صيد الأسماك بواسطة الصياد أو المنتج واستهلاكها عن طريق المستهلك وإذا عرفنا أن الأسماك من السلع السريعة الفساد فإنه يتعين معاملتها معاملة خاصة خلال هذه الفترة أي أنه يلزم المحافظة على طزاجة الأسماك الناتجة بقدر الإمكان خاصة وأن مناطق الإنتاج غالباً ما تبعد عن أماكن الاستهلاك ومن ذلك يتضح أن توفر وسائل النقل اللازمة والتلج الكافي من أهم العوامل المحددة لزيادة الإنتاج السمكي من ناحية والمحافظة على حالته الصحية من ناحية أخرى إذ أنه ليس من المقصود من تنمية الثروة السمكية استهداف زيادة الإنتاج من حيث الكم فقط بل يجب أن يتعدى ذلك إلى استنباط الوسائل العلمية الكفيلة بالحفاظ على الموجود منها فعلاً مع الاحتفاظ بالأسماك الناتجة على أعلى درجة من الجودة من وقت صيدها حتى استهلاكها.

ومن ثم فإن تطبيق الوسائل التكنولوجية في التداول والحفظ تعتبر زيادة رأسية في الإنتاج حيث أنها تحول دون التلف والفساد الذي قد تتعرض له الأسماك وهكذا تتلاشى العوامل السلبية المؤثرة في الزيادة الرأسية في الإنتاج وتتناسب الزيادة في إنتاج الأسماك طردياً مع إمكانية المحافظة عليها بحالتها الطبيعية وكذلك مع مدى توفير الخدمات التكنولوجية المختلفة ويؤدي بقاء الأسماك في حوزة الصياد فترة طويلة وتحت درجة حرارة مرتفعة إلى فساد بعضها علاوة على انخفاض جودة الباقي.

كما أن بعد المسافة بين مناطق الصيد داخل المياه وأماكن تجميع الأسماك وخارجها مع طول المدة اللازمة لتجميع الأسماك ونقلها تتسبب في ذوبان كمية كبيرة من الثلج لاسيما في شهور الصيف مما يتطلب المزيد من كميات الثلج اللازمة لتبريد الأسماك على درجة الحرارة المثلى (٠ إلى ١م) من وقت صيدها حتى استهلاكها. يقوم الصيادين بصيد الأسماك بكل محافظة ويقومون بتسليم الإنتاج إلى الجهات الآتية:

(١) شركة تسويق الأسماك.

(٢) الجمعيات التعاونية.

(٣) تجار الجملة.

(٤) شركة مصر أسوان وهي شركة استثمارية تقوم بالصيد ببحيرة السد العالي وبمعرفة الصيادين التابعين لجمعية الصيد بالبحيرة ويكون معدات الصيد على حساب الصياد على أن يتم توريده للشركة حسب الاتفاق بينهما وتقوم الشركة بعمل بعض التجهيزات على الأسماك (فيليه أو مسحوق الأسماك) وبيعه للمستهلك مباشرة وليس هناك معلومات كافية عن قنوات تسويق الأسماك ولكن تتوافر المعلومات التسويقية الخاصة بشركة تسويق الأسماك والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وشركة مصر أسوان.

## ٢٦-١ الشركة المصرية لتسويق الأسماك:

تم إنشاء الشركة بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٦٤ وصدر قرار السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٥ بنظام تأسيسها ويتمثل نشاطها الرئيسي في الاتجار بالجملة والتجزئة في الأسماك المجمدة والطازجة والمصنعة والمجهزة لتوفيرها لجمهور المستهلكين في أماكن تواجدهم بالأسعار المحددة بمعرفة وزارة التموين وطبقا لقرارات التسعير بالإضافة إلى تأجير وسائل النقل للغير كذلك الوحدات المبردة التابعة للشركة ولتعويض النقص الملحوظ في الأسماك المجمدة الموردة من هيئة السلع التموينية لجأت الشركة إلى نظام البيع بالعمولة وذلك اعتبارا من العام المالي ٨٧/٨٦.

وتزاول الشركة نشاط تسويق الأسماك الطازجة والمجمدة والمملحة والمدخنة بصورها المختلفة من خلال منافذ البيع التابعة لها والمنتشرة في أنحاء الجمهورية والبالغ عددها ٤٢٧ منفذا في ١٩٨٦/٦/٣٠ مقابل ٤٢٠ منفذا في ٨٥/٦/٣٠ ويتبع الشركة ١٤ إدارة عامة بالمناطق المختلفة بالجمهورية. وتطور عدد الفروع لبيع الأسماك الطازجة والمجمدة والمصنعة (مقلي، مشوي) والمعروضة بسعر التجزئة للمستهلك على النحو التالي:

السنة	عدد الفروع	عدد الاكشاك	الاجمالي
٨٥/٨٤	٢١٣	٢٠٧	٤٢٠
٨٦/٨٥	٢١٠	٢١٧	٤٢٧

وتقوم الشركة باستلام الأسماك المجمدة المتعاقد عليها من الهيئة العامة للسلع التموينية وتقوم بنقلها من تحت السكة بالموانئ وتخزين الأسماك بالثلاجات الرئيسية والمناطق الجمركية ومتابعة الإفراج الصحي عنها وتسويقها بالمناطق المختلفة والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

وتحصل الشركة على مشترياتها من الأسماك المجمدة عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية التي تقوم باستيرادها وتقوم الشركة باستلام الشحنة من موانئ الوصول بالإسكندرية وبورسعيد وتتولى مسئولية نقل كميات الأسماك وتخزينها بالمنطقة الجمركية لحين الإفراج الصحي عنها وبعد ذلك يتم نقل الكميات المفرج عنها إلى مناطق الجمهورية المختلفة لتوزيعها عن طريق منافذ الشركة المنتشرة في أنحاء الجمهورية فكان المستهدف ١٢٠ ألف طن في عام ١٩٨٦ وما تم توريده خلال هذا العام ٤٨٣١٠ طنا أي بنسبة تنفيذ ٤٨% فقط.

وتقوم الشركة باستلام الأسماك الطازجة من إنتاج البحيرات والمزارع السمكية بناء على تعاقدات بينها وبين الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك بالمحافظات عن طريق أسطول النقل التابع للشركة أو بواسطة السكة الحديد.

وأهم المصادر التي تحصل منها الشركة على الأسماك الطازجة هي بحيرة البردويل (وأهم أنواع الإنتاج البورى والدينيس والقاروص)، الجمعية التعاونية لصائدي الأسماك بالسويس (وأهم الأنواع هي الشعور والمرجان والحرث والسهلية)، الجمعية التعاونية لصائدي الأسماك بالفيوم (وأهم الأنواع هي البلطى والقراميط)، جمعية الصيادين بالطور جنوب سيناء (وأهم الأنواع هي الشعور والمرجان والسهلية)، الجمعية التعاونية لصائدي الأسماك بالگردقة (وأهم الأنواع هي الشعور والبلطى والبراكودا).

وبصفة عامة كان المشتري فعلا في عام ٨٦/٨٥ حوالي ٧٩,٥% من المستهدف وذلك لنقص التوريد من بحيرة السد العالي عن المستهدف رغم ارتفاع كمية المورد من باقي المناطق عن المستهدف. وبصفة عامة انخفض حجم الأسماك المحلية المشتراه بواسطة الشركة في عام ٨٦/٨٥ عن عام ٨٥/٨٤ كما انخفض حجم المشتري من الأسماك المحمية المستوردة في نفس الفترة ويتم تحديد حصة الشركة بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي للمحافظات المنتجة ونقل الفائض منها إلى باقي المحافظات المحرومة من هذا الإنتاج وذلك بأسطول نقل الشركة والعربات المبردة بالسكة الحديد مع وضع خطة توزيع الأسماك الطازجة على فروع البيع المختلفة المنتشرة.

وبالنسبة لمنافذ البيع فبلغت كمية الأسماك التي تم بيعها عن طريق منافذ البيع ٧٠% من جملة المبيعات، ٣٠% للقطاع العام ولقد أدى النقص في الأسماك الموردة من هيئة السلع التموينية إلى انخفاض مبيعات الأسماك المجمدة بالشركة ومن الغريب رغم نقص كميات الأسماك المسوقة من جميع المصادر في عام ٨٦/٨٥ عن عام ٨٤/٨٥ فإن سجلات الشركة تبين أن فائض العمليات الجارية بلغ حوالي ١٩٦٢٥٢٨ جنيهاً بزيادة قدرها حوالي ٣٩٣٩٤٠ جنيهاً عن عام ١٩٨٥/٨٤ أي بنسبة ٢٥%.

## ٢-٢٦ الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية:

يتم التسويق تعاقدياً بين المزارع السمكية وكذلك الملاحات التي تشرف على إنتاجها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وما بين المواقع الإنتاجية والمحافظات ممثلة في مجلسها المحلي. وبمقارنة الأسعار المتعاقد عليها وفقاً لهذا النظام وبين متوسط الأسعار في السوق المحلي يتضح أن الأسعار المتعاقد عليها تقل كثيراً عن أسعار السوق فعلى سبيل المثال يتراوح سعر البلطى وفقاً لهذا النظام التعاقدى بين ٤٠ قرش (٢٠ سمكة في الكيلو فأكثر) إلى ١٤٠ قرش (٦-١٢ سمكة في الكيلو) بينما سعره في السوق المحلي بلغ حوالي ١٦٨ قرش في عام

١٩٨٦/٨٥ وبالنسبة للبوري والقاروص فقد تراوح سعره وفقا لتعاقدات الهيئة بين ١٧٥ قرش إلى ٣٥٠ قرش للكيلو بينما في السوق المحلي كان السعر بين ٤٣٤,٥ إلى ٥٨١ قرش للكيلو في عام ١٩٨٦/٨٥ كما أن الهامش بين سعر المزرعة وسعر السوق تراوح بين ١٠-٣٠ قرش للكيلوجرام وفقا للنظام التعاقدى للهيئة ولذلك يقترح ترك الأسعار تتحدد طبقا لقواعد العرض والطلب بما يضمن سعرا مناسباً يشجع على زيادة الإنتاج.

### ٢٦-٣ شركة مصر أسوان للتسويق:

وتقوم الشركة باستلام الحصة المقررة لها من الميناء ويتم تحديد هذه الحصة من لجنة مشكلة مصر أسوان والشركة المصرية لتسويق الأسماك والمحافظة ومباحث التموين ووزارة التموين وهذه الحصة عبارة عن كمية الإنتاج الناتجة عن صيد قوارب الشركة وقوارب الصيادين وللشركة ٥٠% من الإنتاج تقوم بتصنيعه وتسليم ٣٣,٥% من الكمية للشركة المصرية للتسويق والباقي تقوم بتسويقه.

وتقوم الشركة عن طريق مصانعها وهي عبارة عن مجمع سمكى متواجد بأسوان ويتضمن ثلاجات للحفظ وانفاق للتجميد ومصنع للتشفيه ومصنع للمخلفات ومصنع تليج وتقوم هذه المصانع بمزج الأحشاء أو الرأس والأحشاء ثم تجمد بانفاق التجميد على درجة الحرارة -٤٠°م وتعبأ في كراتين سعة الكرتونة ١٠ كجم للبلطى والترنشات العرضية بعد التعبئة ينقل السمك إلى ثلاجات عادية (-١٨°م) سعة الثلاجة ٦٠٠ طن ويظل السمك بها حتى الشحن علما بأن مدة صلاحية السمك ٦ شهور وذلك للحفظ في هذه الثلاجات.

تتم عملية الشحن بالسكة الحديد بالعربات المبردة وهي تحتاج لغسيل بصفة مستمرة وهناك تعاقد على عدد معين من العربات شهريا وذلك للنقل لحساب الشركة ولكن ليس هناك أيام محددة وإنما يتم ذلك حسب توفير الإنتاج للشركة وحسب توفر العربات بالسكة الحديد يتم استلام السمك وتفرغ في عربات مبردة تابعة للشركة درجة حرارتها -١٥°م ويتم نقلها إلى مخازن الشركة ويتم توزيعها بمنافذ التوزيع التابعة للشركة عن طريق الثلاجات الرئيسية للشركة وبالنسبة للسعر يتم تحديده بقرارات وزارية وهي التي تنظم سوق التداول ويتبع الشركة ٤٠ منفذا للتوزيع بالقاهرة ومنافذ أخرى بالإسكندرية واسوان والغردقة.

ويتم استيراد كمية من الأسماك لحساب الشركة وتسويقها محليا وترسل معبأة بكراتين تختلف باختلاف الشركة الموردة وتتراوح سعتها من ٢٠-٣٠ كجم وتسلم للشركة من الموانئ وتقوم الشركة بعملية التفرغ والحفظ في الثلاجات لحين الإفراجات الصحية النهائية وبعد ذلك يتم التوزيع عن طريق المنافذ الخاصة بالشركة.

وتتملك الشركة مصنعا بمدينة العاشر من رمضان لتصنيع الأسماك الخاصة بالرنجة والتي تقوم باستيرادها مجمدة هذا وتقوم الشركة أيضا بصناعة الأسماك المملحة.

## ٢٧- معوقات تنمية قطاع الأسماك:

### ١-٢٧ المحددات الإدارية والتنظيمية:

تعانى العديد من مناطق الثروة السمكية من نقص في الكوادر العلمية والفنية والإدارية كما أن الكوادر العلمية والفنية الموجودة توجه معظم جهودها إلى الأعمال الإدارية التي لا تترك لهم وقت للأعمال الفنية وقبل إنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في عام ١٩٨٣ كانت تتقاسم الأجهزة الحكومية المختلفة مسئولية الإشراف على المصايد وتنميتها وقد ترك غياب التنسيق آثار سلبية على مدى الفاعلية والجدية التي تدار بها العمليات الإنتاجية.

ففي العديد من الحالات كانت تتناقض القرارات في الموضوع الواحد الصادرة من أكثر من جهة حكومية – كذلك خضع الإشراف على المصايد إلى التقسيمات الإدارية (المحافظات) مما جعل إدارة الأنشطة المتصلة بالقطاع تتم من خلال قنطرة محلية ضيقة في غياب التنسيق الشامل للقطاع ككل.

### ٢-٢٧ نقص إعداد الصيادين:

ويرجع ذلك إلى هجرة الصيادين من قطاع الصيد إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل السياحة والتعدين والتشييد والنقل البحري للحصول على مزايا مادية واجتماعية في ظل ظروف عمل أكثر أماناً من قطاع الصيد.

### ٣-٢٧ انخفاض مستوى وسائل الإنتاج ونقص عناصر البنية الأساسية:

وسائل الإنتاج السمكي المستخدمه حالياً ووسائل تقليدية غير متطورة باستثناء بعض وحدات الصيد ذات المحركات الصغيرة نسبياً مما لا يسمح بالابتعاد كثيراً عن الساحل ولا يسمح بوجود تجهيزات لحفظ الأسماك. وفيما يلي تفصيلاً لتلك المعوقات:

(أ) لا يوجد مصانع للتجفيف في مناطق الإنتاج مما يعوق عمليات التسويق والإنتاج وكذلك يوجد نقص كبير في غرف التبريد والثلاجات والسيارات الثلجة.

(ب) لا يوجد مراكز لتسويق الأسماك في مناطق الإنتاج والاستهلاك للسيطرة على تسويق الأسماك ومنع تهريبها.

(ج) لا يوجد أساطيل النقل المجهزة لنقل الأسماك من عرض البحر إلى الموانئ ومن الموانئ إلى مراكز التوزيع ثم التسويق.

(د) لا يوجد ورش لإصلاح وصيانة وقطع غيار محركات قوارب الصيد.

(هـ) الأساليب المستخدمة في تداول وتصنيع وتسويق الأسماك أساليب بدائية وتقليدية فلا بد من تحسين وتطوير هذه الأساليب.

(و) إلقاء مخلفات المصانع والورش والصرف الصحي في المسطحات المائية مما يؤدي إلى تلوث المياه وموت الأسماك.

(ز) الصيد بالطرق المخالفة – غزل غير قانوني – السموم – المفرعات.

(ح) قلة نقط السروح والعودة مما يؤدي إلى تهريب الأسماك.

(ط) سياسة تجفيف البحيرات مما يقلل من المسطحات المائية السمكية.

(ي) غياب المعلومات الإحصائية الدقيقة الموثوق بها لقطاع الثروة السمكية.

(ك) لا توجد الأرصفة والموانئ الكافية المتوفرة بها الخدمات اللازمة لقطاع الصيد.

#### ٢٧-٤ المعوقات المؤسسية للسوق:

(أ) لا يوجد تنسيق وتنظيم في مجالات التعاون بين الصيادين في المجالات الآتية: الإنتاج – التسويق – التصنيع – توفر الإمدادات (المواد التموينية الوقود – خدمات الإصلاح – والصيانة – الثلج) وذلك راجع لضعف الجمعيات التعاونية وقلة رأس مال صندوق دعم الصيادين.

(ب) يمنع سلاح الحدود المراكب من الصيد في مناطق شاسعة في البحر المتوسط وخصوصا المنطقة القريية الغنية بالإنتاج.

(ج) تعدد الأجهزة المسؤولة عن تنمية الثروة السمكية فضلا عن عدم استقرار تبعيتها إلى جهات ثابتة مما يعوق عملية التنمية لتعارض القرارات.

#### ٢٨- مقترحات وتوصيات تنمية قطاع الأسماك:

#### ٢٨-١ مقترحات تطوير الإنتاج:



(١) تأكيد دور الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في المحافظات ودعم مناطق الثروة السمكية بالخبرات الفنية والعلمية والإدارية والعمل على عدم تدخل المحافظات في شئون المناطق حتى لا يحدث تضارب في القرارات في الموضوع الواحد وذلك طبقاً للقرار الجمهوري بنشأ الهيئة العامة للثروة السمكية.

(٢) اعتماد مشروعات الثروة السمكية ضمن مشروعات الأمن الغذائي للاستفادة من فائدة القروض الميسرة.

(٣) زيادة رأس مال الصندوق الخاص بدعم الصيادين إلى ٥ مليون جنيهاً بدلاً من مليون جنيهاً مع تطوير الإقراض والتحصيل طبقاً للتعليمات واللوائح كما يجب توفير عملات أجنبية لصالح صندوق الدعم بعد موافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ضمن ميزانية الدولة وذلك حتى يمكن شراء أدوات ومعدات الصيد وماكينات لصالح أعضاء الجمعيات التعاونية. (٤) تحسين الأحوال المعيشية للصيادين وتطوير مجتمعاتهم من خلال جمعياتهم التعاونية. (٥) تطوير وسائل الإنتاج والعمل على زيادة وحدات الصيد ذات المحركات الكبيرة المجهزة لحفظ الأسماك.

(٦) إنشاء الموانئ والأرصيف الملحق بها ورش الصيانة ومحطات البترول وجميع الخدمات اللازمة لوحدات الصيد.

(٧) زيادة نقط السروح والعودة لأحكام الرقابة على تهريب الأسماك.

(٨) منع الصيد بالطرق المخالفة وتشديد الرقابة بواسطة شرطة المسطحات لتنفيذ قانون الصيد.

(٩) العمل على فتح المناطق المغلقة بواسطة سلاح الحدود مع مراعاة الأمن العام بتواجد أحد أفراد شرطة سلاح الحدود مع مراكب الصيد.

(١٠) الاهتمام بالتدريب الداخلي والخارجي وخصوصاً تدريب أبناء الصيادين لإعداد جيل من الصيادين الحرفيين وكذلك يجب تدريب الصيادين الحاليين.

(١١) يجب أن يكون التدريب بطريقة عملية بمعنى أن يكون التدريب في مواقع العمل لعرض أساليب الصيد المتطورة عملياً مع تطوير التدريب على مستوى عالٍ ومنتشياً مع متطلبات العصر الحديث لذلك يجب أن يكون هناك أفلام فيديو (وحدات عرض متحركة) للتدريب على جميع أساليب الصيد الحديثة وإعداد مراكب خاصة مع تطوير التدريب ليشمل أساليب تداول الأسماك واقلمة الزريعة والملاحة البحرية وطرق كشف الأسماك وطريقة حفظ أدوات الصيد فوق ظهر المركب وطريقة صيانة مراكب الصيد الحديثة وهذا يتطلب دعم مدارس الصيد والعمل على زيادة عددها للمساعدة في تطوير هذا القطاع.

(١٢) المحافظة على الموارد المائية من خلال منع تجفيف البحيرات الشمالية لأنها من أغنى البحيرات العالمية في إنتاج الأسماك والعمل على تطوير البواغيز للمساعدة في دخول زريعة الأسماك وزيادة المخزون السمكي في البحيرات.

(١٣) إعطاء المزيد من الاهتمام بتجميع البيانات الإحصائية والمعلومات في مجال الثروة السمكية لما لها من أهمية كبيرة بالنسبة لأي جهة ترغب في دراسة وتطوير الثروة السمكية في مصر.

## ٢٠٢٨ توصيات خاصة بالتسويق:

(١) المحافظة على الجودة وتقليل الفاقد: أن المشكلة الرئيسية في تداول الأسماك هي حالة الجمود ودرجة الطزاجة التي تكون عليها الأسماك عند الاستلام من المنتج كصياد أو جمعية تعاونية نوعية أو وحدة إنتاجية وتحديد الأنواع والأحجام المختلفة والتعبئة وسلاسة الحفظ كما تفقد كميات كبيرة من الأسماك المصيدة لتلفها نتيجة لعدم توفير أساليب الحفظ وارتفاع تكاليفها هذا أدى لموسمية الاستهلاك حيث يقل صيفا كما أدى لانخفاض معامل المرونة الداخلية للطلب على الأسماك حيث يقدر بحوالي ٠,٦ رغم أنها ليست من السلع الضرورية وهذا يتطلب توفر خبرة تداول وحفظ الأسماك في قطاع الصيد كما يتطلب أيضا توفير الإمكانيات الفنية في تسويق الأسماك.

(٢) إيجاد مراكز التجميع المجهزة في مناطق الإنتاج: تقتصر مراكز التجميع إلى إمكانيات التجهيز أو مصانع للتج أو غرف للتبريد أو غرف تبريد الأسماك أو ثلاجات كهربائية للتبريد والتخزين وكذا وسائل النقل الخاصة لنقل الأسماك وتوزيعها ورداءة طرق المواصلات في المناطق الإنتاجية ويعتبر توفير احتياجات وإمكانيات تداول الأسماك في هذه المراكز (التي هي بمثابة ميناء تفرغ مراكب الصيد على مختلف المستويات) هو الحل الاساسى وهذا يتطلب تضافر جهود كل من وزارة التخطيط والمالية والصناعة والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية مع توفير التمويل.

(٣) إنشاء سلسلة مراكز حديثة لتسويق الأسماك وأساطيل لنقل الأسماك من مناطق إنتاجه إلى أسواق المستهلك.

(٤) تصحيح أساليب تعيير الإنتاج السمكي في مناطق الإنتاج: يعتبر تحديد سعر الإنتاج السمكي مشكلة تسويقية وتتوقف عليه العناية والمحافظة على الإنتاج واتباع وسائل الحفظ الفنية من عدمه فإذا تعادلت الأسعار المحددة للتسويق مع تكاليف العناية بالإنتاج كان هذا حافزا على توفير إمكانيات التجهيز والحفظ والعكس صحيح ويجب دراسة سعر الإنتاج السمكي والتكلفة الحقيقية ويفضل ترك الأسعار التسويقية لتتحدد بقوى العرض والطلب.

## الباب الخامس

### المنتجات الحيوانية والميزة النسبية

#### ٢٩- الهدف من التحليل:

استهدفت الدراسة إيجاد مؤشر يساعد عند تخطيط السياسة السعرية والتمويلية وتوجيه الموارد المخصصة للإنتاج الحيواني بحيث تعطى الأولوية لإنتاج السلع ذات الميزة النسبية الأعلى في مجموعة المنتجات الحيوانية المتعددة (لحوم حمراء - لحوم دواجن - أسماك - البان) تحت نظم الإنتاج المختلفة هذا يساعد على تخطيط العرض من تلك المنتجات الحيوانية باعتبارها سلعا بديلة ولكي يكون لهذا المفهوم الاقتصادي مضمون اجتماعي أيضا فقد قدرت التكاليف لوحدة البروتين الحيواني الصافي لكل منتج وهذه العملية هي محصلة لعدة دراسات متسلسلة في هذا الصدد ولكي يستكمل النموذج مقوماته يحتاج الأمر مستقبلا معرفة معالم الطلب على هذه المنتجات لكي يمكن تحديد نطاق الاستبدال بينها ومن ثم يمكن تحديد اتجاهات ومستويات الأسعار لهذه السلع كما يتطلب الأمر أيضا حساب التكاليف الاقتصادية للخدمات التسويقية بحيث تكون في صورتها المناسبة لسوق المستهلك ولكي تعمل كمؤشر لكفاءة السوق.

#### ٣٠- تكاليف إنتاج وحدة البروتين الحيواني:

والجدول رقم (١٠) يوضح التكاليف الاقتصادية بالأسعار الجارية وأسعار الظل لإنتاج وحدة البروتين الحيواني من المنتجات الحيوانية المختلفة. وعلى ذلك يمكن حساب الأرقام القياسية لتكاليف إنتاج جرام بروتين حيواني من البدائل المختلفة في ظل السياسات السعرية والتمويلية القائمة وأيضا في حالة الحساب بالأسعار السوقية الحرة (أسعار الظل) كما هو مبين بالجدول (١١).

جدول ( ١٠ )

التكاليف الاقتصادية لإنتاج وحدة البروتين الحيواني من المنتجات الحيوانية بأسعار باب الزرعة (١٩٨٤)

السلسلة	البروتين (١) %	صافي تكاليف إنتاج الطن بالجنيه	تكاليف إنتاج معادل جرام بروتين حيواني (٢) بالأسعار الجارية	صافي تكاليف إنتاج معادل جرام بروتين حيواني (٣) بالأسعار الجارية
اسماك ( بزرايع سيكية )	٨٧٨٠	٦٩٠١٠	٠٦٤٨	٠٧٨٤
لحوم جوارح محلية (كندوز)	١٨٧٨٠	٣٦٧٦٤٠	١٥٤٨	١٧٥٦
لحوم بداري	١٢٦٠	١٤٤٤٨٠	٠٩٥١	١١٤٧
الاصناف				
ارباع مسمية	٣٩١٠	٣٥١٦٨	٠٦٢٨	٠٩٠٢
حانوس مزارع	١٧٣٩	٣١٨٩٤٨	١٢١١	١٣٤١
حانوس مزارع	٢٠٥٢	٢٠٩٦٣٠	٠٤٩٣	٠٨٢٧
الاصناف				
الاصناف	٢٠٨٠	٤٣١٧٠٤	٠٨٧٨	١٢١٧

(١) نظراً لمساهمة تكاليف اللين على أساس معادل ٤٪ دهن فقد عدت نسبة البروتين أيضاً لأنها سوف تتغير بقيمة علاوة المواد المملية في اللين .

(٢) الاسعار المساندة في السوق في عام ١٩٨٤

(٣) اسعار الطل لجميع عناصر التكلفة أي بدون دهن أو ضرائب أو أي تدخلات حكومية مالية مع حسابها بسعر

الاصناف

## جدول ( ١١ )

### الاقام القياسية لتكاليف انتاج جرام بروتين حيوانى

باسعار الظل		بالاسعار الجارية		فوع المنتج
الرقم القياسى	الترتيب	الرقم القياسى	الترتيب	
٢	١٠٠	١	١٠٠	لبن جاموسى من المزارع التقليدية .
٣	١٠٩	٢	١٢٧	لبن فريزيان من مزارع تجارية
١	٩٥	٣	١٣١	اسماك من مزارع سمكية تقليدية
٥	١٥٣	٤	١٧٠	لبن بقرى محلى من مزارع تقليدية .
٤	١٣٩	٥	١٩٣	لحموم بدارى
٦	١٨٦	٦	٢٤٦	لبن جاموسى من مزارع تجارية
٧	٢٣٦	٧	٣١٤	لحموم حمراء كندوز محلية .

### ٣١- نتائج التحليل:

ويتضح انه في ظل السياسات السعرية الحالية تكون اللحوم الحمراء هي أعلى مصدر للبروتين الحيوانى رغم أنها تستحوذ على اهتمام كل السياسات الحكومية في قطاع الإنتاج الحيوانى إما إنتاج اللبن الجاموسى (معدل لنسبة الدهن والبروتين) من المزارع التقليدية واللبن الفريزيان من المزارع التجارية والأسماك من المزارع السمكية فهي أرخص مصادر البروتين الحيوانى على الترتيب إما في حالة سيادة أسعار الظل (اى بحساب التكاليف الاقتصادية) فتأتى أسماك المزارع السمكية في المرتبة الأولى كأرخص نوع من البروتين الحيوانى ثم يليها اللبن الجاموسى من المزارع التقليدية ثم لبن الفريزيان في المرتبتين الثانية والثالثة وتظل اللحوم الحمراء الكندوز المحلية هي اغلي مصادر البروتين الحيوانى في مصر.